الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

العنـــــــــــوان

تأثير أزمة كورونا على السياسة الجبائية الجمركية

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- عديلة مروة
- زيغة مونية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من

فاتح أحمية	أستاذ محاضر – أ–	جامعة جيجل	رئيسا
بودور عصام	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	ممتحنا
حيمران محمد	أستاذ محاضر–أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

العنـــــــــــوان

تأثير أزمة كورونا على السياسة الجبائية الجمركية

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- عديلة مروة
- زيغة مونية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من

فاتح أحمية	أستاذ محاضر – أ–	جامعة جيجل	رئيسا
بودور عصام	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	ممتحنا
حيمران محمد	أستاذ محاضر–أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكـــر وتقديـــر

قال الله تعالى: "" ولقد آتينا لقمان الحكمة أن أشكر الله ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن يكفر فإن الله غنيّ حميد ""

قال رسوله الكريم: "" من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عزوجل ""

الحمد لله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا على ما أكرم به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان والعرف إلى:

أستاذي الفاضل " **حيمران محمد** " الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة الذي مدنا بنصائحه وتوجيهاته السديدة من خلالها تم بعون الله إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر إلى كل إطارات وعمال مفتشية أقسام الجمارك لولاية جيجل على كل المعلومات التي قدموها خلال الدراسة الميدانية.

ونختم شكرنا إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذه الدراسة من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الكلمة الطيبة.

لكـم جميـــعا كـــل شكـــــرنـــــا.....

إهـــداء

وقال رب العزة في حقهما: " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى رمز الوفاء وفيض السخاء و جود العطاء عند البلاء إلى اللتان سعدتا من أجل راحتنا وأضأتا لنا الدرب بالشموع أمهاتنا العزيزات أطال الله في عمرهما.

إلى من غيّبه عنا هذا اليوم إلى روح أبي" ز. رابح " رحمه الله وغفر له، وجمعني به جنته.

إلى صاحب السيرة العطرة أبي" ع. مراد "

إلى من تقاسم معهم المحبة الأسرية أخواتنا وإخوتنا.

إلى كل أصدقائنا وزملائنا وإلى كل الأحباب والأصحاب الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي.

إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر محاسبة وجباية دفعة 2022.

مونية + مروة

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	I-II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
المقدمة.....	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الجبائية الجمركية وجائحة كورونا	
تمهـيد.....	05
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة الجمركية.....	06
المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية و أهدافها.....	06
المطلب الثاني: ركائز السياسة الجمركية و عناصرها.....	09
المطلب الثالث: الأنظمة الإقتصادية الجمركية.....	24
المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للجباية الجمركية.....	28
المطلب الأول: مفهوم الجباية الجمركية و أنواعها.....	28
المطلب الثاني: أسس الجباية الجمركية و مضمونها.....	30
المطلب الثالث: آليات و إجراءات التحصيل الجمركية.....	33
المبحث الثالث: الأدبيات النظرية لفيروس كورونا "covid-19 "	36
المطلب الأول: تقديم مرض فيروس كورونا "Covid-19".....	36
المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لفيروس كورونا "covid-19".....	37
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة في الإدارات الجمركية.....	42
خـــلاصة.....	48
الفصل الثاني: دراسات حول أزمة كورونا والسياسة الجبائية الجمركية	
تمهـــيد.....	50
المبحث الأول: الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل.....	51
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....	51
المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف.....	54

المطلب الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة.....	57
المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بالمتغير التابع.....	58
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....	58
المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف.....	61
المطلب الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة.....	65
خـــلاصة.....	67
الفصل الثالث: دراسة حالة لمفتشية اقسام الجمارك	
تمهـــيد.....	69
المبحث الأول: تقديم لمفتشية أقسام الجمارك.....	69
المطلب الأول: مفهوم إدارة الجمارك و تطورها التاريخي.....	70
المطلب الثاني: مجال نشاط إدارة الجمارك و مهامها.....	74
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك.....	77
المبحث الثاني: هيكل التجارة الخارجية.....	81
المطلب الأول: تطور الصادرات و الواردات في الجزائر.....	81
المطلب الثاني: معدل تغطية الصادرات بالنسبة للواردات.....	84
المطلب الثالث: تأثير التعريفية الجمركية على الصادرات والواردات.....	87
المبحث الثالث: بروز الجباية الجمركية.....	88
المطلب الأول: تطور الجباية الجمركية في الجزائر.....	88
المطلب الثاني: مساهمة الجباية الجمركية في الجباية العادية و الجباية العامة.....	90
المطلب الثالث: تأثير أزمة كورونا على السياسة الجبائية الجمركية.....	92
المطلب الرابع: متطلبات تفعيل الجباية الجمركية في الجزائر.....	93
خـــــــلاصة.....	95
الخـــــــاتمة.....	97
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(02-01)	أوجه التشابه والإختلاف للمتغير المستقل	54
(02-02)	أوجه التشابه والإختلاف للمتغير التابع	61
(03-01)	تطور حجم المبادلات التجارية في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)	81
(03-02)	معدل تغطية الصادرات بالنسبة للواردات خلال الفترة (2014-2021)	85
(03-03)	تطور الجباية الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)	88
(03-04)	مساهمة الجباية الجمركية في الجباية العادية والجباية العامة	90

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(03-01)	الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك	80
(03-02)	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)	82
(03-03)	معدل تغطية الصادرات بالنسبة للواردات خلال الفترة (2014-2021)	86
(03-04)	تطور الجباية الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)	89
(03-05)	مساهمة الجباية الجمركية في الجباية العادية والجباية العامة خلال الفترة (2014-2021)	91

المقـــــدمة

مقدمة عامة:

يشهد العالم تغيرات وتطورات متزايدة في مختلف جوانب الحياة خاصة منها الإقتصادية.

منذ ظهور الفيروس التاجي المستجد في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2019 بمدينة ووهان الصينية والعالم يشهد ذعر وإرتباك على جميع الأصعدة نتيجة إنتشاره الرهيب وإجتياح الكثير من الدول بشكل فائق السرعة وتحوله إلى جائحة عالمية فتكت بالكثير من الأرواح وقفت أمامها أعظم الدول عاجزة، حيث تسبب إنتشار هذا الوباء في دول العالم في إضرار الإقتصاد العالمي وإحداث خلل في أسواق الطاقة والعملات والسلع، المواد الإستهلاكية، الإنتاجية، حركة النقل الجوي، البحري والبري.

تعد السياسة الجمركية واحدة منّ أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ككل، أي أن دراسة السياسة الجمركية تتصل بصميم الحياة الإقتصادية الوطنية وكذا الدولية، فهي تؤثر في الفرد كما في الجماعة، وقد يكون هذا عاملا من أهم العوامل التي جعلت هذه السياسة معرضة لعديد الأفكار.

ترتكز السياسة الجمركية أساسا على الإدارة الجمركية، النظم التشريعية والجبائية الجمركية التي تمثل حجز الزاوية لهذه السياسة، وقد إزدادت أهميتها في أعقاب نشأة منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك.

ولا يمكن أن تنفذ السياسة الجمركية إلا عن طريق إدارة الجمارك التي تعرّف بأنها تلك الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية وإستيفاء الشروط والقيود الإستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الإقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الإقتصادي الذي تحتمه التشريعات الإقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وإنضباط تنفيذ أحكامها أصبح المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الإختصاص.

أولا: طرح الإشكالية:

لقد واجهت الجزائر تحديات داخلية وخارجية أهمها التكتلات الاقتصادية، وهو ما كان له انعكاسات على السياسة المالية بصفة عامة وعلى السياسة الجمركية بصفة خاصة.

انطلاقا مما سبق يمكن إبراز ملامح الإشكالية التي يمكن صياغتها كالآتي:

ما هو أثر الأزمة الصحية العالمية على السياسة الجبائية الجمركية في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

ومن خلال الإشكالية الرئيسية إنبثق منها مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

1- ما هو الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية؟

2- ما المقصود بالجباية الجمركية؟

3- فيما تتمثل آثار جائحة كورونا؟

4- ما هو الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية الجمركية في الإقتصاد الوطني؟

ثالثا: فرضيات البحث:

1- كانت آثار جائحة كورونا سلبية على السياسة الجمركية.

2- أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على التجارة الخارجية.

3- أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على حصيلة الرسوم الجمركية.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ناحيتين هما:

- **الأهمية العلمية:**

تأتي الأهمية العلمية للدراسة من أنها يمكن أن تكون إضافة لدراسات سابقة في هذا المجال، وتناول الجوانب التي لم يتم تناولها في السياسة الجمركية وتوفير قاعدة لتكون منطلق يسهل للباحثين الإستفادة منه.

- **الأهمية العملية:**

تأتي الأهمية العملية للدراسة أنها تعكس سياسات الدولة في جانب السياسة الجبائية الجمركية التي طبقتها وتقييمها وبالتالي الخروج بنتائج يمكن الإستفادة منها.

خامسا: أهداف الدراسة:

- التطرق إلى مفهوم وطبيعة السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية.
- الكشف على أثر جائحة كورونا عالميا ومحليا.
- محاولة الوصول إلى التعرف على الإجراءات الجمركية التي تمر بها البضائع.
- تبين مدى خدمة جهاز الجمارك للإقتصاد الوطني.

سادسا: حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في الإطار الزمني والمكاني لها، إذ أن ن النتائج التي سيتم التحصيل عليها نتائج لتحليل مجموعة من البيانات المجمعة في إطار محدود، إذ أجرينا البحث على مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء جن جن لولاية جيجل في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021.

سابعا: المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وحتى نستطيع الإجابة على إشكالية البحث والإلمام بكل جوانب المذكرة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. فاعتمد على المنهج الوصفي لشرح مفاهيم وأسس السياسة الجبائية الجمركية كما أعتمد على المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تتوافر على جوانب مشكلة البحث وتحليل دور السياسة الجبائية الجمركية في الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الحديثة وقد تم الإستناد إلى الكتب والمراجع لإستقاء المعلومات والبيانات الإحصائية التي حصل عليها الباحث من الجهات الرسمية ،علاوة على العديد من الكتابات والوسائل والدوريات وشبكات المعلومات الدولية .

ثامنا: محتويات الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف حيثيات الموضوع وتحليل أبعاده، وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

احتوى الفصل الأول على الإطار النظري للسياسة الجبائية الجمركية وجائحة كورونا والفصل الثاني فتضمن عرض لدراسات سابقة ،أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى دراسة حالة المديرية العامة الجمارك.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الجبائية الجمركية وجائحة كورونا

تمهيد :

تعتبر السياسية الجبائية الجمركية من أهم السياسات التي تتبعها الدولة من أجل حماية إقتصادها من التغيرات التي تحدث على مستوى التجارة الخارجية ،وتسعي مختلف الدول إلى تطوير الوسائل المتبعة لتطبيق السياسة الجبائية الجمركية حيث تعتبر الإدارة الجمركية هي أهم هذه الأدوات ،وبالتالي فهي تحاول تطوير إدارتها الجمركية من أجل مواكبة هذه التغيرات.

ومن بين هذه التغيرات، الأزمة الصحية التي شهدها العالم أزمة فيروس كورونا-19 التي أدت لتوقف التجارة الخارجية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة الجمركية.

تحتل السياسة الجمركية مكانة محورية في قطاع التجارة الخارجية، الذي يضم حركة وتبادل البضائع مع العالم الخارجي لأي دولة حيث تعمل على تحقيق الأهداف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في الدول، كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الإقتصادية العامة، فهي سياسة من السياسات الرئيسية التي بإتباعها تتحقق الأهداف والغايات لدولة ما أو من حيث السبل الموجودة على الساحة الإقتصادية لتصبح ذلك فعالية في التأثير على الإنتاجيات الداخلية والإقتصادية الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجمركية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الجمركية وبماذا تكمن أهميتها وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الجمركية.

تعتبر السياسات الجمركية نظام شامل يضمن العديد من الأدوات التي تصممها السلطات الحكومية وتنفذها عن قصد، وهي تتكون من مختلف الإجراءات والأساليب والنظم..... إلخ، كأدوات تستخدمها السلطات الحكومية لتحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة في كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي و تحقيق لأهداف الدولة والمجتمع.[1]

ترتكز السياسة الجمركية على رؤية إقتصادية مسبقة ومؤسسة على فلسفة ومبادئ معينة تحددها تصورات وأطر إيديولوجية محددة، فقد عرفت السياسة الجمركية تحولا جذريا في التاريخ من كونها أداة تنفيذية لأهداف حمائية (حماية الإقتصاد الوطني) إلى وسيلة وأداة لتحقيق غايات نظرية التبادل الحراكي و تستمد مبادئها من الإقتصاد الليبيرالي، معتمدةفي تحقيق هذه الغايات والأهداف على آليات إجرائية وأطر تنظيمية وتشريعية وبتوجيه وإشراف مؤسسات دولية وإقليمية إضافة إلى الإتفاقيات الدولية، ومن أبرز هذه المؤسسات والإتفاقيات التي تؤطر السياسة الجمركية هنالك:[2]

- المنظمة العالمية للجمارك.
- المنظمة العالمية للتجارة.
- الإتفاقية الدولية حول النظام الخاص بتعيين وترميز البضائع (SH).

([1]) إيمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية في تحقيق أهداف المجتمع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، جامعة الإسكندرية، يناير 2018، ص 02.

([2]) ثابث أيمن، بن قاسي أيمن، فعالية الأنظمة الجمركية الإقتصادية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، دراسة حالة الجزائر2000-2020، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية و إمداد ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص25.

- إتفاقية كيوتو الأولى والثانية فهي تتضمن نصوص قانونية تنطلق بمجال النشاط والأنظمة الجمركية.
- منظمة الإندماج الاقليمي.
- الجمعية الأوروبية للتبادل الحر.
- جمعية أمم آسيا الجنوبية الشرقية.
- إتحاد التبادل الحر لشمال أمريكا.
- الإتحاد الجمركي لدول إفريقيا الغربية.
- الإتحاالإقتصادي لإفريقيا الشرقية.
- الإتحاد الإقتصادي لإفريقيا الوسطى.

إن هذه المعطيات الجديدة والواقع الإقتصادي والقانوني الجديد وكيفية التعامل معها والإستجابة لها سياسيا وإقتصاديا وقانونيا يتوقف على نمط التكيف الذي تتبعه الدولة منها:[1]

- **التكيف المقاوم:** حيث تبني الدولة سياستها على أساس مقاومة البيئة الخارجية.
- **التكيف الإدعائي:** بأن تستجيب الدولة لمطالب البيئة الخارجية.
- **التكيف الحر المتوازن:** حيث تتمتع الدول بإمكانيات تساعدها على موازنة سلوكها بين المطالب الداخلية والخارجية، وهو النمط السائد في أغلب الدول الصناعية المتطورة.
- **التكيف الوقائي:** حيث تقوم الدولة بإنتهاج سياسات مسبقة نتيجة توقعها لتغيرات قادمة في البيئة الدولية أو المحلية وهو ما يدخل في نطاق الدراسات المستقبلية.

ويقصد بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة بالقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا والإجراءات التي تعرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة، وأيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة.[2]

وتتناول السياسة الجمركية بصورة رئيسية قطاع التجارة الخارجية الذي يضم حركة البضائع إستيرادا وتصديرا، وتسعى الحكومات عادة من خلال السياسة الجمركية إلى التأثير في حركة تبادل السلع، فتشجعا لصادرات عبر إعفائها من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، بهدف مساعدتها على إيجاد أسواق خارجية، مما ينعكس إيجابا على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وعلى زيادة موارد الدولة من القطاع الأجنبي كما

([1]) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ص 67.

([2]) شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، مذكرة مقدمة للإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- كلية الاقتصاد، الجزائر، ص 16.

أنها تعمل من خلال السياسة الجمركية على حماية الإنتاج الوطني والصناعة الناشئة، عبر إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلية في الصناعة المحلية، والآلات والتجهيزات الإنتاجية المستخدمة في عملية التصنيع عبر أسس وقواعد معينة، كما ويتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمماثلة للإنتاج المحلي لتتمكن السلع المحلية من منافسة هذه السلع.[1]

ويمكننا في الأخير ومن خلال التعاريف السابقة أن نعطي تعريفا شاملا لمفهوم السياسة الجمركية والذي يتضمن فيه كل ما تطرقت إليه التعريفات السابقة الذكر حيث أن "السياسة الجمركية هي إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بالبلاد، من خلالها تسعى الحكومات إلى التأثير في حركة تبادل السلع حيث ترتكز على رؤية إقتصادية مسبقة ومؤسسة على فلسفة ومبادئ معينة تحددها تصورات وأطر إيديولوجية محدد".

وتكمن أهمية السياسة الجمركية أنها إحدى أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بالبلاد، وهي ترتكز على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية وتزداد أهمية هذه المسألة على تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية خاصة منها التغيرات في أسعار المحروقات.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الجمركية

توضع السياسة الجمركية لأي دولة من أجل تحقيق أهداف ومن أهمها نذكر ما يلي:

- تشجيع الإستثمار وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة.
- تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول.
- المساهمة في رفع إيرادات خزينة الدولة.
- مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة للحدود.
- مكافحة التهريب.
- المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة.
- المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقا لتشريعات السارية المفعول.[2]

([1]) غزل الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ضل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2014-2015 ص 142.

([2]) ميلودي عمار، تقييم فعالية السياسة الجمركية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 10،11،12.

- تحسين دور الجمارك في عمليات مكافحة الغش التجاري بالتعاون مع الدوائر الأخرى كالمواصفات والمقاييس والأمن العام وغيرها.

- تحسين كفاءة العمل في مختبرات الجمارك في مجال الفحص من أجل البحث عن المواد غير المطابقة للمواصفات أو إثبات أن تلك المواد هي من أجزاء حيوانات مهددة بالإنقراض وذلك وفقا لجداول عالمية.

- حماية الإنتاج الوطني.

المطلب الثاني: ركائز السياسة الجمركية وعناصرها.

من أهم الأدوات المالية والتجارية لأي دولة عناصر السياسة الجمركية المتمثلة في التعريفة الجمركية، الإمتيازات الجمركية، الوسائل غير التعريفية والتهريب الجمركي كما تلعب دورا هاما في تحصيل الموارد المالية للخزينة العمومية، كما تستند هذه السياسة في الإعداد والتطبيق على ثلاث ركائز وهي: الإدارة الجمركية، القانون الجمركي والرقابة الجمركية.

الفرع الأول: ركائز السياسة الجمركية.

أولا: الإدارة الجمركية:

تعتبر إدارة الجمارك أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في حماية الإقتصاد الوطني، خصوصا في الدور الذي تجسده في مسألة الحماية.

1- تعريف الإدارة الجمركية:

تعرّف الإدارة الجمركية بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية، واستيفاء الشروط والقيود الإستيرادية المقررة لها حماية للنظم الإقتصادية لكل دولة، وأن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلالا بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الإقتصادية، والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها، أضاف المشروع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الإختصاص[1].

كما عرفت الإدارة الجمركية بأنها تلك "الإدارة المكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الأموال للحدود الوطنية". ولقد أصبح عمل الجمارك لا يقتصر فقط على حراسة الحدود وتدوين كل المبادلات من ناحية

(1) مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 230.

الكم، بل يتعدى ذلك إلى تقويم كل عناصر المبادلة من مردودية إقتصادية وإدماجها في السياسة التجارية والمالية للبلاد والمديرية العامة للجمارك هي تابعة للوزارة المكلفة بالمالية للبلاد[1].

وبالتالي يمكن القول بأن المقصود الحديث للإدارة الجمركية هي: "تلك الإدارة الساهرة على مراقبة التصدير والإستيراد وتطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية وفق خطة استراتيجية منهجية شاملة في التسيير، والتي تثمن مواردها المادية والبشرية "

2- تحديات الإدارة الجمركية:

يمكن تحديدها في عدة نقاط أساسية على سبيل الذكر وليس على سبيل الحصر، وهي:

- الجمارك الجزائرية تحدي مهم وأساسي وهو حماية الإقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى التكيف ومواكبة التغيرات التي عرقتها الساحة الدولية، والتي نتج عنها نظام إقتصادي يتميز بالتطور المطرود للنظام الرأسمالي نحو العولمة لتكون ملامح الهندسة الجديدة لإقتصاد القرن الواحد والعشرون.فتطور الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والإتصالات الهائلة ووسائل النقل، أدى إلى تشابك العلاقات والتفاعلات الدولية، حيث ظهرت الحاجة إلى التوسع في الأسواق وتحريرها في إطار سوق عالمية واحدة، وكذلك تكريس مبدأ المنافسة الحرة بين الدول مما أدى بإدارة الجمارك إلى القيام بوظيفة التأهيل الإقتصادي من أجل تنظيم المكاسب الإيجابية وتقليص الآثار المتوقعة على الإقتصاد الوطني.

-مكافحة الجرائم الإقتصادية، كجريمة تبيض الأموال، الفساد والتهريب، والتي تفشت بصورة كبيرة في الوقت الراهن، وتعد من بين المشاكل التي تصيب إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنها ظواهر خطيرة جدا تعصف بإقتصاديات الدول.

- محاربة الجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول وعلى رأسها الإرهاب،الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهذا نتيجة التغير الإقتصادي والجبر السياسي العالمي في الوقت الراهن حيث تجد هذه الجرائم في التهريب الجمركي مصدرا من مصادر تمويلها.

- تعمل إدارة الجمارك الجزائرية على توفير مناخ ملائم للأعمال، خاصة في مجال الإستثمار المنتج من خلال تكييف المنظومة القانونية في المجال الجمركي، خاصة التسهيلات الجمركية ورفع القيود والعقبات التي تعيق الشركات في هذا المجال.

([1])m- shimidition et durorq-j, l'organisation et règlement ration de commerce extérieur, 3 édition, France, 1995.

– عصرنة إدارة الجمارك بما يتماشى وتغيرات المحيط الإقتصادي الدولي والوطني، خاصة في ظل توفير شروط إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

–ترقية الفضاء الإقتصادي الدولي والإقليمي، والذي تكون ميزته التوازن والتعددية ضمن إطار المنظمات الدولية المتدخلة في التجارة الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك والإتحاد الأوروبي.[1]

– التصدي للتهديدات التي تمس بالسيادة الوطنية الناتجة عن فتح المجال للمبادلات التجارية المتساوية بين الدول على المستوى العالمي في إطار المنافسة الحرة، والتي تنادي بها القوى الإقتصادية العظمى الحالية.

ثانيا: التشريع الجمركي:

يعرّف التشريع الجمركي بأنه تلك النصوص التشريعية والتنظيمية التي تنظم إدارة الجمارك والعمل بها.[2]

– التشريع: هو مجموعة النصوص التي تصدرها السلطة التشريعية، كالقوانين العضوية والأوامر والقوانين العادية.

– التنظيم: وهو مجموعة من النصوص الصادرة عن السلطة التنفيذية، كالمرسوم الرئاسي والمرسوم التنفيذي والقرار الوزاري أو القرار الوزاري المشترك.....إلخ.

وعليه يمكننا تعريف التشريع الجمركي على أنه: "مجموعة من القوانين والتنظيمات التي تقوم إدارة الجمارك بتطبيقها وذلك بهدف حماية الإقتصاد الجمركي".

ثالثا: الرقابة الجمركية:

1- تعريف الرقابة الجمركية:

لقد عرفت الرقابة الجمركية بعد تاريخي لا يمكن تجاهله فهي ظاهرة قديمة إرتبطت نشأتها بظهور المجتمعات المنظمة، وبالتالي فهي ظاهرة تشمل جميع الدول عن طريق تشريعاتها وذلك في مختلف العصور و مختلف المجتمعات[3]، فالرقابة الجمركية كانت ولازالت وسيلة في يد الدول والحكومات، تستعملها في عمليات جمركة البضائع عن طريق جهاز الجمارك وقد عرف المصريون القدماء الرقابة الجمركية لمنع

([1]) عبد الكريم كيبش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الإقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة، حالة الجزائر، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 15، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2017، ص351.

([2]) كرفوح مريم، إدارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة الجمركية، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إدارة الأعمال جامعة أدرار، الجزائر، 2016، 2017، ص21، ص22.

([3]) بوسنة خير الدين، الجمارك بين الوظيفتين الجبائيةوالإقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تخصص قانون خاص، 2014-2015، ص20.

بعض البضائع من دخول أراضيهم كالنبيذ والمنسوجات، وروما أيضا منعت دخول العبيد إلى أراضيها عن طريق الرقابة الجمركية حتى تؤدي الحقوق والرسوم الجمركية.

إن عملية الجمركة بإجراءاتها تمثل الميدان الرئيسي لعملية الرقابة لكن من المهم أن نلفت الإنتباه إلى أن جهاز الجمارك ليس المؤسسة التي تهيمن بمفردها على مجريات العملية ككل،[1] فواقع العمل في الميدان يكشف عن العديد من الجهات الحكومية التي تتدخل في عملية الجمركة والتخليص الجمركي كمصالح الصحة النباتية، مصالح الجودة وقمع الغش، مصالح البيطرة، مصالح الصحة، ومصالح الأمن إلى غير ذلك. هذا الكم الهائل من المصالح التي تتدخل في عملية الرقابة والمتمثلة أصلا في عملية الجمركة بكل مراحلها تزداد تعقيدا في الدول النامية مما جنى على إجراءات الجمركة بالتعطيل والتأخير، حيث لا يمكن المضي في عملية الجمركة إلا بعد الحصول على الموافقة من هذه الجهات الرقابية الأخرى.

وقد عرفها المشرع الجزائري على أنها: "عبارة عن وسيلة هامة في يد مصالح الجمارك تضمن من خلالها احترام التدابير والأحكام المنصوص عليها قانونا والتي تكلف إدارة الجمارك بالسهر على تطبيقها".[2]

2- أنواع الرقابة الجمركية:

ضمن ما تحمله المادة 41 من قانون الجمارك، يمنح المشرع الجزائري لأعوان الجمارك جملة من الإمتيازات تسمح لهم بتطبيق الرقابة الجمركية على البضائع، وسائل النقل والأشخاص نجدها تتمثل في:

- الرقابة القبلية (السابقة).
- الرقابة البعدية (اللاحقة).

2-1- الرقابة السابقة:

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 18-188 تعرف الرقابة السابقة على أنها الفعل الذي تقوم من خلاله مصالح الجمارك بالفحص الوثائقي للتصريحات لدى الجمارك قصد التأكد من إحترام التشريع والتنظيم اللذين تكلف إدارة الجمارك بتطبيقهاوتتم هذه الرقابة في مكاتب إدارة الجمارك،[3] وتمارس الرقابة السابقة على أساس تحليل المخاطر الذي يسمح بإنتقاء التصريحات لدى الجمارك التي تشكل خطر الغش وإستغلال

([1]) بوسنة خير الدين، مرجع سابق، ص21.

([2]) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون 98-10 المؤرخ في 22 أوث 1998، المعدّل والمتمم، القانون 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، المتضمن قانون الجمارك الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1438هـ الموافق لـ 19 فبراير 2017، المادة 05، ص05.

([3]) المادة رقم 06 من المرسوم التنفيذي رقم 18-188 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2018، الذي يحدد كيفيات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة من طرف إدارة الجمارك.

الإستعلامات أو المعلومات أو إشعارات الغش أو الإنذارات أو بيانات الإستعلامات، وتتم أيضا الرقابة السابقة تبعا لنظام آلي عشوائي على التصريحات لدى الجمارك التي لا تشكل خطر عش جلي.[1]

تتمثل الرقابة السابقة في فحص الوثائق والفحص المادي للبضائع.

2-1-1- فحص الوثائق:

نصت المادة 75 من قانون الجمارك على ضرورة وجود تصريح مفصل لكل عمليات الإستيراد والتصدير، وهذا الأخير يتضمن بيانات أساسية للنظام الجمركي للبضائع وعناصر تطبيق الضرائب والرسوم الجمركية، ويرفق هذا التصريح المفصل بوثائق أساسية، تشكل في الأخير الملف التجاري (ملف الجمركة) وهي الفاتورة، شهادة التأمين، بيان الشحن، شهادة المنشأ وعند إيداع الملف لدى مكتب الجمارك فإن أول عملية فحص تكون كـ "مراقبة القبولية" وهي مراقبة تخص البيانات الضرورية الواجب توفرها في التصريح وكذا وجوب توفر كل الوثائق الضرورية قبل تسجيل التصريح.[2]

2-1-2- الفحص المادي للبضائع:

طبقا للمادة 92 من قانون الجمارك، يقوم أعوان الجمارك بالفحص المادي والفعلي للبضائع المصرح بها أو جزء منها، إذ تبين أن ذلك مفيدا لهم وهذا للتأكد من مطابقة المعلومات الواردة في التصريح مع البضائع من حيث الكمية، النوع، الوضع التعريفي... إلخ، كما يمكن لأعوان الجمارك بمقتضى المادة 96 من قانون الجمارك أخذ عينات من البضائع لفحصها او إجراء تحاليل مخبرية لها وهذا من أجل التأكد من النوع التعريفي والبحث عن المواد المخدرة الخطرة، والتأكد من مطابقة البضائع للمعلومات الواردة في التصريح.[3]

2-2- الرقابة اللاحقة:

تعرّف بأنها الفعل الذي تقوم من خلاله مصالح الجمارك بفحص يشمل الدفاتر والسجلات والأنظمة المحاسبية والمعطيات التجارية التي يحوزها الأشخاص أو المؤسسات المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بجمركة البضائع قصد التأكد من دقة وصحة التصريحات لدى الجمارك.[4]

تتخذ الرقابة اللاحقة شكلين:

([1]) المادة رقم 06 من المرسوم التنفيذي 18-188 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2018 مرجع سابق.

([2]) الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 يوليو 1979، تتضمن قانون الجمارك، العدد 30، ص689.

([3]) الجريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة في 19 فبراير 2017، تتضمن قانون الجمارك، ص31، ص32.

([4]) الجريدة الرسمية رقم 43 المؤرخة في 18 يوليو سنة 2018، تحدد كيفيات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة من طرف إدارة الجمارك، ص06.

2-2-1- **الشكل الأول:** يتمثل في إعادة فحص وشكل ومحتوى التصريحات المفصلة الخاضعة للبضائع التي يتحصل أصحابها على مستندات رفع البضائع،[1] مراقبة الشكل تكون بالتأكد من وجود كل الوثائق الملحقة الضرورية، أما مراقبة المحتوى تكون بمراقبة بيانات التصريح المفصل مع البيانات الواردة في الوثائق الملحقة، خاصة ما يتعلق منها بالقيمة، المنشأ والنوع التعريفي.

2-2-2-**الشكل الثاني:**يكون في إطار منح تسهيلات للتجارة الخارجية وكذا الإجراءات المتعلقة بجمركة البضائع، وفي هذه الحالة الرقابة تكون في محلات ومواطن المتعاملين الإقتصاديين، حيث يتم مراقبة التصريحات والملفات وكذا كل المعطيات التي تهم إدارة الجمارك، إن هذه الرقابة تسمح لها بكشف أي عمليةغش وهذا الشكل من الرقابة يمكن إدارة الجمارك من:[2]

- مواجهة كل عمليات الغش بشكل أوسع وهذا لتوفر معلومات عن المستودع بشكل واسع؛
- ضمان أحسن تطبيق للقوانين والتنظيمات؛
- تسهيل حركة البضائع مع حماية حقوق الخزينة؛
- تسليط الرقابة على مجالات مختلفة.

وتهدف هذه الرقابة إلى:[3]

- التأكد من قانونية نشاطات الأشخاص والمؤسسات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- البحث ومعاينة كل مخالفة للتشريع والتنظيم الجمركيين والصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج؛
- البحث ومعاينة كل جريمة أخرى مرتبطة بعمليات الجمركة والتجارة الخارجية.

الفرع الثاني: عناصر السياسة الجمركية:

تلعب عناصر السياسة الجمركية دورا فعالا لتحصيل الموارد المالية للخزينة العمومية وهذا لتحسين الوضع العام للدولة.

أولا: التعريفة الجمركية:

1- تعريف التعريفة الجمركية:

([1]) أخبار الجمارك، عدد رقم 01 جانفي-فيفري، 2014، ص10.

([2]) المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 18- 188 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2018، مرجع سابق.

([3]) المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي رقم 18-188 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2018، مرجع سابق.

تعرف على أنها الجداول أو البنود التفصيلية التي تشمل الترتيب السلعي للواردات والصادرات والضريبة الجمركية المحددة لكل بنذ من تلك البنوذ التي تشتمل عليها جداول التعريفة الجمركية وهي تختلف من دولة إلى أخرى.[1]

التعريفة الجمركية هي قائمة أو جدول للرسوم التي تفرض على السلع في فترة محددة إذ تشمل هذه القائمة مختلف البضائع محل التبادل والتي حددتها مختلف الحقوق والرسوم عند الإستيراد والتصدير، ترفق هذه التعريفة بفهرس أبجدي للمنتوجات.[2]

وقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف التعريفة الجمركية من خلال أحكام نص المادة السادسة، والمادة السادسة مكرر، والمادة السادسة مكرر 1 من قانون الجمارك، حيث نص على ما يلي:[3]

- **المادة السادسة:**

نصت على أن التعريفة الجمركية تشمل جانبين هما:

- البنود المدونة وبنودها الفرعية الخاصة بالنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع، قصد تصنيف البضائع في التعريفات الجمركية، وكذا البنود الفرعية المعدّة حسب المقاييس المحددة في هذه المدونة.
- نسب الحقوق الجمركية المطبقة على البنود الفرعية.

- **المادة السادسة مكرر:**

نصت على أنه بغض النظر عن الحقوق والرسوم الأخرى المنصوص عليها بموجب نصوص خاصة، تخضع البضائع المستوردة أو المصدرة حسب الحالة، للحقوق الجمركية الخاصة بها عند الإستيراد أو التصدير والمسجلة في التعريفة الجمركية.

- **المادة السادسة مكرر 01:**

تؤكد من جهتها على أن قانون التعريفة الجمركية يطبق على البضائع المستوردة أو المصدرة عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل، غير أنه يمكن لإدارة الجمارك أن ترخص بإتلاف البضائع الفاسدة أو إعادة

([1]) حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وآثره على تسهيل التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016- 2017، ص07.

([2]) حليس عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص07

([3]) قانون رقم 79-07 المتضمن قانون الجمارك 1979/07/21، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10/98 المؤرخ في 1998/08/22.

تصديرها أو إخضاعها للضريبة حسب حالتها الجديدة ونوعيتها وقيمتها، شريطة أن يطلب منها ذلك قبل تسجيل التصريح.

2- أهداف التعريفة الجمركية:

يمكن تلخيص هذه الأهداف كالتالي:

- **هدف المردودية الجبائية:**

تساهم التعريفة الجمركية في عملية التنمية الإقتصادية من خلال الضرائب الجمركية هذه الأخيرة التي تفرض توازن تجاري بتخفيض الوارداتوتشجيع الصادرات،[1] دون إهمال دورها الإقتصادي والمالي الذي يؤمن الموارد المالية للخزينة العمومية، إن إرتفاع هذه الضرائب أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر في المردودية الجبائية بالزيادة أو النقصان.

- **هدف تشجيع الإستثمار:**

تسعى الدولة إلى توسيع المشاريع الإستثمارية من خلال السياسة التعريفية التي تعتمدها والتي تقوم على منح إمتيازات إعفائية لبعض المنتجات والقطاعات، إضافة إلى تقديم تقنيات تحفيزية لعمليات الإستثمار في عدة مجالات.[2]

- **هدف حماية المنتوج الوطني:**

في ظل التجارة الخارجية ومنافسة المنتوج الأجنبي للمنتوج الوطني، إرتأت الدولة الجزائرية إلى إتخاذ جملة من التدابير أهمها، الحماية بواسطة الضريبة الجمركية المرتفعة وذلك بفرض مجموعة من الضرائب على البضائع المستوردة لزيادة ثمنها في السوق الداخلية.

3- أنواع التعريفات الجمركية:

من حيث إصدار التعريفة الجمركية، أو بمعنى آخر الوجه القانوني يمكن تقسيمها إلى قسمين:

3-1- التعريفة المستقلة أو الذاتية:

وهي التعريفة التي تنشئها الدولة بإرادتها الخاصة، ويكون أساسها إدارة تشريعية داخلية بصرف النظر عن صدورها من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وبالتالي يكون للدولة المجال الكبير في فرضها، وبواسطتها يمكنها السيطرة على نظامها الجمركي.

([1]) مراد زايد، مرجع سابق، ص283.

([2]) مراد زايد، مرجع سابق، ص284-286.

3-2- التعريفة الإتفاقية:

أساس هذا النوع كما يدل عليه إسمه هو التعاقد الدولي، ويكون بين دولتين أو أكثر، ومن ثم لا يمكن تعديله إلا بإتفاق، وغالبا ما يؤخذ شكل معاهدة تجارية تكون التعريفة الجمركية أحد بنودها.[1]

من حيث وحدة التعريفة وتعددها من هذه الزاوية يمكننا التفرقة بين ثلاث أنواع أساسية.

3-3- التعريفة المنفردة: (UniqueTarif)

وهي تعريفة تطبق على جميع منتجات الدول بدون تمييز بينها، ويكون للسلطة العامة في الدولة حق إنشائها، تعديلها أو إلغائها، ويتصف هذا النوع بالمساواة في المعاملة، ومن ثم ينذر وجودها عمليا.

3-4- التعريفة المزدوجة: (Dual Tarif)

ويتحقق هذا النوع بتطبيق الدول لفئتين من الرسوم، تمثل إحداهما تعريفة ذاتية، غالبا تكون مرتفعة ويكون تطبيقها عاما على أية دولة أخرى إلا ما استثنى بنص خاص، أما الأخرى فيكون سعرها منخفض لنشوئها إثر إتفاقيات مع دول أخرى، وتلجأ إليها الدول لتأكيد رخصة حصولها على معاملة عادلة لمنتجاتها في الدول المتفقة معها، ويمثل السعر المنخفض الواحد في هذا النوع من التعريفات الحدّ الأدنى للتسهيلات التي لا يمكن للدولة المانحة النزول عنه.[2]

3-5- التعريفة المتعددة:

تشمل هذه الأخيرة على عدة مستويات من الرسوم، وغالبا ما يكون سعرها مرتفعا، والغرض منه عادة إخضاع المنتجات المختلفة لرسوم معينة كل بحسب الدولة التي ترد منها وفق معاملتها للدولة الفارضة للرسم المتعدد.

ثانيا: الإمتيازات الجمركية:

1- تعريف الإمتيازات الجمركية:

تحدد المقاربات بين تعريف الإمتيازات الجبائية والإمتيازات الجمركية، يتطلب الأمر ملامسة هذا المفهوم من زوايا مختلفة منها:

1-1- مقاربة من زاوية مالية:

([1]) خلاف عبد الجابر، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في طريق النمو، دار الفكر العربي، القاهرة، ص31-32.

([2]) خلاف عبد الجابر، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في طريق النمو، مرجع سابق، ص32.

" مساعدات مالية غير مباشرة تمنح إلى بعض الأعوان الإقتصاديين والذين يلتزمون بمعايير وشروط معينة يحدّدها المشرع وهي عادة تتمحور في طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد، هذه الحوافز تأخذ عدة أشكال فقد تكون في شكل تخفيض أو إعفاء ضريبي قصد إستقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجا، مما يؤدي إلى توسيع وتوجيه الإستثمارات المرغوبة من حيث النوع والزمان والمكان، والحد من النشاطات التي لا ترغبها الدولة...الخ".[1]

1-2- مقاربة من زاوية جبائية:

"... مجموعة من الإجراءات والإمتيازات ذات الصبغة الضريبية تتخذها الدولة لفائدة فئة معينة من المشروعات الإقتصادية لترقية نشاطها وتوجيهه قطاعيا وإقليميا...الخ"[2]

1-3- مقاربة اعتمادا على الهدف:

"... جملة من الإمتيازات والتسهيلات في شكل حوافز ضريبية قصد التأثير على قرار إستثمار المؤسسة من حيث نوع وحجم ومكان الإستثمار...الخ"[3]

2- مكونات الإمتيازات الجمركية:

نذكر هذه المكونات في النقاط الآتية:[4]

2-1- الإعفاء الجمركي:

هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الحقوق الجمركية الواجبة السداد، مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات.

2-2- التخفيضات الجمركية:

هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الإلتزام ببعض الشروط كإعادة إستثمار الأرباح بمعنى يتم إستخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الإقتصاديةوالإجتماعية المستهدفة،

([1]) ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص117.

([2]) الحواس زواق، دور التحفيز الضريبي في تهيئة وإصلاح بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، استراتيجيات بيئة الأعمال المعاصرة رؤى وأفكار متجددة، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الردن، 29 و30 أفريل، 2014، ص318.

([3]) ناصر مراد، مرجع سابق، ص118.

([4]) طالبي محمد، أثر الحوافزالضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، جانفي 2009، ص317، 318.

تعتبر أيضا أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الجمركي بإعتبارها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الجمركي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.

2-3- المعدلات التميزية:

يقصد بها تصميم جدول التعريفة الجمركية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية.

2-4- نظام إعادة التموين بالإعفاء:

حسب المادة 186 من قانون الجمارك الجزائري يقصد "بإعادة التموين بالإعفاء" النظام الجمركي الذي يسمح بالإستيراد مع الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية لبضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي آخذت في السوق الداخلية، وإستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

3- أهداف الإمتيازات الجمركية:

توفير مجموعة من الإمتيازات الجمركية للمتعاملين في قطاع التجارة الخارجية، يهدف لتشكيلة من الأهداف أهمها:[1]

- دعم النمو الإقتصادي من أجل جذب رؤوس الأموال إلى الإقتصاد قصد رفع معدلات النمو، ويكون ذلك بإعادة إدماج رؤوس الأموال العاملة في دائرة الإقتصاد الرسمي من جهة، وعودة الأموال المهاجرة إلى الخارج من جهة أخرى.
- تأجيل الرسوم الجمركية بإعتبار أن الإعفاءات والتخفيضات الجمركية هي مبالغ لا تدخل في حساب المواد الخاضعة للرسوم الجمركية عند الإستيراد وإنما ستدخل في المواد في الفترات اللاحقة في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة على الأرباح والإستهلاك المحلي.[2]
- تشجيع بعض القطاعات الإقتصادية ومنح فرصة للمشروعات التي لا تتلقى إقبالا من المستثمرين المحليين والأجانب.

([1]) زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، جامعة الجزائر 03، جانفي 2018، ص9.

([2]) زهية لموشي، مرجع سابق، ص10.

ثالثا: الوسائل غير التعريفية:

تعتبر الوسائل غير التعريفية للسياسة الجبائية الجمركية في الوقت الحاضر من بين الأدوات الرئيسية لها في الأسواق الصناعية بالتأثير على حركة التجارة الخارجية إستيراداأو تصديرا.[1]

1- الوسائل السعرية:

1-1 إعانات التصدير:

لغاية تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على المنافسة في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبعون على أساسها، والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات لتدعيم مركزه المالي.

ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعريفية على دخول السلع المعاينة لأرضها كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الإحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية.[2]

2-1 سياسة الإغراق:

تتعلق سياسة الإغراق بقيام منشأة إحتكارية (أو منشأة منافسة غير تامة) بممارسة سياسة التمييز السعري على نطاق دولي، وتقوم المنشأة بالتمييز بين السوق المحلي والسوق الأجنبي وتبيع نفس السلعة أو ما يشابهها في السوق الأجنبي بأسعار أقل من السوق المحلي ويطلب ذلك إمكانية فصل السوق المحلي عن السوق الأجنبي بحيث لا يستطيع المرابحين شراء سلعة المحتكر من السوق الرخيص وإعادة بيعها في السوق المحلي الأعلى سعرا.

وغالبا ما تكون هذه الشروط متوفرة في حالة التجارة الدولية بسبب البعد الجغرافي ووجود سياسات الحماية الجمركية المختلفة مما يجعل عملية إعادة البيع أمرا مكلفا وغير عملي.

3-1 تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل إنخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء إتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى النهب أو لم يتخذ،

([1]) بوخاري هشام، الوناس رشيد، النظام الجمركي ومستقبله في ظل الإنفتاح الإقتصادي، مذكرة ماستر، فرع اقتصاديات مالية وبنوك، البويرة، دفعة 2015، ص24.

([2]) زينب حسين عوض، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص302.

وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، ولتخفيض سعر الصرف أثر مباشر على مستوى النشاط الإقتصادي، حيث يؤدي إلى رفع مستوى الدخل في الإقتصاد القومي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في الصادرات ونقص في الواردات.[1]

2 الوسائل الكمية:

من أهم الوسائل المتخذة في هذا المجال نظام الحصص ونظام تراخيص الإستيراد.

2-1 نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض القيود على الإستيراد و التخفيض على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح بإستيرادها أو تصديرها[2]، ويمكن أن يؤدي إليهظهور الإحتكارات وبسبب تلك المآخذ وغيرها، إتجهت جهود تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الإعتماد على هذا النظام، على أنه لا مفر من اللجوء إلى نظام التخصص في بعض الظروف الإستثنائية مثل الحروب والأزمات الإقتصادية.[3]

2-2 تراخيص الإستيراد:

عادة ما يكون تطبيق نظام التخصص مقننا ومكملا لا يعرف بنظام تراخيص الإستيراد، ويتمثل هذا النظام في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على التراخيص أو إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، ويكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان منها، وقد يستعمل أيضا حماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول، وقد تضع السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، أو قد تصدر تراخيص الإستيراد وفقا لأسس معينة وقد تتعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح إشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الإستيراد.[4]

3 الوسائل الإدارية:

وهي إجراءات تتعلق بالممارسة ويقصد بها التشديد والوقاية على نوعية وكمية التجارة، كما أنه في بعض الأحيان تمثل تمهيدا مباشرا للواردات أو الصادرات وأول هذه الرقابة هو التعنت في تطبيق الرسوم الجمركية خاصة وأن كثيرا من التشريعات الضريبية تترك تحديد قيمة وعاء الضريبة الخاضع للرسوم

([1]) زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص292-294.

([2]) زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص306.

([3]) نفس المرجع، ص295-296.

([4])نفس المرجع، ص156-157.

الجمركيةللسلطة الإدارية التي تقرر بمقتضى قرارات إدارية قابلة للتغيير والتعديل حسب ظروف الإقتصاد، فالرسوم الجمركية مقررة بالقانون وثابتة في حين أن القيمة أو وعاء الضريبة متغيرة، وفي النهاية يمكن هذا أن يغير من قيمة الضريبة ويرفع من التكلفة خاصة أنه غالبا ما تضيف السلطة الإدارية تكاليف النقل والشحن بطريقة تحكيمية.

ومن ضمن الإجراءات الإدارية الأخرى المعيقة للتجارة الدولية الرقابة على الصادرات والواردات، وهذه الرقابة تتعلق أساسا بخصائص السلعة أو مواصفاتها، فكل دولة تخضع المواصفات الخاصة بها والتي تتفق مع ظروف الصناعة المماثلة للصناعة الداخلية لتحقيق المنافسة التكافئية الداخلية والحفاظ على السلامة والأمن، ويمكن أن تستخدم الإدارة هذه الرقابة لرفض الصفقات أو رفض البضاعة المستوردة، كما يمكن إستخدامها ضد الصادرات لكي تحافظ على السمعة التجارية للبلد والصناعات المحلية.

ومن العوامل الإدارية الهامة التي ظهرت حديثا والتي أقرتها الإتفاقيات الدولية ألا تعرض السلع التي تهدد البيئة، فالحفاظ على البيئة المحلية ضد التلوث والأخطار أصبحت من أهم الدوافع تجاه الكثير من السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية.[1]

رابعا: التهريب الجمركي:

1-تعريف التهريب الجمركي:

تتمثل جريمة التهريب الجمركي أساسا في نقل وإدخال السلع عبر الحدود البرية والمنافذ البحرية والجوية وإخراجها منها بطرق غير شرعية.

عرفه الدكتور صخر عبد الله الجندي: " كل عمل إيجابي أو سلبي يتضمن خرق للتشريعات واللوائح الجمركية، ويلحق ضررا في مصالح الدولة، ويقرر الشارع من أجله عقوبة ".[2]

وعرفها المشرع الجزائري في المادة 324 من قانون الجمارك، على أنه:[3]

- استيراد البضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك؛
- خرق أحكام المواد القانونية المحددة في قانون الجمارك؛
- تفريغ وشحن البضائع غشا؛
- الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور.

([1]) مراد زايد، مرجع سابق، ص156-157.

([2]) بن عيسى حياة، جريمة التهريب الجمركي، المجلد 09، العدد 02، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 30-12-2014، ص307.

([3]) المادة 324 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998 من قانون الجمارك الجزائري.

2- صور التهريب الجمركي:

رغم تنوع أشكال التهريب الجمركي، إلا أنه يمكن إجمالها في صورتين هما:[1]

2-1- التهريب الفعلي:

يتحقق التهريب الفعلي بثبوت دخول البضائع إلى الإقليم الجمركي أو خروجها منه دون المرور على مكتب الجمارك المختص قصد القيام بالإجراءات الجمركية المنصوص عليها قانونا، ودفع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة، ويعدّ من أبرز صور التهريب وأوضحها.

إذن فالتهريب الفعلي في صورته الكلاسيكية يقوم على فعل إستيراد البضائع أو تصديرها خارج المكاتب الجمركية، أي دون المرور عليها.

2-2- التهريب الحكمي:

هو كل فعل لا يعد في ذاته تهريبا، لكنه يدخل ضمن جرائم التهريب بسبب وجود قرينة أو قرائن التهريب، وهذا بسبب صعوبة إثبات بعض أفعال الغش التي يقوم بها المهربون، إثر تفننهم في إستخدام طرق ووسائل مبتكرة في التهريب، مما يصعب على أعوان الجمارك مهمة ضبطهم أثناء عملية التهريب.

3- أثار التهريب الجمركي:

تخلف جريمة التهريب أثارا وخيمة على أكثر من صعيد، نستعرضها فيما يلي:[2]

3-1 الآثار الإقتصادية:

وتتمثل في حرمان الخزينة العمومية من موارد مقررة قانونا نتيجة التهرب من دفع الضريبة الجمركية، وبالتالي فإن التهريب يمنع تحقيق الهدف من فرض الضريبة الذي يصبو المشرع من ورائها حماية المنتوج الوطني وبالتالي الإقتصاد الوطني.

3-2 الآثار المالية:

عملية التهريب التي تعني الإستيراد والتصدير دون دفع الرسوم التي يفرضها القانون معناه ضياع جزء من إيرادات الخزينة العمومية التي تمثل الإيرادات الجبائية الجمركية أكثر من 60 بالمئة من موارد الدولة خارج المحروقات وخاصة إذا كان محل التهريب سلعا وبضائع مدعمة من طرف الدولة الذي سيحول

([1]) يوسفات على هاشم، التهريب الجمركي في التشريع الجزائري (مفهومه، أسبابه، استراتيجيات التصدي له)، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد31، جامعة أحمد دراية، أدرار، 31 ديسمبر 2014، ص194.

([2]) بهية بركات، جريمة التهريب في القانون الجزائري، المجلد 01، العدد 01، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، 2015/01/05، ص41-42.

دون تغطية الدولة لنفقاتها ويمنعها من الوفاء بإلتزاماتها في مجالات عدة كالتعليم، الصحة، خلق مناصب شغل أو بعث الصناعة والفلاحة...

3-3 الآثار الإجتماعية:

تتجلى أساسا في عرقلة سياسة الدولة الإقتصادية التي تصبو من ورائها إلى تحقيق النمو الإقتصاديللنهوض بشعبها وتحسين ظروف معيشته وقدرته الشرائية مما يتسبب أساسا في عجز الدولة ولو جزئيا على تنفيذ المشاريع مما يؤدي بالضرورة إلى حرمان الأفراد من الخدمات التي توفرها الدولة وذلك راجع إلى نقص واردات الخزينة العمومية من الضرائب الجمركية بفعل جريمة التهريب.

المطلب الثالث: الأنظمة الإقتصادية الجمركية

تسمح الأنظمة الجمركية الإقتصادية بتخزين البضائع وتحويلها وإستعمالها وتنقلها مع الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للإستهلاك، وكذا من الحقوق والرسوم الأخرى ومن إجراءات الحصر الإقتصادية التي يمكن أن تخضع لها.[1]

تعتبر الأنظمة الجمركية الإقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الإقتصادية (التصدير) وتقوية الإمكانيات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيد المالي والإقتصادي.

- **على الصعيد المالي:**

- توقيف الحقوق والرسوم أو الإعفاء منها أو تسديدها على الصعيد الإقتصادي.
- التموين بمستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف.
- تحسين القدرات التنافسية للشركات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج.
- تعزيز بعض النشاطات الصناعية لاسيما تلك المتعلقة بالتصدير.
- تسهيل المبادلات الدولية.

- **الكفالة:**

يجب أن تكون البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي إقتصادي محل كفالة 10% من مبلغ الحقوق والرسوم الموقفة غير أنه وفي إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات تعفى الأنظمة الإقتصادية الموجهة خصيصا للتصدير من الكفالة ويتعلق الأمر خصوصا:

- بالقبول المؤقت من أجل تحسين الصنع داخل الجزائر.

([1]) www.douane-gov.dz.

- التغليف الموجه للبضائع المراد تصديرها.

بالرغم من كل المميزات العامة التي تشترك فيها الأنظمة الجمركية الإقتصادية، إلا أنها تتسم ببعض الإستثناءات الخاصة بكل نظام.

الفرع الأول: نظام العبور:

هو نظام جمركي يطبق على البضائع المنقولة تحت الرقابة الجمركية من مكتب الجمارك إلى مكتب آخر للجمارك عن طريق البر أو الجو مع توقيف الحقوق والرسوم وإجراءات الحصر ذات الطابع الإقتصادي ويتعلق الأمر بنقل البضائع:[1]

- من مكتب الدخول إلى مكتب داخلي.
- من مكتب داخلي إلى مكتب الخروج.
- بين المكاتب الداخلية أو المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية وينقسم العبور إلى:
  - ✓ العبور البري.
  - ✓ العبور عبر السكك الحديدية.
  - ✓ العبور الجوي.

البضائع المستثناة من العبور:

البضائع التي تكون محل تقيد أو حضر مثل:

- الكتب والمجلات وكل المواد التي تمس بالأخلاق والأدب.
- المخدرات وجميع المؤثرات العقلية وكذا كل المنتجات التي من شأنها المساس بالصلة العمومية.
- الأسلحة الحربية.
- المواد المقلدة في المكتبات.
- البضائع التي تحمل علامات مزيفة الأصل الجزائري.

الفرع الثاني: نظام المستودع الجمركي:

المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، وذلك مع الوقف للحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الإقتصادي.

(1) نفس المرجع السابق.

وحسب التعريف الصادر عن المنظمة العالمية للجمارك، فإن المستودع الجمركي يعني الإجراء الجمركي الذي تخزن بموجبه السلع المستوردة تحت المراقبة الجمركية في مكان مخصص لذلك الغرض (مستودع جمركي) دون دفع رسوم الإستيراد والضرائب.[1]

وتوجد ثلاثة أصناف من المستودعات الجمركية:[2]

أولا: المستودع العمومي:

طبقا للمادة 139 من قانون الجمارك فإن المستودع العمومي يفتح لجميع المستعملين، لإيداع مختلف أنواع البضائع ماعدا تلك المستثناة في المادتين161و130 من قانون الجمارك وإنتاج المحروقات وما شابهها والمنتوجات الخطيرة إلا بترخيص بقرار من الوالي بع أخذ رأي إيجابي من لجنة الأمن والصحة والملائمة الصحية.

ثانيا: المستودع الخاص:

يمنح لكل شخص طبيعي أو معنوي لإستعماله الشخصي من أجل إيداع بضائع مرتبطة بنشاطه في إنتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به وهو يفتح في مخازن المودع سواء كان مستوردا أو مصدرا في أي نقطة من الإقليم الجمركي عند توفر الشروط المطلوبة قصد إستعمالهم المباشر بإستثناء المحروقات السائلة والغازية.

ثالثا: المستودع الصناعي:

هو المحل الخاضع للرقابة الجمركية حيث يرخص لمؤسسة ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع التي يمكن أن تهيأ ضمن نظام المستودع الصناعي هي إحدى البضاعتين:

- إما التي يجري عليها عمليات تحويل أو تصنيع، أو معالجة إضافية.
- إما التي يجري إستخدامها على حالها في وضع المستودع الصناعي.

الفرع الثالث: نقل البضائع من مركبة لأخرى والنقل على طول الساحل:

يسمح هذا النظام بالتنقل عن طريق البحر من نقطة لأخرى في الإقليم الجمركي.

- البضائع المقبولة:

([1]) convention internetionale pour la simplificationet l'harmonistation des régimes douaniers. http://www.wcoomd.org/fr.le21/05/2021(14:00).

([2]) مبارك بن الطيبي، دفاتر السياسة والقانون، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد 19، جوان 2018، ص533.

- البضائع المنتجة داخل التراب الوطني وتلك التي تمت جمركتها بشكل نظامي.
- البضائع المستوردة التي لم تكن محل تصريح لدى الجمارك بشرط أن تكون منقولة على متن سفينة غير تلك التي دخلت البضائع على متنها إلى التراب الوطني.

❖ **تعيين النظام:**

يتم تعيين النظام من خلال إكتتاب تصريح بالنقل على طول الساحل، تذكر فيه البيانات المنصوص عليها في المادة 54 من قانون الجمارك المتعلقة بالتصريح الموجز.[1]

الفرع الرابع: نظام القبول المؤقت:

يقصد بعبارة القبول المؤقت الإجراء الجمركي الذي يمكن بمقتضاه إدخال بضائع معينة إلى المنطقة الجمركية بإعفاءات مشروطة في رسوم وضرائب الإستيراد كليا أو جزئيا، يجب أن تستورد تلك البضائع لغرض معين يقصد إعادة تصديرها خلال مدة محددة ودون أن تخضع لأي تغيير عدا الإستهلاك العادي في القيمة خبسبب إستعمالها[2].

الفرع الخامس: نظام إعادة التموين بالإعفاء:

يسمح هذا النظام باستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية وإستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي وهذا الإستيراد يكون بالإعفاء من الحقوق والرسوم بشرط:[3]

- تبرير التصدير المسبق للبضائع.
- الوفاء بالإلتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك.
- مسك سجلات أو محاسبة حسب المادة التي تمكن من التحقق من صحة طلب الإعفاء من الحقوق والرسوم.

الفرع السادس: نظام التصدير المؤقت:

يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة إستيرادها بهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الإقتصادي وذلك إما:[4]

- على حالتها دون أن يحدث لها تغير، بإستثناء النقص المادي نتيجة إستعمالها.

([1]) نفس المرجع السابق.

([2]) Idir ksour, les regimes douaniers, edition G.A.L, Alger, 2007, p23.

([3]) الجريدة الرسمية، العدد11، قانون رقم 17-04، المؤرخ 16 فبراير 2017، والمتضمن قانون الجمارك، المادة 187.

([4]) مادة قانون الجمارك.

– بعد تعرضها لتحويل أو تضييع أو تصليح في إطار تحسين الصنع ويتوقف تعيين نظام التصدير المؤقت على إكتتاب تصريح لدى الجمارك بالتصدير المؤقت يتضمن تعهدا بإعادة الإستيراد.

كما أن الإنتفاع منه يكون إعتمادا على طلب مسبق مبين فيه نوع الإستعمال أو التصنيع أو التصليح أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للجباية الجمركية:

تعتبر الجباية أحد أهم المصادر المالية للدولة ولمونها أحد الركائز الأساسية للإيرادات فإنها تتجسد في مختلف الإقتطاعات المالية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة بقوة القانون وتضم الجباية الجمركية، الجباية الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والجباية البترولية، ومن خلال هذا المبحث سنتين ما هي الجباية الجمركية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية الجمركية:

الفرع الأول: مفهوم السياسة الجباية الجمركية:

يمكن تعريف الجباية الجمركية أو التعريفة بأنها مجموعة القواعد العدلية والإدارية المطبقة في تحصيل الحقوق والرسوم المؤسساتية، بموجب مختلف النصوص التشريعية التنظيمية المستحقة في مجال تطبيق التعريفة الجمركية سواء عند إستيراد أو تصدير السلع، وتتكفل إدارة الجمارك بتطبيق هذه القواعد بإعتبار أن الجباية الجمركية من أهم مهام إدارة الجمارك، قد إعتبرت هذه الأخيرة كإدارة جبائية للدور الذي تلعبه في تحصيل الإيرادات الجمركية وغير الجمركية.[1]

الجباية الجمركية هي ذلك النظام التشريعي الموضوع جبرا لضمان تنفيذ الإجراءات لتغطية نفقات الدولة بصفة مستمرة حيث تلعب إدارة الجمارك دور كبير في حماية الإقتصاد الوطني عن تطبيقها لمختلف القواعد والقوانين وفرض الضرائب والرسوم على السلع التي تمر على الإقليم الوطني مستعملة في ذلك الوسائل القانونية والعادية والنشر مما يتطلب وجود جهاز إداري يتحمل مسؤولية تنفيذ هذه التشريعات وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم على هذا الأساس.[2]

([1]) بلال حوار، هارون بوماوي، أثر التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر ما بين (2001–2016)، مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بي يحي، جيجل، الجزائر،2017–2018، ص45.

([2]) ريحانة بوهني و آخرون، دور السياسة الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، دراسة حالة الجزائر في الفترة(2000–2015)، مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد لخضر ، الوادي، الجزائر، 2016–2017، ص27.

إن السياسة الجبائية الجمركية هي تلك القواعد والقوانين التي تستند إليها إدارة الجمارك في تحصيل مختلف الضرائب والرسوم والإتاوات والتعريفات الجمركية تحت طابع الإجبار بقوة القانون، كما تتم عمليات التحصيل الجمركي وفق مبادئ وخطوات ومراحل بدأ بتحديد الوعاء الضريبي ثم الضريبة الملائمة. وتعد الجباية الجمركية بمختلف أنواعها أحد أهم الآليات والوسائل لتمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق السياسة الجبائية الجمركية للتجارة الخارجية وجباية الصادرات والواردات.[1]

وعليه فالسياسة الجبائية الجمركية عبارةمجموعة القواعد القانونية المطبقة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية، سواء كانت صادرات أو واردات، وتختلف الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من دولة لأخرى.

الفرع الثاني: أنواع الجباية الجمركية:

للجباية الجمركية عدة أنواع نذكر منها:

أولا: الجباية النوعية:

هي الضرائب التي تفرض في شكل مبلغ ثابت مع العد أو الوزن أو نوع السلعة مثال: (654 دينار جزائري) على كل كيلو غرام من التبغ.

فالضرائب النوعية لا تأخذ بعين الإعتبار كمية السلع المستوردة بل نوعيتها فهي بذلك توفر أكبر قدر من الحماية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

ثانيا: الجباية القيمية:

تفرض فيها الضرائب على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع فالضريبة تتغير تبعا لقيمة السلعة، ومن عيوبها صعوبة تقدير قيمة السلعة بدقة.

ثالثا: الجباية المركبة (المختلطة):

وتتألف من الرسوم النوعية والقيمية وذلك بغرض تعريض بعض التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة، فإذا إستوردت الدولة مئة دراجة، خمسين من الصين وخمسين من فرنسا، فالضريبة هنا تفرض بنفس المبلغ ونفس القيمة.

([1]) أنظر المادة (243،16،14) قانون رقم: 17-04 مؤرخ في 16 فبراير 2017، يعدل ويتمم قانون رقم 79-07 مؤرخ في 21 جويلية 1979 متضمن قانون الجمارك.

المطلب الثاني: أسس الجباية الجمركية ومضمونها:

الفرع الأول: أسس الجباية الجمركية:

أولا: القيمة الجمركية:

حسب ما نصت عليه المادة 16 من قانون الجمارك فإن القيمة لدى الجمارك للبضائع المستوردة هي قيمة البضائع المحددة قصد تحصيل الحقوق الجمركية القيمية للبضائع المستوردة (المادة 16، رقم: 04:17، 2017).

وطبقا للمادة 16 مكرر 01 فإن القيمة لدى الجمارك للبضائع المستوردة تعني القيمة التعاقدية أي السعر المدفوع فعلا أو المستحق عن بيع البضائع من أجل التصدير إتجاه الإقليم الجمركي الجزائري (المادة 16، رقم: 04:17، 2017) وتعني القيمة لدى الجمارك للبضائع المستوردة والمحددة طبقا لأحكام هذه المادة (المادة 16 مكرر 01) القيمة التعاقدية لبضائع مطابقة أو مماثلة ثم بيعها قصد التصدير إتجاه الجزائر والتي صدرت في نفس وقت تصدير البضائع التي يجري تقييمها أو ما يقارب ذلك (المادة 16، رقم: 04:17، 2017).[1]

أي أنه يتم تحديد القيمة لدى الجمارك إستنادا إلى القيمة التعاقدية لبضائع مطابقة أو مماثلة بيعت على نفس المستوى التجاري وبنفس الكمية تقريبا للبضائع التي يجري تقييمها، وفي غياب مثل هذه المبيعات تعقد القيمة التعاقدية لبضائع مطابقة يجري بيعها على مستوى تجاري مختلف أو كليهما، ومصححة لمراعاة الخلافات التي قد تنجر على المستوى التجاري أو الكمية أو كليهما بشرط أن تتم هذه التصحيحات سواء أدت إلى زيادة أو نقص في القيمة على أساس أدلة تثبت بوضوح أن هذه التصحيحات معقولة ومضبوطة (المادة 16، رقم:04:17، 2017).

وفي حالة ما إذا كانت كل من مصاريف النقل والتأمين وكذلك مصاريف الشحن والتفريغ المتعلقة بنقل البضائع المستوردة إلى مكان دخول البضائع إلى الإقليم الجمركي الجزائري مدرجة في القيمة التعاقدية يجري تصحيح هذه القيمة لمراعاة الإختلافات الهامة بين التكاليف والأعباء المتعلقة بالبضائع المستوردة من جهة والتكاليف والأعباء المتعلقة بالبضائع من جهة أخرى، نتيجة الإختلافات في المسافات وأنماط النقل (المادة 16، رقم: 04:17، 2017).

([1]) بن كلتوم أحمد، مصطفاوي نعيمة، دور الجباية الجمركية في دعم الإقتصاد المحلي: دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية تيارت 2016-2019، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد (2) العدد (01)، 2020، ص38.

ثانيا: المنشأ:

حسب ما نصت عليه المادة 14 من قانون الجمارك الجزائري فإن بلد منشأ بضاعة ما هو البلد الذي تم فيه الحصول عليها كليا أو خضعت فيها إلى عمليات تحويل جوهري، ماعدا في حالة تطبيق أحكام خاصة بقواعد المنشأ التفضيلية المنصوص عليها في الإتفاقيات التجارية التعريفية الدولية المبرمة بين الجزائر وبلد ما أو مجموعة من البلدان أو إتحاد جمركي أو إقليم جمركي. (المادة 16، رقم: 04:17، 2017).

وعندما تتدخل عدة بلدان في إنتاج بضاعة ما فإنه يعتبر بلد منشأ هذه البضاعة البلد الذي أجري فيه آخر تحويل جوهري على هذه البضاعة حيث يعتبر تحويلا جوهريا التحويل الذي يتم وفق المعايير الثلاثة التالية:

- معيار القيمة المضافة.
- معيار تغيير البند التعريفي.
- معيار التصنيع والتحويل.[1]

الفرع الثاني: مضمون الجباية الجمركية:

أولا: الحقوق الجمركية DD:

هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه وتدفع أثناء عبور هذه السلع الحدود وولوجها إلى التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه.

حيث تنص المادة 234 من قانون الجمارك الجزائري:[2] " تكلف إدارة الجمارك عند الإستيراد والتصدير بتحصيل الحقوق والرسوم المؤسسة بموجب التشريع الجاري به العمل لحساب الخزينة العمومية والجماعات الإقليمية أو المرافق العمومية".

إذن الحقوق الجمركية هي ضريبة تفرض على سلعة ما عند مرورها عبر الحدود الجمركية وتؤخذ على أساس القيمة كنسبة مئوية والتي تتمثل في:

- 0% في حالة وجود إستيراد ومعفى من الضريبة أي لا يدفع الضريبة المفروضة.
- 5% في حالة إستيراد منتوجات ضرورية.
- 15% في حالة إستيراد منتوجات نصف مصنعة.
- 30% أو 60%: في حالة إستيراد منتوجات غير ضرورية.[3]

([1]) بن كلتوم أحمد، مصطفاوي نعيمة، مرجع سابق، ص38-39.

([2]) نفس المرجع السابق، ص39.

([3]) بن كلتوم أحمد، مصطفاوي نعيمة، ص40.

ثانيا: الضرائب والرسوم والإتاوات الجمركية:

1- الضرائب والرسوم:

هي عبارة عن مبلغ مالي تفرضه الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية، سواء كانت واردات أو صادرات[1]، كما تعرف على أنها إقتطاع من ثروات الآخرين تقوم به الدولة عن طريق الجبر دون تطبيق مقابل خاص يدفعها بهدف تحقيق النفع العام، كما أنها تتميز بخصائص عدة ككونها ضرائب ورسوم جمركية منقولة، أي أن كل البضائع والسلع المستوردة منها والمصدرة تصاق إلى مكتب جمركي للتصريح بها وفحصها من طرف مصالح الجماركوبالتالي فرض الضرائب عليها، أيضا الضرائب والرسوم الجمركية عامة تطبق على جميع المناطق الجمركية مع إحترام القوانين والنظم الجمركية، عامة تطبق على جميع المناطق الجمركية مع إحترام القوانين والنظم الجمركية مستقرة أي يجب إحترام النسبة المئوية المقررة في التعريفة الجمركية وتشمل جميع الأعوان الإقتصادية دون التمييز في درجاتهم لحسابها.[2]

2- الإيتاوات الجمركية:

حسب المادة 238 من قانون الجمارك فإن إدارة الجمارك تقوم بتحصيل إتاوة نسبتها أربعة بالألف (4%) على كل العمليات التي تكون محل تصريح لدى الجمارك، حيث ترتكز هذه الإتاوة على قيمة البضائع، وتتمثل هذه الإيتاوات في:[3]

- الإيتاوة على استخدام البنية التحتية للطرق RUIR؛
- الإتاوة على تغيير الإقامة RCR؛
- الإتاوة على تقديم الخدمات في جميع الأنظمة الجمركية للتصدير RPSE؛
- إتاوة الملكية على الأختام الجمركية RSD؛
- الإتاوة على الأمن والعمليات الجمركية والوثائق؛
- إتاوة التحكم في الجهاز الكاشف للبضائع RCS.

([1]) محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص124.

([2]) زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006، ص49.

([3]) المادة 238 مكرر من الفصل الرابع عشر من قانون الجمارك الجزائري، 79-07 المعدل والمتمم.

المطلب الثالث: آليات و إجراءات التحصيل الجمركية:

تعتبر قباضة الجمارك صاحبة الإختصاص و المكلفة بتحصيل جميع الحقوق و الرسوم الجمركية، كما تعتبر وسيط بين المتعاملين الإقتصاديين الذين يدفعون حقوق الرسوم الجمركية و الخزينة العمومية التي تستقبل الأموال كما أنها مخولة بتفعيل الوظيفة الجبائية لإدارة الجمارك[1]و من بين وظائفها الرئيسية أنها تقوم بتحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية على السلع المستوردة و المصدرة و أخذ هذه الحصيلة إلى الخزينة الولائية، كما تقوم بتحصيل مختلف الغرامات الناتجة عن المخالفات المرتكبة من طرف المتعاملين[2].

و تتكون قباضة الضرائب من:

الفرع الأول:آليات التحصيل الجمركية:

يتم تحصيل الجباية الجمركية[3]من قبل:

أولا:القباضة الرئيسية: وهو مكلف بعدة مهام وهي:

- تسيير شؤون القباضة و إعداد ميزانية نهاية الدورة؛
- تحويل الأموال المحصلة إلى الخزينة الولائية؛
- المصادقة على الغرامات و إعتمادات رفع البضائع من المخزن؛
- مراقبة صحة العمليات المحاسبية لقباضة الجمارك؛
- التوقيع على مختلف وثائق النفقات.

ثانيا: نائب القباضة الرئيسي: ومن مهامه :

- نيابة القباضة الرئيسي في مهامه عند غيابه؛
- مراقبة مسك السجلات المحاسبية دوريا؛
- إيداع الشيكات والسندات لدى البنك المركزي للولاية [4].

(1) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية و الجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،1997.

(2) قانون رقم 17-04 متضمن قانون الجمارك.

(3) بوخاري هشام، الوناس رشيد، النظام الجمركي الجزائري و مستقبله في ظل الإنفتاح الإقتصادي، مرجع سابق، ص31.

(4) طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الإقتصاد في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2000-2001، ص67.

ثالثا:مصلحة الصندوق: و تقوم بتحصيل مختلف الحقوق و الرسوم الجمركية.

رابعا: مصلحة المحاسبة:

ومن مهامها أنها تقوم بتثبيث مختلف عمليات دخول الحقوق و الرسوم والغرامات و الإيتاوات الجمركية في السجلات بالإضافة الى إعداد الوثائق المتعلقة بمختلف النفقات والإحتفاظ بفائض الفارق بين النفقات والإيرادات.

خامسا: مصلحة التعويضات:

تقوم هذه المصلحة بتسديد التعويضات الناتجة عن عمليات دفع الحقوق والرسوم الجمركية التي دفعت عن طريق الخطأ بالزيادة.

سادسا: مصلحة الحافظة: تقوم بمسك سجلات المحاسبة المتعلقة بإعتماد رفع البضائع.

سابعا: مصلحة المنازعات: تقوم بمتابعة و معالجة القضايا المتعلقة بالمخالفات كالمصادرة كما تقوم بتنظيم عمليات البيع بالمزاد العلني[1].

الفرع الثاني: إجراءات التحصيل الجمركية:

تتم عملية التحصيل وفق الإجراءات التالية:

أولا: التصريح المفصل:

إن التصريح المفصل هو الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في أحكام القانون الجمركي، حيث أنه بواسطة التصريح الجمركي المفصل يبين المصرح أو المستورد أو وكيل العبور، الوضع الجمركي الواجب تحديده للبضائع، و يقدم ما هو مطلوب لحساب الحقوق و الرسوم الجمركية، لأن التصريح المفصل يخص كل البضائع و السلع المعدة للتصدير أو الإستيراد، كما يجب إيداع التصريح المفصل لدى مكتب الجمارك في ظرف أقصاه خمسة عشرة يوما إبتداءا من تاريخ وصول البضاعة إلى مخازن الإيداع المؤقت المعدة من طرف إدارة الجمارك لهذا الغرض[2]، ويتضمن ما يلي:

- لقب وإسم المصرح و عنوانه،إسم المرسل و عنوانه حسب الحالة، تعريف وسيلة النقل.
- تعرف جمركيا البضاعة حسب قيمتها، نوعها، رقمها ومنشأها، تعيين الطرود.
- رقم التدوين الإحصائي للبضائع والرقم الخاص بالبلد المصدر، الرقم الخاص بالمؤسسة والرقم الخاص بالنظام المركزي.

([1]) قانون رقم 98-10 المتضمن قانون الجمارك .

([2]) المادة (78 ،79)، قانون 17-04 المتضمن قانون الجمارك.

- الإشارة إلى الوثائق المقدمة دعما للتصريح، مكان التصريح و تاريخه.

كما أن التصريح المفصل يجب أن يرفق ببعض الوثائق الأساسية والأصلية وهي:

- الفاتورة، رسالة النقل الجوي أو بيان الحمولة، السجل التجاري، بطاقة التسجيل لدى مصالح الضرائب، وثيقة التأمين، وصل الإستلام، قائمة الطرود، شهادة مطابقة للبضائع، شهادة الضمان، وثيقة للإعلام بالوصول ،D1 الخاصة بالمؤسسات المتحصلة على إعتماد الدولة فتأخذ بضائعها دون جمركة. غير أن هذه الوثائق الإدارية المطلوبة في هذا التصريح تشكل عائقا أمام المتعاملين الإقتصاديين ويؤثر ذلك سلبا عل عمليات التصدير والإستيراد وبالتالي نقص في مداخيل الجباية الجمركية[1].

ثانيا: مراحل التصريح المفصل:

وتقوم عمليات التصريح المفصل وفق مراحل عبر مصالح مختصة تابعة لادارة الجمارك:

1- مصلحة القبول: إن التصريح المفصل يقدم لإدارة الجمارك و ذلك حتى يقوم المراقب بفحص الملف للتأكد من صحة الوثائق وتطابقها مع الفاتروة، وفي حالة القبول يسجل تاريخو إسم المصلحة مع إمضاء المراقب على ملف التصريح، فمهمة مصلحة القبول هو التأكد من أن التصريح يوافق في شكله و مضمونه الوثائق المطلوب تقديمها[2].

2- مصلحة التسجيل: تعني عملية التسجيل موافقة ما يكتب بأحرف وأرقام، وتحدد وفقا للمصطلحات التعريفية، وعندما يوجدفي النموذج المصرح به نقائص بين الإشارة بالأحرف و الإشارة بالأرقام المحررة وفقا للمادة 10 من قانون الجمارك.

3- مصلحة المراجعة: بعد تسجيل التصريح يقوم أعوان الجمارك بتفتيش كل البضائع المصرح بها للتأكد من صحة المعلومات الواردة في التصريح بها، وتتم المراجعة ب:

_ مراجعة الوثائق وتتمثل في(وثيقة المصدر، وثيقة السير، وثيقة النوع المرتبط بالنظام).

_ مطابقة وتصحيح التعريفات والرسوم التي تخص البضائع ومصدرها وقيمتها.

4- مصلحة تصفية الحقوق الرسوم: بعد التأكد من صحة الوثائق الملحقة بالتصريح يمر هذا الأخير إلى مصلحة تصفية الحقوق والرسوم والتعريفات الجمركية التي يتوجب على المصرح دفعها[3].

([1]) طويل آسيا، مرجع سابق، ص67.

([2]) المواد (78،79)، القانون رقم 98-10، مرجع سابق.

([3]) بوخاري هشام، الوناس رشيد، مرجع سابق، ص104 .

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية حولأزمة فيروس كورونا "Covid-19"

نتطرق في هذا المبحث للتعريف بفيروس كورونا، وكيفية ظهوره أول مرة ، كمانعرض بعض الآثار الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عنه، وتوضيح بعض الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المعنية.

المطلب الأول: تقديم مرض فيروس كورونا "Covid-19"

مرض كوفيد 19 أو مرض فيروس كورونا 2019، هو مرض يسببه نوع جديد من فيروسات كورونا اكتشف لأول مرة عندما حدث تفشي للمرض في ديسمبر 2019.

وفيروسات كورونا هي عائلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب أمراضا تتراوح ما بين الأمراض الطفيفة مثل نزلات البرد الشائعة، إلى أمراض أكثر شدة، مثل المتلازمة التنفسية الحادة (سارز) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (SERs)، ولأن فيروس كورونا المستجد يرتبط بفيروس كورونا المسبب لمرض سارز(SARS-COV) فقد أطلق عليه إسم فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS-Cov2) ولم يتأكد المتخصصون بعد من مصدر فيروس كورونا 2 بالضبط الذي يسبب كوفيد 19، ولكن من المحتمل أنه إنتقل إلى البشر من الخفافيش.[1]

أطلق على المرض الناجم عن الفيروس الناجي الجديد الذي ظهر أول مرة في "ووهان" بالصين إسم مرض الفيروس كورونا-19 و الإسم الإنجليزي (covid 19) المشتق كالآتي:

"Co" هما أول حرفين من كلمة كورونا (Corona"، و"Vi" هما أول حرفين من كلمة فيروس (Virus) و "D" هو أول حرف من كلمة مرض بالإنجليزية (disease)، وأطلق على هذا المرض سابقا إسم "Covid-19" أو "كوفيد 19" وهو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز)، وبعض أنواع الزكام العادي.[2]

تتمثل الأعراض أكثر شيوعا لمرض كوفيد-19 في الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع، أو إختناق الأنف أو الرشح، أو ألم الحلق، أو الإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض ودون أن يشعروا بالمرض ويتعافى معظم الأشخاص (نحو 80%) من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبا من كل 6 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد-

(1) http://www.cancer.net/set/cancer.net/files/covid-19_markham_ar.pdf , 18/06/2022, 18:36.

(2) http:/www.unicef.org/sop/ar/covid19 , 18/06/2022 , 18:25.

19 حيث يعانون من صعوبة التنفس، وتزداد إحتمالات إصابة المسنين والأشخاص المصابين بمشكلات طبية أساسية مثل إرتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب أو داء السكري.[1]

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا "Covid-19":

أرغم مرض كورونا المستجد (covid- 19) كوفيد 19 العالم بأسره على مواجهة أحد أكثر التحديات صعوبة في التاريخ المعاصر حين تسبب في إصابة الملايين ووفاة مئات الآلاف من الناس، غير أنه سيكون من الخطأ الجسيم وصف هذا التحدي بالأزمة الصحية فقط، فهو أزمة إنسانية واسعة النطاق تقضي إلى بؤس ومعاناة البشرية جمعاء.

الفرع الأول: أثر فيروس كورونا على الإقتصاد الجزائري:

كانت لجائحة كورونا أثر بالغ على الإقتصاد العالمي وعلى الإقتصاد الجزائري كغيره من إقتصادياتالعالم، لك كون الإقتصاد الجزائري مترهل بالأساس بسبب الإقتصاد الريعي، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى ركود شديد، مما أثر على مجموع القطاعات الإقتصادية والتي يمكن التفصيل فيها كالتالي:

أولا: أثرها على التجارة الخارجية:

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98 بالمئة، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجباية البترولية، وتدفع 70 بالمائة من الرواتب على أساس هذه المداخيل وبتهاوي أسعار البترول إلى 48,28 دولار تكون الميزانية الجزائرية المبنية عادة على سعر البرميل يفوق 50 دولار، غير قادرة على إستيعاب تراجع المداخيل، وتكبد الجزائر حاليا خسائر بحوالي مليار دولار شهريا جراء إنخفاض أسعار البترول، في وقت كانت التقديرات تسير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة.[2]

ثانيا: أثرها على القطاعات الإقتصادية:

1- على قطاع المحروقات:

تشكل إيرادات النفط والغاز 94% من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60% من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب إنحصار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية

([1]) أحمد فايز الهرش، أزمة فيروس كورونا: العولمة ودور جديد للدولة اقتصاديا، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، [على الخط] جوان 2020، المجلد3، العدد2، متاح على URL www.ASIP.cerintas (تاريخ إطلاع 2022/05/17)، ص232.

([2]) المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مجلة اتجاهات سياسة، رقم 14، برلين/ألمانيا، مارس 2021، ص ص154-155.

للبترول والغاز بنسبة 75% خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إنخفاض لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 47,4 مليار دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ 2020.[1]

ونظرا لكون إيطاليا و إسبانيا الزبونتين الرئيسيتين للجزائر في أوروبا و العالم، هما الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا، ما يؤدي إلى تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا، وبآخر بإتجاه إيطاليا.

كل هذا أدى إلى تراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات خلال السداسي الأول من 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019 بحوالي 40%، وقدرت نفس الوزارة الخسائر التي تكبدها قطاع الطاقة كما يلي:[2]

- **سونطراك:** يقدر الأثر المالي لتداعيات الوباء بـ 247 مليون دينار جزائري في الفترة بين 15 مارس و31 ماي.
- **سونلغاز:** نقص في رقم الأعمال بـ 6,5 مليار دينار جزائري.
- **نفطال:** إجمالي الخسائر من 1 مارس إلى غاية أوث يقدر بـ 20 مليار دينار جزائري.
- **شركة طيران طاسيلي (فرع مجمع سونطراك):** تراجع في رقم الأعمال بـ 27% في مارس أي خسائر بـ 72% في أفريل أي 247 مليون دينار جزائري.

2- على قطاع الصناعة:

إنخفض الإنتاج الصناعي في القطاع العام الوطني بنسبة 6,7% في الربع الأول من عام 2020، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وبعد التغيرات الإجابية في الربع الثالث من عام 2018، من جانبها سجلت "المناجم والمهن" تغيرا سلبيا للربع الرابع على التوالي، بتراجع نسبته 4,8% في الربع الأول من عام 2020، وينطبق الأمر نفسه على الأنشطة الأخرى، وعلى رأسها مواد البناء، وصناعات النسيج، التي إنخفض إنتاجها بنسبة 11,5% و14,6% على التوالي في الربع الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. (ONS ،2020).[3]

([1]) صلاح الدين بولعراس، الإقتصاد في التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الإستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، رقم 20، 2020، ص ص6-7.

([2]) زهرة سيدا عمر، أسماء بلعما، قراءة في التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر الأثار والإجراءات، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 4، رقم 2، أدرار، الجزائر، 2020، ص12.

([3]) زهرة سيدا عمر، اسماء بلعما، مرجع سبق ذكره، ص8.

3- على قطاع النقل:

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى أنواع النقل المختلفة في الجزائر، ومدى تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع:[1]

3-1- النقل البحري:

سندرس قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع:

3-1-1- النقل البحري للمسافرين:

بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد 19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين.

3-1-2- النقل البحري للبضائع:

سجل نشاط نقل البضائع إنخفاضا في بداية الحجر الصحي، ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الإقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان إستقرار الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت إرتفاعا خلال فترة الجائحة.

3-2- النقل الجوي:

لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الإتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" أن أزمة فيروس كوروناقد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020، بإنخفاض 55% مقارنة بعام 2019، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـ 1,3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

([1]) صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص8.

3-3-النقل بالسكة الحديدية:

بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي، قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019، ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

3-3-1- نقل المسافرين:

كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34,5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات ثم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

3-3-2-نقل البضائع:

لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة.

3-3-3-خسائر أخرى:

إضطرت الشركة لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل عطلة إستثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن إستمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة.

4-قطاع السياحة:

لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، ومضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر.

5-القطاع الجبائي:

ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الإقتصادي.

6-القطاع الفلاحي:

بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الإقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

7-إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية:

توقعت الحكومة الجزائرية أن إحتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51,6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44,2 مليار دولار في القانون التكميلي، وهذا ما يعادل سنة كاملة من الإستيراد. وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري.

الفرع الثاني: آثار كورونا الإجتماعية:

كان لجائحة كورونا آثار اجتماعية كثيرة منها:[1]

- إنعكس إرتفاع عدد الأشخاص المصابين بوباء كورونا على النشاط الرياضي، حيث تقرر إلغاء جميع المنافسات في مختلف الرياضات على غلق جميع المرافق الرياضية والشبانية والترفيهية في الجزائر.

- أثر فيروس كورونا المستجد على قطاع التعليم، حيث تم إصدار أمر توقف الدراسة في المدارس بأطوارها والجامعات لمنع تفشي هذا الفيروس، بالإضافة إلى معاهد التعليم العالي والمؤسسات التكوينية (مؤسسات التدريب المهني) ومدارس التعليم القرآني، والزوايا وأقسام محو الأمية. وجميع المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال كإجراء إحترازي للوقاية من عدوى هذا الفيروس.

- أثر إنتشار فيروس كورونا المستجد على حرية حركة الأفراد، حيث تم فرض على بعض الولايات الجزائرية الحجر الصحي الكامل والجزئي على حسب عدد الإصابات المؤكدة بهذا الفيروس وعدد الوفيات منه في كل ولاية، مع فرضحظر للتجوال، ومنع جميع التجمعات لأزيد من شخصين، ويرخص فقط لتجار المنتجات الغذائية المتنقلين بممارسة نشاطاتهم في شكل تناوبي على مستوى الأحياء.

- أثر إنتشار فيروس كورونا على الأنشطة التجارية وطنيا، حيث تم إصدار أمر بغلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، بإستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملابن والبقلات ومحلات الخضر والفواكه) وأي مخالف لهذا الإجراء ستسحب منه رخصته وسيوضع في قائمة سوداء، كما لن يحصل بعدها على أي

(1) كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة أنفال جدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد العالمي : تأثير فيروس كورونا كوفيد -19 على الإقتصاد الجزائري نموذجيا، مجلة التمكين الإجتماعي، الجزائر، رقم 02، جوان 2020، ص ص 16-17.

رخصة استغلال، أما بخصوص التجار الآخرين فيتعلق الأمر بغلق المحل مع سحب السجل التجاري ومنعهم نهائيا من مزاولة النشاط.

– أثر إنتشار فيروس كورونا على العادات والتقاليد الجزائرية فيما يخص إقامة الأعراس الإحتفالات، حيث تم إصدار أمر بغلق قاعات الحفلات والإحتفالات والأعراس العائلية وغيرها، وكل مخالف لذلك سيتعرض في حال تكرار المخالفة إلى التوقيف وفرض عقوبة بسبب تعريض الآخرين للخطر.

المطلب الثالث: التدابير والإجراءات المتخذة لصد فيروس كوفيد 19 من الجزائر:

إتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات للحد من آثار جائحة فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي، بداية بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لتوفير الأجهزة الضرورية للوقاية من هذا الوباء، مثل الأقنعة والكمامات وأجهزة التنفس، وبالموازاة مع ذلك إتخذت إجراءات مالية ونقدية وإقتصادية لمواجهة الآثار الإجتماعية والإقتصادية وهي كالتالي:[1]

أولا: إجلاء المواطنين وتطبيق الحجر الصحي المنزلي:

بتاريخ 2 فيفري 2020 أجلت الجزائر 48 من الصين بينهم 31 جزائري و10 تونسيين، 3 ليبيين، 4 موريتانيين عبر طائرة خاصة، وضعوا في الحجر الصحي لمدة 14 يوم، وفي 14 مارس قررت السلطات الجزائرية إجلاء الرعايا الجزائريين العالقين في المغرب بعد وقف الرحلات الجوية بين البلدين، من خلال تخصيص رحلات خاصة عبر الخطوط الجوية. وفي 23 مارس 2020 صدر قرار بتطبيق حجر صحي كلي على ولاية البليدة لـ 10 أيام، وجزئيا في الفترة الليلية (من الساعة السابعة مساءا إلى الساعة السابعة صباحا لليوم الموالي) على العاصمة، ثم تم توسيع إجراءات الحجر الجزئي إلى الولايات التسع التالية: باتنة، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، المدية، زهران، بومرداس، الوادي وتيبازة، وكان إبتداءا من 28 مارس 2020. بعد ذلك تمديد جراء الحجر الجزئي المنزلي لمد 15 يوما، إبتداءا من 30 أفريل 2020 عبر كامل ولايات الوطن.

وبتاريخ 16 جوان 2020 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء الحجر المنزلي في 19 ولاية وتكثيف مواقيت الحجر المنزلي حسب زيادة الحالات.

ثانيا: تأجيل عطل مستخدمي الصحة بالمستشفيات والحد من التجمعات:

ففي 12 مارس 2020 صدر أمر بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس بما في ذلك التعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي وكذا الجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، وأقسام محو

(1) زهرة سيدا عمر، أسماء بللعما، مرجع سبق ذكره، ص ص14-15.

الأمية، وبتاريخ 14 مارس 2020 قررت عدة جامعات تأجيل الإمتحانات الإستدراكية ومختلف النشاطات البيداغوجية إلى تاريخ 5 أفريل 202. أما في 17 مارس 2020، قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد.

ثالثا: تقديم التسهيلات الجمركية والضريبية:

أعلنت المديرية العامة للضرائب في 17 مارس 2020 عن تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب، كإجراء إستثنائي لا يترتب عليه أي تأخير. إضافة إلى تسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الحالة الإستثنائية التي يعيشها الوطن. وبتاريخ 23 مارس 2020 صدر امر لمصالح الجمارك بتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر.

رابعا: تسريح نصف العمال:

وضع ما لايقل عن 50% من موظفي الإدارات والمؤسسات العامة في عطلة إستثنائية مدفوعة الأجر، من الذين لا يعتبر وجودهم في مكان العمل ضروريا لإستمرارية الخدمة، كما شجعت المؤسسات والإدارات العامة على إتخاذ جميع التدابير التي تحفز العمل عن بعد، ولم تشمل هذه الإجراءات القطاع المالي والإقتصادي، سواء العام أو الخاص، ومع ذلك فإن مديري الشركات والمؤسسات في هذا القطاع مدعووين إلى إتخاذ التدابير التي يرونها مناسبة للحد من حركة موظفيهم قدر الإمكان ومراعاة المتطلبات المرتبطة بأنشطتهم من دون أن تؤثر في الإنتاج والخدمات اللازمة لتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين وتزويد الإقتصاد.

خامسا: الإجراءات التي طبقت في المطارات من قبل مديري المطارات:[1]

- ✓ زيادة الموارد المخصصة للمراقبة الصحية عن طريق نشر الأطباء والموظفين المختصين وتزويدهم بالأقنعة الواقية والقفازات والبذلات ومحاليل الكحول.
- ✓ تزويد العاملين في المطارات بالمعلومات وإذكاء الوعي عليهم فيما يتعلق بمبادئ النظافة الشخصية وسبل الوقاية من فيروس كورونا.
- ✓ توفير كميات كافية من الأقنعة والقفازات ومعقم اليدين لموظفي المطارات.
- ✓ نشر وتعميم إرشادات الوقاية من الفيروس الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في جميع أرجاء مباني المطارات وكافة أنحائها.

(1) زهرة سيدا عمر، أيماء بالعما، مرجع سبق ذكره، ص ص15-16.

✓ تعقيم الأماكن العامة ووسائل المواصلات كالحافلات المكوكية وجسور نقل الركاب ومعدات الفحص الأمني.

✓ فحص الركاب وأطقم العاملين على متن الطائرات بواسطة كاميرات الإستشعار الحراري في الرحلات الدولية القادمة من بكين وإسطنبول ودبي والدوحة وميلانو وروما.

✓ توفير غرف للعزل مزودة بأسرة بالإضافة إلى مناطق مخصصة لعزل الحالات المشتبه فبها وإخضاعها للمراقبة من قبل الفريق الطبي.

✓ توفير العلاج للحالات المشتبه فيها في إصابتها بالتنسيق مع وحدات الصحة والحماية المدنية.

✓ إنشاء خلايا للرصد والمعلومات في المطارات بحيث تقوم بالتنسيق مع خلايا الرصد المقامة في إدارات الصحة العامة بالولايات مع عيادات الصحة المجتمعية.

سادسا: تقييد ممارسة الأنشطة التجارية وتعليق ممارسة أنشطة أخرى:

إبتداء من 22 مارس 2020 تم تقييد ممارسة النشاطات التجارية عبر كافة التراب الوطني، إضافة إلى تقييد حركة العمال والتجار، بحيث تم:

✓ تعليق ممارسة نقل الأشخاص بكافة أنواعه، خاصة النقل البري للمسافرين سواء النقل الحضري أو شبه الحضري بين البلديات والولايات النقل الجوي للمسافرين، النقل الجماعي بسيارات الأجرة، نقل المسافرين بوسائل النقل العمومية الجماعية (السكك الحديدية، المترو، الترامواي والنقل بالمصاعد الهوائية).

✓ غلق محلات بيع المشروبات والمطاعم بشتى أنواعها.

✓ غلق فضاءات الترفيه والتسلية والعرض كدور السينما والمعارض.

✓ تعليق ممارسة الأنشطة التجارية بالتجزئة بإستثناء الأنشطة التي تمون السكان بالمواد الأساسية من مواد غذائية، مخابر، ملبنات، محلات البقالة، الخضر والفواكه، اللحوم، الصيانة والتنظيف والمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية.

سابعا: توسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية:

في 25 أفريل 2020 صدرت تعليمة تفيد بتوسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية، بحسب تتعلق بالنشاطات التالية: سيارات الأجرة الحضرية، قاعات الحلاقة، المرطبات والحلويات التقليدية، الملابس والأحذية، الأجهزة الكهرو منزلية، تجارة أدوات وأواني المطبخ، تجارة الأقمشة والخياطة والمنسوجات، تجارة المجوهرات والساعات، تجارة مستحضرات التجميل والعطور، تجارة الأثاث المكتبي، المكتبات وبيع اللوازم المدرسية، تجارة الجملة والتجزئة لمواد البناء والأشغال العمومية (المنتجات الخزفية، والمعدات الكهربائية،

والأدوات الصحية، مواد الطلاء، المنتجات الخشبية والقنوات والأنابيب..... إلخ) مع ضرورة إحترام شروط الوقاية الصحية بكل صرامة.

ثامنا: تخصيص علاوة إستثنائية لفائدة المجندين في إطار الوقاية من جائحة كورونا:

خصصت السلطات علاوة إستثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، والمجندين في إطار الوقاية من جائحة فيروس كورونا ومكافحته، بحيث تدفع هذه العلاوة شهريا إلى المستخدمين الذين يمارسون نشاطات النظافة والتطهير والتعقيم، وتحدد العلاوة وبمبلغ جزافي قدره 5 آلاف دينار جزائري.

تاسعا: منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا:

أقرت الحكومة الجزائرية حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 211-20 المؤرخ في 30 جويلية 2020، منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب بعض المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا، بحيث حددت المنحة بـ 30 ألف دينار جزائري في الشهر، تدفع لمدة ثلاثة أشهر تعويضا عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي، وتمنح هذه المساعدة المالية عقب تقييم كل فئة مهنية لمدة الأربعة أشهر الماضية، كما أن هذه المساعدة أو المنحة لا تخضع للضريبة ولا لإشتراكات الضمان الإجتماعي.

ومن أهم أدوات السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية هي كالتالي:[1]

تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي عن طريق تكييف الكتلة النقدية بإستمرار مع حاجيات الإقتصاد أو ما يسمى بالمواءمة الإقتصادية، و تطلع بهذا دور البنوك المركزية وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات وفي هذا الإطار عمل البنك الجزائري ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الإقتصادية لهذا الوباء العالمي، على إتخاذ سلسلة من التدابير الإستثنائية والظرفية.

عاشرا: تعزيز السيولة:

بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي:

قام البنك بتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (25,0) لتثبيته عند 3 وتخفيض معدل الإحتياطات الإجبارية من 8 إلى 9 وهو ما سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة، كما قرر في نفس الإطار رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية من 90 بالمائة إلى 95 بالمائة بهدف

(1) صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالنسبة للإستحقاقات المتبقية أقل من سنة، ومن 80 بالمائة إلى 90 بالمائة بالنسبة للإستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات، وفي جانب ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات الناشئة والمستثمرة بشكل عام، بتكلفة معقولة، وذلك بغرض المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة من خلال إلتزام صارم وقوي بمواكبة عملية عصرنة أداة الإنتاج الوطني، وتعتبر هذه القرارات مهمة في ظل هذه الجائحة كونها ستساعد في تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي ستوفر للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الإقتصاد الوطني بتكاليف معقولة، وهذا ما سيسمح بدعم النشاط الإقتصادي من خلال إحلال الواردات بالإنتاج الوطني وفق المعايير الدولية المتعارف عليها.

حادية عشر: تعزيز القدرة التمويلية إتجاه المؤسسات الإقتصادية خلال مرحلة جائحة كورونا:

نظرا لأهمية المؤسسات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري وقدرتها على خلق الثروة وإستحداث مناصب شغل، والبالغ عددها من 3,1 إلى 5,1 مليون مؤسسة ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدقيق النقدي في ظل الخيارات التمويلية المتاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الإقتصادية في الجزائر الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وجب على البنوك دعم هذه المؤسسات من خلال توفير رأس مال عامل.

في هذا الإطار قام بنك الجزائر بجملة من التدابير الإستثنائية والظرفية والتي من شأنها السماح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية إتجاه المؤسسات الإقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا، وذلك بهدف حماية الإقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات الإنتاجية بصفة منتظمة، حيث قام البنك بإصدار التعليمة 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الإستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية إتجاه المؤسسات الإقتصادية، ومن أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض الزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويلات المتاحة، وتشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

ثانية عشر: كما إتخذت الجزائر إجراءات أخرى منها:[1]

- قرار البنك المركزي الجزائري لمواجهة نقص السيولة جراء الأزمة بإتخاذ إجرائين: الأول تخفيض معدل الفائدة التوجيهي بمعدل 0,25% والثاني تخفيض معدل الإحتياطات الإجبارية في البنوك بـ 2% مشيرا إلى أن هذه القرارات تسمح بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي؛ وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الإقتصاد الوطني بتكلفة معقولة، أيضا تهدف إلى تشجيع البنوك للإقتراض من البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة، كما تسمح بتحرير جزء من سيولة البنوك المجمدة كإحتياطات إجبارية في مواجهة الأزمة، مخافة ظهور تصاعد مفاجئ في الطلب على سحب الأموال بسبب حالة الهلع من تفشي فيروس كوفيد-19.
- تقليص الإنفاق العام بنسبة 30% تخفيض الإستثمار في مجال الطاقة إلى النصف في ظل الظروف التي تشهدها البلاد ليصل إلى 7 مليارات دولار، بالإضافة إلى تأجيل بعض المشاريع الإجتماعية والإقتصادية خاصة بعد التراجع الحاد لأسعار النفط العالمية، وفي إطار ترشيد النفقات دائما تم تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بتخفيض أعباء الإستغلال ونفقات الإستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار؛ قصد الحفاظ على إحتياطات الصرف.
- تعهد مجلس الوزراء برفع القيود على الإستثمارات الوطنية والأجنبية، وعدم الإلتزام بقاعدة 49/51 بالمائة إلا فيما يتعلق بالقطاعات الإستراتيجية، وهي القاعدة التي كانت مصدر نفور لمستثمرين أجانب، بينما تمسكت بها الحكومة السابقة بدعوى الحفاظ على السيادة الوطنية.

(1) المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص164.

خلاصة:

تعتبر السياسة الجبائية الجمركية من بين أهم العوامل التي تستخدمها الدولة في توجيه التجارة الخارجية وتسخيرها لتحقيق أهدافها في الحياة الاقتصادية لأي دولة خاصة في ظل التطورات العالمية والأزمة الصحية، ولا تقتصر على دراسة الجباية الجمركية، بل تمتد إلى دراسة الفن الجمركي في حد ذاته، لأن النظام الإقتصادي يؤثر على الجباية الجمركية، كما يؤثر على الوضع الذي تستقر عليه.

الفصل الثاني: الدراسات حول أزمة كورونا والسياسة الجبائية الجمركية

تمهيد:

تعتبر الدراسات السابقة ركيزة يعتمد عليها الباحث في كتابة ورقته البحثية لأن العلم تراكمي يبدأ من حيث انتهى الآخرون وبطبيعة الحال اعتمدنا على مجموعة من الدراسات المتنوعة من محلية عربية وأجنبية لكل المتغيرين، المتغير المستقل الذي يمثل جائحة كورونا، والتابعة سياسية الجبائية الجمركية، حيث نستعرضهم في هذا الفصل، مع بيان أوجه اختلافهم وتشابههم مع موضوع الدراسة محل البحث.

المبحث الأول: الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل "أزمة كورونا".

لقد تطرقنا في هذا المبحث إلى العديد من الدراسات السابقة التي تناولها مجموعة من الباحثين ومقارنتها مع موضوع بحثنا.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة سوف تتطرق في هذا المطلب إلى عرض الدراسات السابقة.

الفرع الأول: الدراسات المحلية:

تنوعت الدراسات المحلية والأبحاث المتناولة للمتغير أزمة كورونا كدراسة أولى بعنوان "واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا"[1] ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تداعيات فيروس كورونا المستنجد كوفيد-19 على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، على الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الجزائر بصفة خاصة، وتوصلت إلى أن الإقتصاد الجزائري تأثر بمخرجات الجائحة وذلك ضمن جانبي العرض والطلب، وعدم تأقلم السياسات المستخدمة أمام زحف تأثير الجائحة، لا سيما الجانب الإقتصادي من ركود منتوجات المحروقات أو الجانب الإجتماعي من تعاظم تهديدات البطالة والهجرة غير الشرعية. في حين أن الدراسة المعنونة ب "أزمة فيروس كورونا وأثرها على الإقتصاد الجزائري"[2]، هدفت إلى توضيح الآثار الإقتصادية التي خلفتها الأزمة الصحية كورونا كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تبين مدى تأثيرها على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والمالية والمؤشرات الإقتصادية الكلية، توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن أثر فيروس كورونا على التجارة الخارجية للجزائر من خلال سلاسل التوريد من الصين والدول الأوروبية اللذان يشكلان النسبة الأكبر من الواردات حيث تسبب في تباطئ وتيرة النشاطات الإقتصادية والمالية والتجارية. غير أن الدراسة "أثر جائحة كوفيد-19 على بعض القطاعات الإقتصادية في الجزائر"[3]، تهدف إلى إبراز أثر جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري من خلال التركيز على بعض القطاعات الإقتصادية، عن طريق وصف أهم المعالم المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وتحليلها بشكل يضمن الترابط بين مختلف العناصر، كما تمت

([1]) سوسن عويسي، يمونة ريان صديقي، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مذكرة تخرج الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021/2020.

([2]) موسى كاسحي، دربال رقية، أزمة فيروس كورونا وأثارها على الإقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد1، 2021.

([3])عتروس سيف الدين، أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الإقتصادية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 24، العدد1، السنة 2021.

الإستعانة بالإحصاء كتقنية لتحليل بعض المعطيات والبيانات خاصة ما تعلق منها ببعض مؤشرات الإقتصاد الجزائر، حيث توصل الباحث إلى أن المؤشرات الإقتصادية الكبرى في الجزائر لم تكن تتميز بالإستقرار التام حتى قبل الجائحة، بل أن سنة 2019 كانت سنة إستثنائية نظرا للظروف الإجتماعية والسياسية التي شهدتها، ولعل مازاد الوضع سوءا هو الأزمة الصحية و ما انجبر عنها من إجراءات إحترازية أثرت سلبا على الحياة الإجتماعية والإقتصادية للمواطن الجزائري.

الفرع الثاني: الدراسات العربية:

شملت الدراسات العربية دراسة "تأثير جائحة كورونا على جرائم السرقة في المجتمع الفلسطيني"[1]، الهادفة للتعرف على تأثير جائحة كورونا على جرائم السرقة في المجتمع الفلسطيني، وهذا بتحليل الأدبيات والنظريات العلمية المتعلقة بتأثير الأزمات والنوائب على جرائم السرقة، وإجتهادات ونظريات الفقهاء والعلماء، توصل من خلالها الباحث إلى أن السرقة إنخفضت في المجتمع أثناء جائحة كورونا بينما ستزداد جرائم السرقة في المجتمع الفلسطيني بعد إنتهاء الأزمة. في دراسة أخرى "إتجاهات طلاب الجامعة المصرية نحو إستخدامات تطبيقات التعلم الإلكتروني عن بعد في ظل جائحة كورونا"[2] ، هدفت الدراسة إلى التعرف على إتجاهات طلاب الجامعات المصرية نحو إستخدامات تطبيقات التعلم الإلكتروني عن بعد في ظل جائحة كورونا، وكشف عن أفضل تطبيقات التعلم الإلكتروني عن بعد بالنسبة لطلاب الجامعات المصرية في ظل جائحة كورونا، كما توصلت من خلال هذه الدراسة إلى تبعية الإقتصاد الجزائري الحادة لقطاع المحروقات جعلته أكثر حساسية إتجاه الصدمات التي تشهدها أسعار النفط، حين أن صادرات المحروقات عرفت تراجعا مع بداية الجائحة، الأمر الذي أدى إلى إشباع العجز في الميزان التجاري، كما أن إجراءات تعليق الرحلات من والي الجزائر كان له أثر سلبي على إيرادات قطاع السياحة وعلى الحركية الاقتصادية بصفة عامة، إما بالنسبة لقطاع المؤسسات فقد سجلت الشركات الوطنية الكبرى بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراجعا حادا في الإيرادات نتيجة تراجع الطلب وسلسلة التدابير الوقائية التي إتخذتها الحكومة للحد من إنتشار الوباء. غير أنالدراسة"أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على إعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية

([1])عصام حسيني حسن الأطرش، تأثير جائحة كورونا على جرائم السرقة في المجتمع الفلسطيني، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، السنة سبتمبر 2021.

([2])عمرمحمد أسعد، اتجاهات طلاب الجامعات المصرية نحو استخدامات تطبيقات التعلم الإلكتروني عن بعد في ضل جائحة كورونا، مجلة الكلم، المجلد 6، العدد 2، السنة 2021.

السعودية"[1]، هدفت إلى معرفة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على إعداد مراجعة القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن جائحة كورونا أثرت على تطبيق المعيار الدولي للمراجعة، وذلك للحصول على أدلة المراجعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجائحة كورونا على إعداد ومراجعة القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية:

بخصوص الدراسات الأجنبية كدراسة أولى "covid-19 and it's impact on society"[2]، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الجائحة على المجتمع، كما توصلت إلى أن جائحة كورونا عملت على الإبتعاد الإجتماعي خوفا من إنتشار الفيروس، وهذا ما أدى لحالات من الإضطرابات النفسية والمخاطرة الصحية كالتوتر والقلق والإكتئاب، ومجموعة قضايا أخرى تؤثر على حياة الفرد والمجتمع، كما توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة الإلتزام بما جاء من توجيهات وزارة الصحية العالمية كالإبتعاد الإجتماعي والحجر المنزلي وعدم تأثر بالأخبار السلبية، وإستخدام الكمامات وعدم لمس الفم والأنف والعيون قبل غسل الأيدي عند المخالطة لمدة أربعين ثانية، في حين أن" dysfonctions D'Organe au cours de l'infectionrespiratoireliée au sars –cov-2 au mali"[3]، هدفت الدراسة إلى تحليل الخلل الوظيفي في أعضاء المرضى المقيمين في نفس المستشفيات لعلاج إلتهابات الجهاز التنفسي المرتبطة بفيروس كورونا، وإيجاد عوامل الخطر والأمراض المصاحبة المرتبطة بكوفيد-19، وتحديد نواتج الخلل الوظيفي عند الإصابة بفيروس كوفيد-19، تحديد معدلات المرضى والوفيات، و توصلت الباحثة إلى أنه تم قبول2646 مريضا، 217 منهم يعانون من خلل في التنفس، ما يعادل 8,2%، وكانت الإختلالات

([1]) نور الدائم الطيب يوسف الحاج، أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على اعداد و مراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمملكة العربية السعودية،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020.

([2]) Jagandeep singh, jaspreet singh, covid-19 and it's impact on society electronicain research journal of social sciences and humanities, vol02, issue01, 2020.

([3]) soumana coulibaly, dysfonctions d'organe au cours de l'infection respiratoire liée au Sras-cov-2 au Mali, mémoirepour obtenir le diplôme d'études spécialisés en anesthésie_reanimation , université des sciences, des techniques et des technologie de Bamako, faculté de médecine et d'odont-stromatologie de Bamako, 2019-2020.

الغالبة هي الكلوية والعصبية بنسبة 29% و19% على التوالي من الحالات، ومعدل الوفيات الإجمالي 25,8% و71% يمثل المرضى الذين يعانون من ضعف شديد في الجهاز التنفسي، تم العثور على عامل خطر واحد على الأقل في شكل الحاد في 81,1% من الحالات كان العمر أكبر من 60 عام هو الأغلبية يليه إرتفاع ضغط الدم، والجنس السائد من بين الجنسين هو الذكر.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف:

يوضح الجدول الموالي أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة محل البحث:

الجدول رقم (01-02):أوجه التشابه والإختلاف.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
الدراسات المحلية: **الدراسة الأولى**	تتمثل أوجه التشابه في: **الطريقة:** إعتمدت الدراسات السابقة والدراسة محل البحث على دراسة. **المنهج:** تشابهت الدراسة السابقة والدراسة محل البحث في المنهج الوصفي. **الأسلوب:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على الأسلوب التحليلي	تمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف الدراسة السابقة إلى توضيح تداعيات فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية العالمية وخاصة الجزائرية. أما الدراسة محل البحث تهدف إلىالكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قاما الباحثين بمناقشة موضعهما على مستوى كلية العلوم التجارية، أما موضوع الدراسة محل البحث فكانت على مستوى كلية العلوم المالية.
الدراسة الثانية:	أوجه التشابه: **الأسلوب:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على الأسلوب التحليلي.	تتمثل أوجه الإختلاف: تهدف الدراسة السابقة إلى توضيح الآثارالإقتصادية التي خلفتها الأزمة الصحية كورونا على الإقتصاد الجزائري، أما الدراسة

		محل البحث فتهدف إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **المنهج:** إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الإستقرائي الإحصائي بينما الدراسة محل البحث إعتمدت المنهج الوصفي التاريخي التحليلي.
الدراسة الثالثة	أوجه التشابه تتمثل في: **الأسلوب:** إعتمدت كلا الدراستين على الأسلوب التحليلي.	أوجه الإختلاف تتمثل في: تهدف الدراسة السابقة إلى إبراز أثر جائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري من خلال التركيز على بعض القطاعات، أما الدراسة محل البحث تهدف إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **المنهج:** إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، أما الدراسة محل البحث إعتمدت على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي فقط. **الحدود المكانية:** قام الباحث بمناقشة موضوع الدراسة على مستوى جامعة الشادلي بن جديد الطارف، أما موضوع الدراسة محل البحث على مستوى جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
	تتمثل أوجه التشابه: **الأسلوب:** إعتمدت الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على الأسلوب التحليلي	تتمثل أوجه الإختلاف في: تهدف الدراسة السابقة إلى التعرف على تأثير جائحة كورونا على جرائم السرقة في المجتمع

الدراسات العربية: **الدراسة الأولى:**		الفلسطيني، أما الدراسة محل البحث فهدفت إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **المنهج:** إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج التحليلي. **الحدود المكانية:** قام الباحث بمناقشة دراسته على مستوى جامعة الإستقلال- فلسطين، أما دراسته محل البحث على مستوى جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
الدراسة الثانية:	أوجه التشابه: **المنهج:** إعتمدت كلا الدراستين على المنهج الوصفي. **الأسلوب:** إعتمدت الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على الأسلوب التحليلي.	أوجه الإختلاف تتمثل في: تهدف الدراسة السابقة إلى التعرف على اتجاهات طلاب الجامعات المصرية نحو إستخدامات تطبيقات التعلم الإلكتروني عن بعد في ظل جائحة كورونا، أما الدراسة محل البحث تهدف إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية.
الدراسات الأجنبية **الدراسة الأولى:**	أوجه التشابه: **المنهج:** إتبعا كل من الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على المنهج الوصفي.	أوجه الإختلاف: تهدف الدراسة السابقة إلى معرفة أثر هذه الجائحة على كوفيد 19 على المجتمع، أما الدراسة محل البحث هدفت إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية

		المالية. **الحدود المكانية** للدراسة: قام الباحثين بعرض دراسة على مستوى جامعة جامو الهند (university of jammu)، أما موضوع الدراسة محل البحث في جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
الدراسة الثانية:	أوجه التشابه: **المنهج:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على المنهج الوصفي. **الأسلوب:** إعتمدت الدراستين على الأسلوب التحليلي.	أوجه الإختلاف: تهدف الدراسة السابقة إلى معرفة أثر الجائحة على المجتمع، أما الدراسة الحالية فتهدفإلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قام الباحث بعرض موضوع دراسته على مستوى جامعة باماكو، مالي، أما دراسة محل البحث على مستوى جامعة محمد الصديق بن يحي.

المطلب الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة.

إنطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن دراستنا الحالية إتفقت مع الدراسات السابقة في أزمة جائحة كورونا والتي تعتبر المتغير المستقل في دراستنا وفي أغلب الدراسات السابقة، ولكن يمكننا القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة تميزت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من موضوعنا، كما أننا حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية موضوعنا ويمكننا أن نميز دراستنا بـ:

- التعرف على أهم وأحدث أزمة صحية عالمية في تاريخ البشرية وأخطرها "أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19؛
- تسليط الضوء على أثر كورونا على حركة هيكل التجارة الخارجية؛

- تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية على ضوء تداعيات الأزمة الصحية في الجزائر؛
- توضيح أهم الإجراءات المتخذة على المستوى المحلي لمواجهة وباء كورونا المستجد.

المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بالمتغير التابع "السياسة الجبائية الجمركية"

لقد تطرقنا في هذا المبحث إلى العديد من الدراسات السابقة التي تناولها مجموعة من الباحثين، ومقارنتها مع موضوع بحثنا.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة:

الفرع الأول: الدراسات المحلية:

تنوعت الدراسات المحلية والأبحاث السابقة للمتغير السياسة الجبائية الجمركية، كدراسة أولى بعنوان "تقييم فعالية السياسة الجمركية"[1]، هدفت إلى تقييم دور السياسة الجمركية المطبقة من طرف السلطة الجزائرية وتبيان مدى فاعليتها خاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة، ومحاولة تحديد أهم المشكلات التي تواجه تطبيق السياسات الجمركية، ومعرفة إذا كانت الإدارة الجمركية الجزائرية قد واكبت التطورات التكنولوجية وميدان الإعلام، كما توصلت هذه الدراسة إلى تعديل واسع النطاق في آليات وأساليب العمل الجمركي المتبعة في الجزائر بما يتماشى مع التنظيمات الجمركية الحديثة، عصرنة العمل الجمركي لخفض الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات الجمركية، والسعي إلى تحديد السياسات التجارية الخارجية من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تتبناه لمجابهة إنهيار أسعار النفط وتنويع الإقتصاد الوطني. في حين أن الدراسة المعنونة ب "أثير إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية- على الجباية الجمركية في ظل إنخفاض أسعار المحروقات"[2] ، هدفت إلى الإنفتاح على العالم الخارجي أي تحرير التجارة الخارجية بين الجانبين عن طريق عملية التفكيك الجمركي، والسبب في ذلك هو الإقتصاد الجزائري المنغلق المسير وفق مبدأ التخطيط المركزي والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجباية الجمركية تأثرت بشكل كبير جراء إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، وأنّ الجزائر عليها بالنهوض بقطاع الصادرات

([1]) ميلودي عمار، تقييم فعالية السياسة الجمركية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

([2])عبد الجبار مختاري، تأثير اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية- على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات، دراسة العدد الاقتصادي، مجلة دولية، علمية محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2016.

لمواجهة التحرير النهائي. غير أن الدراسة "تكييف العمل الجمركي مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19"[1]، هدفت إلى إبراز مفهوم الجمارك والمهام الإقتصادية التي تؤديها، وكذا التسهيلات الجمركية على المستوى العالمي مع الأزمة الصحية الحالية، وتوضيح وشرح الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية الجزائرية لمواجهة أزمة كوفيد-19، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن العمل على زيادة إعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإدارة الجمركية وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات وكل الوثائق إلكترونيا لبناء علاقة شراكة حقيقية بين المؤسسة الجمركية وقطاع الأعمال وفق مقترح منظمة الجمارك العالمية، توسيع نطاق التغطية بالأنترنت لكل مكاتب الجمركية والحدودية الخاصة.

الفرع الثاني: الدراسات العربية:

شملت الدراسات العربية دراسة "أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية"[2]، هدفت إلى دراسة واقع كل من السياسة الجمركية والتجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني من خلال جملة من الملامح العامة والمؤشرات، دراسة جملة الآثار المتبادلة بين السياسة الجمركية وتحرير التجارة الخارجية في الإقتصاد السوري، دراسة تحليلية لأثر السياسة الجمركية المطبقة في سورية على الميزان التجاري ودرجة الإنكشاف الإقتصادي، دراسة تأثير الأزمة السورية على كل من التجارة الخارجية والرسوم الجمركية، كما توصلت هذه الدراسة أنّ التخفيضات التي طرأت على معدلات الرسوم الجمركية في سوريا تماشيا مع متطلبات تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق، وأنّ السياسة الجمركية المتبعة في سورية والقائمة على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية قد ركزّت على إلغاء الرسوم الجمركية. في دراسة أخرى بعنوان "أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي"[3]، هدفت إلى التعرف على حجم التبادل التجاري وتقييمه من حيث العجز والفائض، إبراز أهمية المدخلات الوسيطة وأهمية خفض التعريفة الجمركية وإنعكاسها على نمو

([1]) حليس عبد القادر، وادة راضية، تكييف العمل الجمركي مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19- مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وكلية التسيير، جامعة سطيف والجلفة، الجزائر، 2022.

([2]) غزل الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

([3]) نعمة رزق نمر الخزندار، أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي،مذكرة ماجستير، كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

الناتج المحلي وإعادة هيكل الواردات، وتوصلت هذه الدراسة إلى إنخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وإتفاع الأهمية النسبية للسلع الوسيطة المستوردة وعن كمية العجز الكبير في الميزان التجاري السلعي حسب الإستخدام الإقتصادي للسلع.غير أن الدراسة "السياسة الجمركية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي"[1]، هدفت إلى معرفة مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والسياسة الجمركية وكذا معرفة السياسات الجمركية التي طبقتها الدولة ومدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي وتقويم السياسة الجمركية في إقتصاد السودان، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ السياسة الجمركية لها أثر مباشر وقوي على إيرادات الجمارك التي بدورها تؤثر بنفس المستوى على الناتج المحلي الإجمالي، وأنّ الجمارك تساعد بشكل كبير في تحقيق الإستقرار الإقتصادي المتمثل في إستقرار المستوى العام للأسعار وإستقرار سعر الصرف.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية:

بخصوص الدراسات الأجنبية كدراسة أولى "The resilience and transformation of customs authorities during covid-19"[2] ، هدفت إلى معرفة كيفية تلائم وتكيف الإدارة الجمركية مع أزمة كوفيد-19، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنية التحتية ومعدات الفحص التكنولوجي في موانئ الدخول دور لضمان تدفق البضائع وحماية صحة المستخدمين في القطاعين الخاص والعام، وأنّ لإدارات الجمارك قدرة على التكيف والتغيير لتعديل اللوائح وتنفيذ إجراءات مبسطة أثناء الأزمة، في حين أن الدراسة[3]"**Me**asuring efficiency in theCroatian customs service"، هدفت إلى سعي الإدارات الجمركية كجمارك كرواتيا إلى تبني محدودات كفاءة الخدمة الجمركية من أجل إضفاء طابع الجودة على الخدمة الجمركية، ومعرفة الأدوار الأساسية لإدارة الجمارك في ظل تنامي الإقتصاد العالمي ، كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن قياس الكفاءة النسبية للخدمات الجمركية رغم كونها ليست موجهة للربح وأنه هناك نماذج مثلى في العمل الجمركي وكيفية تجسيدها. غير أن

([1])معز محمود أحمد محمود، محمد بكري أحمد علي، مؤيد جمال الدين موس، السياسة الجمركية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي، مذكرة البكالوريوس، كلية الدراسات التجارية قسم الاقتصاد التطبيقي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

([2]) blogs- iadb.arg/integration-trade/en/customs- authorities- covid-19-.

([3]) AlenBenazić, measuring efficiency in the creation customs service financial theory and practice magazine PhD thesis, Croatia, 2012.

الدراسة[1]"Anoverview of performance measurement in customs administration" ، هدفت إلى قياس الأداء في الإدارة الجمركية من خلال توضيحأهم المؤشرات التي يمكن إستعمالها وتوضيح المؤسسات الشائعة المستعملة من طرف الإدارات الجمركية على المستوى العالمي، توصلت هذه الدراسة إلى أن قياس الأداء هو أداة لتقييم التقدم وإعطاء بعد تاريخي ومحلي وإجتماعي للتحديث والتخلي عن تمثيل الفشل، وأيضا هو وسيلة لتحديد المسؤول عن التأخير والتكاليف وتوفير أدوات الحوار.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف.

يوضح الجدول الموالي أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة محل البحث.

الجدول رقم (02-02): أوجه التشابه والإختلاف للمتغير "السياسة الجمركية":

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
الدراسات العربية: **الدراسة الأولى**	تمثلت أوجه التشابه في: **الطريقة:**إعتمدت الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على دراسة الحالة. **المنهج:**إعتمدت كل من الدراسة السابقة على المنهج الوصفي والحالية على المنهج الوصفي الكميو المنهج التاريخي . **الأسلوب:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة والدراسة رهن البحث على الأسلوب التحليلي الإقتصادي.	تمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف الدراسة السابقة إلى تقييم دور السياسة الجمركية المطبقة من طرف السلطة الجزائرية ومدى فاعليتها في ظل المتغيرات الحاصلة، أما الدراسة الحالية فتهدف إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قام الباحث بدراسة موضوعه على مستوى المديرية العامة للجمارك أما الدراسة الحالية فعلى مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء – جن جن – جيجل.
الدراسة الثانية	تمثلت أوجه التشابه في:	تمثلت أوجه الإختلاف في:

([1]) Robert Ireland, Thomas Cantens and Tadashi Yassui,an overview of performance measurement in customs administration, WCO research paper,2011.

	الطريقة: إعتمدت الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على دراسة حالة. **المنهج:** إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الوصفي والحالية الوصفي الكمي و التاريخي. **الأسلوب:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة والدراسة الحالية على الأسلوب التحليلي.	تهدف الدراسة السابقة إلى تحديد التجارة الخارجية عن طريق التفكيك الجمركي، أما الدراسة الحالية فهدفت إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قام الباحث بدراسة موضوعه على مستوى المديرية العامة للضرائب، أما الدراسة الحالية فعلى مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء –جن جن– جيجل.
الدراسة الثالثة	تمثلت أوجه التشابه في: **الطريقة:** إعتمدت الدراسة السابقة والدراسة محل البحث على دراسة حالة. **المنهج:** إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الوصفي والدراسة الحالية على المنهج الوصفي و المنهج التاريخي . **الأسلوب:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة على أسلوب تحليل علمي واقعي والدراسة الحالية فعلى الأسلوب التحليلي.	تمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف الدراسة السابقة إلى تسهيل وتسريع إستيراد البضائع وإخراجها عند وصولها عن طريق إجراءات إستثنائية، أما الدراسة الحالية فهدفت إلىالكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قام الباحثتين بدراسة موضوعهم على مستوى مديرية الجمارك، أما الدراسة الحالية فعلى مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء – جنجن– جيجل.
الدراسات المحلية: **الدراسة الأولى**	تمثلت أوجه التشابه في: **الطريقة:** إعتمدت الدراسة السابقة والدراسة الحالية على دراسة حالة.	تمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف الدراسة السابقة إلى تأثير السياسة الجمركية المطبقة في سوريا على الميزان

	المنهج: إعتمدت كل من الدراستين على المنهج الوصفي والدراسة الحالية على المنهج الوصفي الكمي و التاريخي. **الأسلوب:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة والحالية على الأسلوب التحليلي الإقتصادي.	التجاري ودرجة الإنكشاف الإقتصادي أما هدف الدراسة الحالية فيتمثل في الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قامت الباحثة بدراسة موضوعها على مستوى المكتب المركزي للإحصاء أما الدراسة الحالية فعلى مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء- جنجن- جيجل.
الدراسة الثانية	تمثلت أوجه التشابه في: **الطريقة:** إعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة. **المنهج:** إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الوصفي والدراسة الحالية على المنهج الكمي و المنهج التاريخي. **الأسلوب:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة والحالية على الأسلوب التحليلي.	تمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف الدراسة السابقة إلى معرفة أهمية خفض التعرفة الجمركية وإنعكاسها على نمو الناتج المحلي أما الدراسة الحالية فهدفت إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قامت الباحثة بدراسة موضوعها على مستوى المركز الإحصائي، أما الدراسة الحالية فعلى مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء –جن جن- جيجل.
الدراسة الثالثة	تمثلت أوجه التشابه في: **الطريقة:** إعتمدت الدراسة السابقة والدراسة الحالية على دراسة حالة. **المنهج:** إعتمدت كل من الدراستين على	تمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف الدراسة السابقة لإبراز أهمية المداخلات الوسيطة المستوردة وأهمية خفض التعرفة الجمركية وانعكاسها على نمو الناتج

	المنهج الوصفي الكمي. **الأسلوب:** إعتمدت كل من الدراسة السابقة والحالية على الأسلوب التحليلي.	المحلي، أما الدراسة الحالية فهدفت إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قام الباحثين بدراسة موضوعهم على مستوى مناطق السلطة الفلسطينية أما الدراسة الحالية على مستوى مفتشية الجمارك وميناء –جن جن– جيجل.
الدراسات الأجنبية: **الدراسة الأولى**	تمثلت أوجه التشابه في: **الطريقة:** إعتمدت الدراسة السابقة والدراسة الحالية على دراسة حالة. **المنهج:** إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الوصفي والدراسة الحالية على المنهج الوصفي الكمي والتاريخي .	تمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف هذه الدراسة السابقة إلى معرفة كيفية تلائم وتكييف الإدارة الجمركية أما الدراسة الحالية فهدفت إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قام الباحثان بدراسة موضوعهما على مستوى بنك التنمية الأمريكي، أما الدراسة الحالية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء –جن جن – جيجل.
الدراسة الثانية	تمثلت أوجه التشابه في: **الطريقة:** إعتمدت الدراسة السابقة والحالية على دراسة حالة. **المنهج:** إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الوصفي والحالية على المنهج	تتمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف هذه الدراسة السابقة إلى تبني محددات كفاءة الخدمة الجمركية أما الدراسة الحالية فالهدف منهاالكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة

	الوصفي الكمي والتاريخي. **الأسلوب:** تبنت كلتا الدراستين الأسلوب التحليلي.	الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قام الباحث بدراسة موضوعه على مستوى إدارة الجمارك لجمهورية كرواتيا أما الدراسة الحالية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء –جن جن– جيجل.
الدراسة الثالثة	تمثلت أوجه التشابه في: **الطريقة:** إعتمدت الدراسة السابقة والحالية على دراسة حالة. **المنهج:** إعتماد المنهج الوصفي لكلتا الدراستين. **الأسلوب:** تبنت كلتا الدراستين الأسلوب التحليلي.	تمثلت أوجه الإختلاف في: تهدف هذه الدراسة السابقة إلى قياس الأداء في الإدارات الجمركية أما الدراسة الحالية فهدفت إلى الكشف على أثر كورونا عالميا ومحليا والتطرق لمفهوم السياسة الجبائية الجمركية وإبراز أهميتها الإقتصادية المالية. **الحدود المكانية:** قام الباحثون بدراسة موضوعهم على مستوى منظمة الجمارك العالمية، أما الدراسة الحالية على مستوى مفتشية أقسام الجمارك وميناء –جن جن– جيجل.

المطلب الثالث: موقع دراستنا من الدراسات السابقة.

من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة والملتقيات والمقالات، نلاحظ أنه يوجد إختلاف واضح يميز طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكننا القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة تميزت بخاصية معينة، حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من موضوعنا كما أننا حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف الدراسات.

ويمكننا أن نميز بين دراستنا والدراسات السابقة في النقاط التالية:

- التعرف على أهمية السياسة الجبائية الجمركية في مجابهة الأزمات الصحية؛

- إبراز الدور الذي يمكن أن تقدمه الإدارة الجمركية؛
- تقييم دور السياسة الجمركية المطبقة من طرف السلطة الجزائرية وتبيان مدى فاعليتها خاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة.

خلاصة:

بقدر ما تكون الدراسات السابقة نقطة أساسية لما بعدها من الدراسات إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص وهذا ما حاولنا توضيحه في هذا الفصل من خلال وضع مجموعة من الدراسات والوقوف على نتائجها والتوصيات التي قدمتها وكذلك توضيح مجموعة من النقاط التي أجرينا فيها مقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: دراسة مفتشية أقسام الجمارك

تمهيد:

في إطار سياسات تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها العديد من الدول ومن ضمنها الدول العربية، وما ترتب عنها في تزايد المنافسة في صناعات كثيرة على المستوى العالمي، والضغوط التي تمارسها بعض الدول، فقد أصبحت هنالك حتمية في تطوير العمل الجمركي يتماشى مع كل المتطلبات والتغيرات الحديثة.

فالإقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة نتيجة اعتماده على النفط كمصدر رئيسي في تكوين الناتج، لذا شهدت الجزائر تجربة خوض رهان من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

المبحث الأول: تقديم لمفتشية أقسام الجمارك:

يعتبر الجهاز الإداري لقطاع الجمارك من بين أهم القطاعات الاستراتيجية التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، يعد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الإقتصاد الوطني، ومن الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها البلاد، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تقديم مختصر عن إدارة الجمارك ومهامها الرئيسية ومجال نشاطها، كما سنتطرق إلى هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: ماهية إدارة الجمارك:

الفرع الأول: مفهوم إدارة الجمارك:

إدارة الجمارك مديرية عامة تابعة لوزارة المالية، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93_325 المؤرخ في 27-12-1993 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك[1].

وحسب المادة 28 المعدلة بالمادة 4 من قانون الجمارك رقم 98-10 تعرف على أنها: "جهاز يعمل على تطبيق واحترام التشريعات التي جاء بها القانون الجمركي، والتي تنظم المبادلات التجارية وتحركات الأفراد فهي تمارس عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون، إذ أنها تنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي[2].

إن الجمارك عبارة عن إدارة عامة عند الإستراد والتصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقة المالية مع الخارج ومراقبة ذلك[3].

يقصد بإدارة الجمارك الإدارة التي عهدت لها الدولة بموجب قوانين ومراسيم مهمة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية التي تعود إلى الخزينة العامة، وذلك بفرض حماية النظام الإقتصادي للبلاد من أي خرق للتشريعات أو الإخلال بها لأنه بالضرورة يؤدي إلى فقدان هذا النظام الذي تسعى الدولة لحمايته[4].

([1]) المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك، ج.ر، عدد 86 الصادرة بـ 28 ديسمبر 1993.

([2]) المادة 28 من قانون الجمارك 98-10 المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة ب 23 أغسطس 1998.

([3]) المادة 03 من قانون الجمارك الجزائري، 1992.

([4]) مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص ص230-231.

وعليه فإدارة الجمارك هي هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية تستخدمها الدولة لحماية الإقتصاد الوطني، فهي أداة تسهيل، تبادل، تشجيع، وتحرير التجارة من القيود.

وتعدإدارة الجمارك فعالة لضبط الإقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الإقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البحرية والبرية وكذا الجوية من وإلى الخارج[1].

الفرع الثاني: نشأة إدارة الجمارك:

تطور إدارة الجمارك بتطور العصور وتقدم المجتمع فهي مرتبطة بالدولة.

✓ **فترة ما قبل الإستقلال:**

عرفت الجزائر بمكانتها قبل الإستعمار الفرنسي من الناحية الإقتصادية، حيث كانت السوق الفرنسية تغلب عليها الصادرات والوارداتالجزائرية، ولأن السياسة الجمركية هي عامل من عوامل تحكم الدولة في التجارة الخارجية إرتقت فرنسا.وبعد الإحتلال في 11 نوفمبر1835بإصدار تشريع قانوني يعتبر أول تنظيم رسمي للجمارك في الجزائر[2].

كان تنظيم إدارة الجمارك أثناء الإستعمار يتكون من مديريتين عامتين ، يعين رئيس الجمهورية بقرار منهالمديران العامان للجمارك

- مديرية عامة للجمارك بفرنسا.
- مديرية عامة للجمارك بالجزائر.

تعمل المديرية العامة للجمارك بالجزائر تحت رقابة وإشراف المديرية العامة للجمارك بفرنسا وكانت تتبع المديرية العامة للجمارك بالجزائر. المديريات الجهوية يسيرها مدراء جهويين يعينون من قبل المدير العام، وهذه المديريات الجهوية كالتالي:

- المديرية الجهوية للجزائر الوسطى، تشمل عمالاتالغرب؛
- المديرية الجهوية لوهران: تشمل عمالات الشرق؛
- أما الصحراء فكانت منطقة عسكرية.

([1]) سلمى سلطان، دور الجمارك في السياسة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص102.

([2]) مراد زايد، المرجع نفسه، ص262.

كانت تقسم إدارة الجمارك أنذاك إلى فئتين: فئة عملية تقوم بالإجراءات الجمركية، أما الفئة الإدارية فهي تقوم بالأعمال الإدارية الجمركية والجهوية[1].

✓ **فترة ما بعد الإستقلال:**

تأثرت إدارة الجمارك بعد ذلك بتغيرات من الناحية التنظيمية، ونوع المهام المسندة إليها ففي السنوات الأولى للإستقلال نشأت المديرية المركزية التابعة أولا لرئاسة الجمهورية ثم ارتبطت بالوزارة المالية وبقيت على هذا الحال إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي في أفريل 1963، التي تضمنت مديرية ضمت مصلحة التحولات الخارجية والجمارك، وفي 15 ماي 1963، صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية المختلطة[2]. و التيقسمت إلى مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للجمارك.
- المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية.

في أكتوبر سنة 1963 تم تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية التي شجعت إستيراد الثروة الصناعية بتعريفة جمركية قدرها 10%، بينما المنتجات الموجهة للإستهلاك النهائي بنسبة تتراوح ما بين 15% إلى20%، تشجيعا للتنمية وحماية الإقتصاد الوطني.

أما في أفريل 1964 تم إنشاء تجمعات مهنية للشراء، لمراقبة المبادلات تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأسمالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجات معينة.

وفي 1 سبتمبر 1964 حولت المديرية الفرعية للجمارك لمديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها، في سنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجيه الواردات لخدمة استراتيجية التنمية الوطنية[3].

تميزت الفترة الممتدة من 1970 إلى 1979 بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار خدمات المسير من طرف المؤسسات الوطنية وتنشيط الأعوان الإقتصاديين وتطبيق مخططات التنمية الإقتصادية الإجمالية لتسيير عملية الاحتكار، هذه المعطيات الإقتصادية الجديدة فرضت إعادة هيكلة

([1]) مراد زايد، مرجع سابق ، ص 265 .

([2]) الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية، تم تصفح الموقع في 17 ماي 2022، على الساعة 23:00، www.douane.gov.dz

([3]) la douane au service de l'économic C.N.I.D. 1996, P31.

التعريفة الجمركية تماشيا مع المتطلبات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية، والذي يتطلب بموجبه ثلاث أنظمة هي:[1]

- اتباع نظام الحصص (التحديد الكمي للواردات)؛
- نظام خاص بالمواد الحرة؛
- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للإستيراد سنة 1973.

وقد عملت تلك الأنظمة على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة، وتحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلة بالرغم من ذلك، سجل معدل الإستيراد إرتفاعا مذهلا سنة 1969، إذ قدّر بـ 25%، بينما سجلت سنة 1977 ما يعادل 5,31%، الشيء الذي دفع الدولة على إصدار قانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978، والمتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومنعا لممارسة حرة من طرف القطاع الخاص، رافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979.

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979، هذا السند القانوني الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة وبسعيها إلى تشجيع المبادرات والأهداف التي تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها، عمدت وزارة المالية كامل الإستقلال لهذه المديرية بإعتبارها مديرية عامة، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي 82-237 لسنة 1982 الذي يساهم في هيكلة هذه المديرية، إذ قسمت إلى خمسة مديريات مركزية إضافة إلى أقسام المراقبة:[2]

- المديرية المركزية للأنظمة الجمركية والجباية؛
- المديرية المركزية للتنظيم المنازعات الجمركية؛
- المديرية المركزية للموظفين والتكوين؛
- المديرية المركزية لتسيير الإعتمادات والوسائل.

من 1988 إلى يومنا هذا تميزت هذه المرحلة بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية، إذ يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية التي أعطت وزارة الإقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-324، الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1990، روحا جديدة سايرت هذه المعطيات، حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى أربع مديريات مركزية[3]:

([1]) مراد زايد، مرجع سابق، ص263.

([2])revue des douanes numéro spécial.op.cit.p32.

([3]) مراد زايد، مرجع سابق،ص266.

- مديرية الأنظمة الجمركية الإقتصادية؛
- مديرية المنازعات و مكافحة التهريب؛
- مديرية التشريع و الإحصائيات و الإعلام الآلي؛
- مديرية الموظفين والوسائل.

ومن بين مميزات هذه المرحلة:

- ✓ التخلي عن سياسة الإحتكار، وتبني نظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية التجارية والمنافسة الدولية في السوق، مبني على قانون العرض والطلب.
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية.
- ✓ تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة وإجراءات حديثة للتطبيق.

المطلب الثاني: مجال نشاط إدارة الجمارك ومهامها:

تمارس إدارة الجمارك في سائر الإقليم الجمركي خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية، وبإعتبارها نقطة عبور إجباري للبضائع، رؤوس الأموال والأشخاص، تعد الجمارك القائد الأول للإقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مجال نشاط إدارة الجمارك:

أولا: النطاق الجمركي:

المقصود بالنطاق الجمركي الحيز الجغرافي الذي تمارس فيه المصالح الجمركية اختصاصها، وبالنظر إلى اتساع الإقليم الجمركي، فقد التزم الأمر إلى تأسيس شبكة في إطار ما يعرف بالنطاق الجمركي الذي يشمل:[1]

- **منطقة بحرية:** تتكون من المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.
- **منطقة برية:** وتمتد:
  - على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد ثلاثون (30) كيلو منه.
  - على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد ثلاثين (30) كلم منه.

(1) المادة 29 من الأمر رقم 98-10 المؤرخ في 26 ربيع الثاني 1419 الموافق لـ 19 أوت 1998، الصادر ب ح ر المؤرخة في 01 جمادى الأولى 1419 الموافق لـ 23 أوت 1998، العدد 61 المتعلق بقانون الجمارك.

وتسهيلا لقمع الغش، يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من ثلاثين (30) كلم إلى غاية ستين (60) كلم غير أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى أربعمائة (400) كلم في ولايات: تندوف، أدرار وتمنراست.

ثانيا: الإقليم الجمركي:

ويشمل الإقليم الجمركي حسب المادة الأولى من قانون الجمارك رقم (98-10) على الإقليم الوطني المياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والفضاء الجوي الذي يعلوها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:[1]

- **المياه الإقليمية والمياه الداخلية:** حددت المياه الإقليمية ب 12 ميلا بحريا، وإن المياه الداخلية تشمل المراسي، الموانئ والمستنقعات المالحة.
- **الإقليم الوطني:** ويتكون من المساحة الأرضية التابعة للدولة الجزائرية.
- **المنطقة المتاخمة:** وهي منطقة تقع وراء البحر الإقليمي أي تبدأ بعد 12 ميلا، وطولها 12 ميلا يبدأ حسابهإنطلاقا من نهاية البحر الإقليمي في اتجاه عرض البحر.
- **الفضاء البحري:** ويقصد به الحيز الجوي الذي يقع فوق الإقليم الوطني والمياه الداخلية والمنطقة المتاخمة.
- غير أنه يمكن إنشاء مناطق حرة في الإقليم الجمركي على ألا تخضع هذه المناطق للتشريع والتنظيم الساريين كليا أو جزئيا حسب الشروط التي تحدد بموجب القانون.
- تحدد كيفيات تطبيق المواد الموجودة في القانون الجمركي والمتعلقة بتنظيم وتحديد مجال نشاط إدارة الجمارك بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع الوطني والداخلية.
- يتجلى الدور الفعال الذي تقوم به هذه الإدارة في حماية الإقتصاد الوطني بصفة عامة، المهام لا يكون إلا بتنسيق كل مجهوداتها مع القطاعات الأخرى للدولة وعلى هذا نجد أن إدارة الجمارك تحدد مجال نشاطها، وتنظم علاقتها مع مختلف مكونات المحيط الإقتصادي سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الخارجي[2].

([1]) المادة 01 من الأمر 98-10 المتضمن قانون الجمارك، المرجع السابق.

([2]) المادة 01 من الأمر 98-10 المتضمن قانون الجمارك، المرجع السابق.

الفرع الثاني: مهام إدارة الجمارك:

تختلف أوجه النظر اتجاه مهمة إدارة الجمارك، فالبعض يعتبرها إدارة ضريبية أما البعض الآخر فيعطيها صفة إقتصادية، لكن الرأيين يتفقان على أن إدارة الجمارك تعد من أهم أجهزة الإنعاش وتطوير الوطني وقانون الجمارك يحدد بدقة المهام الأساسية لإدارة الجمارك التي يمكننا وصفها بمزدوجة المهام الإقتصادية والجبائية وخاصة في المجال الإقتصادي، ونلخص هذه المهام في:

أولا: المهام الكلاسيكية:

1- المهمة الجبائية:

بما أنها تساهم في قسط وفير في إيرادات الدول، فهي تتميز بمهمة جبائية يتمثل دورها فيما يلي:

- تحصيل الحقوق الجمركية؛
- التحصيل لصالح الإدارة الجبائية، الحقوق والأتعاب الداخلية التي تطبق على المواد المستوردة؛
- تحصيل الإيتاوات الجمركية؛
- متابعة ومراقبة الإمتيازات الجبائية المقدمة، سواء بالقوانين المالية أو القوانين الخاصة.[1]
- تحصيل الغرامات الجمركية الناجمة أو المترتبة عن المخالفة للتشريعات والتنظيمات (الأنظمة الجمركية وكل النصوص لها علاقة بالإدارة الجمركية.[2]

2- المهمة الإقتصادية:

على أساس القواعد الثابتة للتجارة العالمية، تراقب التدفقات التجارية من خلال ثلاث أهداف هي سهولة العبور، الحماية النوعية، وتتمثل المهمة الإقتصادية في:[3]

- تشجيع الإستثمار الوطني والخارجي بواسطة ميكانيزمات جمركية وضريبية مؤسسة لهذا الغرض وذلك من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الجمركية الإقتصادية؛
- تعزيز المنافسة والتجارة العادلة عن طريق الوقاية والبحث وقمع المعاملات غير القانونية؛
- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنقل البضائع ورؤوس الأموال العابرة للحدود؛

([1]) محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الإمتيازات الجبائية، دراسة حالة مديرية التدريبات الميدانية بالجزائر، مذكرة تخصص بالمدرسة الوطنية للإدارة، 2003-2004، ص134.

([2]) محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الإمتيازات الجبائية، ص134.

([3]) محمد رحماني، مرجع سابق، ص135.

- المشاركة في تطوير الصادرات خارج المحروقات عن طريق تشجيع وتسهيل إجراءات المراقبة؛
- تقديم إحصائيات خاصة بالتجارة الخارجية، والتي تمثل أداة هامة للمساعدة في إتخاذ القرارات[1].

ثانيا: المهام المعاصرة:

إن مهام الجمارك في غالبية الأحيان مهام كلاسيكية، في حين أن تطور التجارة الخارجية وانفتاح الحدود ورغبة الدول في حماية منتوجها الوطني والمواطنين من جهة، وظهور العولمة الأخرى، والتي تتزايد مظاهرها يوما بعد يوم أدى إلى ولادة مهام جديدة تتبناها الإدارة الجمركية وهي ملزمة بتأمينها.

1- **المهام الحمائية:** وتتمثل في:

- المشاركة مع مختلف الأسلاك الأمنية في الحفاظ على الأمن العمومي (الأسلحة، المتفجرات، المواد الكيميائية.... إلخ)؛
- حماية البيئة والثروة النباتية والحيوانية المهددة بالإنقراض؛
- المشاركة في الحفاظ على الصحة العمومية ومراقبة السلع الغذائية؛
- حماية التراث الثقافي والفني؛
- حماية الملكية الفكرية وكذا حماية حقوق المؤلف ومكافحة القرصنة الفنية والأدبية.

2- **مهام المساعدة في اتخاذ القرار:** تتمثل في:[2]

- إعداد وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وذلك من أجل تسهيل صنع القرارات من طرف السلطات العمومية.
- إعداد الدراسات المتعلقة بتطور التجارة، توقعات تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية، وذلك بطلب من السلطات العمومية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك:

تعتبر المديرية العامة للجمارك تابعة لوزارة التجارة، ومسيرة من طرف مدير عام يعني بموجب مرسوم تنفيذي، وبإقتراح من وزير المالية، حيث يقوم بتسيير وتوجيه المديرية والتنسيق بين مختلف

(1) محمد رحماني، مرجع سابق، ص136.

(2) محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الإمتيازات الجبائية، ص136-137.

المصالح، ويقوم بتمثيل والتوقيع في الإتفاقيات الدولية في الميدان الجمركي، ويساعد في أداء مهامه مدراء للدراسات مكلفون حسب اختصاصهم، بالإشراف على أربع مديريات للدراسات وهي:[1]

- مديرية الدراسات المكلفة بمتابعة البرنامج وتنفيذه؛
- مديرية الدراسات المكلفة بالتنظيم والمناهج؛
- مديرية الدراسات المكلفة بالإتصال والعلاقات العامة؛
- مديرية الدراسات المكلفة بالقضايا الخاصة؛

وتضم المديرية العامة للجمارك مصالح مركزية ومصالح خارجية.

الفرع الأول: المصالح المركزية:

هي عبارة عن مديريات وظيفية تقع تحت مراقبة وسلطة مدير الإدارة العامة للجمارك، التي تتكفل بإعداد التشريع والقوانين الجمركية على دخول وخروج البضائع من وإلى الإقليم الجمركي وتضم هذه المصالح:[2]

- مديرية التشريع والتنظيم والتقنيات الجمركية؛
- مديرية المنازعات؛
- مديرية مكافحة الغش والتهريب؛
- مديرية القيمة والجباية؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الوسائل الإمدادية والمالية؛
- مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات؛
- مديرية التكوين؛
- مديرية الوقاية والأمن.

(1) سلطاني سلمى، دور الجمارك في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص123.

(2) نفس المرجع السابق، ص124- 123.

الفرع الثاني: المصالح الخارجية:

إضافة إلى المصالح المركزية، هناك مصالح خارجية كهيئة خارجية من المديرية العامة للجمارك من ناحية مركزية، لكنها تابعة لها تحت إشراف مباشر للمدير العام، وتشمل هذه المصالح من مصالح فرعية خارجية ومدارس الجمارك[1].

([1]) سلطاني سلمى، دور الجمارك في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص123، 130.

الشكل رقم (01-03): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك.

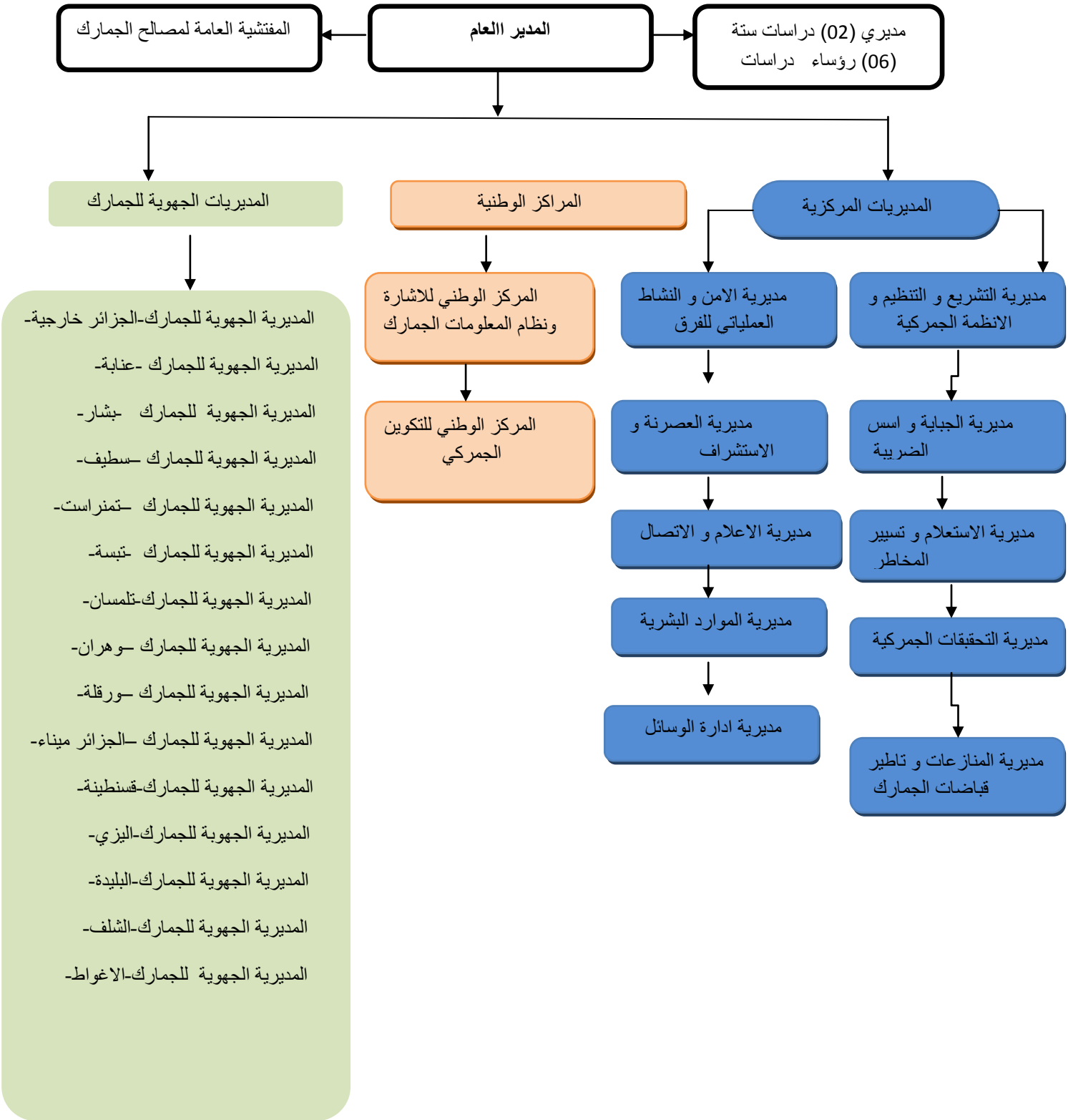

المصدر: المديرية العامة للجمارك .

المبحث الثاني: هيكل التجارة الخارجية في الجزائر:

إن السياسة الجمركية ترتكز أساسا على الرسوم الجمركية وإدارة الجمارك، وحتى النظم التشريعية والرسوم الجمركية تفرض في الأساس على السلع والبضائع التي تعبر الحدود دخولا وخروجا وهذا ما سيكون له تأثيرا أو انعكاسات على واردات وصادرات الدولة، وبالتالي على الميزان التجاري.

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (2014- 2021)

إن هيكل الصادرات في أي بلد يرتبط إرتباطا وثيقا بنوعية السلع، ذلك ما يعني أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد إعتمادا كليا على المحروقات ، وإلى جانب ذلك نجد بعض المنتوجات المكونة للصادرات الجزائرية من بعض السلع التجهيزية والنصف مصنعة إلى جانب سلع استهلاكية. وبخصوص الواردات الجزائرية فهي على حسب مجموعات المنتوجات من السلع الأساسية، أما الميزان التجاري أو صافي الصادرات هو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والواردات من الناتج في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

يتضمن هذا الجزء معاملات الجزائر التي جرت مع العالم الخارجي خلال الفترة 2014-2021 المتعلقة بتجارتها في السلع.

الجدول رقم01-03: تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2014-2021.

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2014	60.061	58.580	4.306
2015	34.668	51.702	(17.034)
2016	30.026	47.089	(17.063)
2017	35.191	46.059	(10.868)
2018	41.168	46.197	(5.029)
2019	35.823	41.934	(6.110)
2020	23.796	34.391	(10.595)
2021	13.984	15.200	3.390

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على:

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.

1- Statistique de commerce extérieur de l'Algérie période onze premiers mois 2021, centre national d'informatique et des statis, DGD, www.dwane.gov.de

وانطلاقا من الجدول أعلاه، نورّد المنحنى البياني التالي:

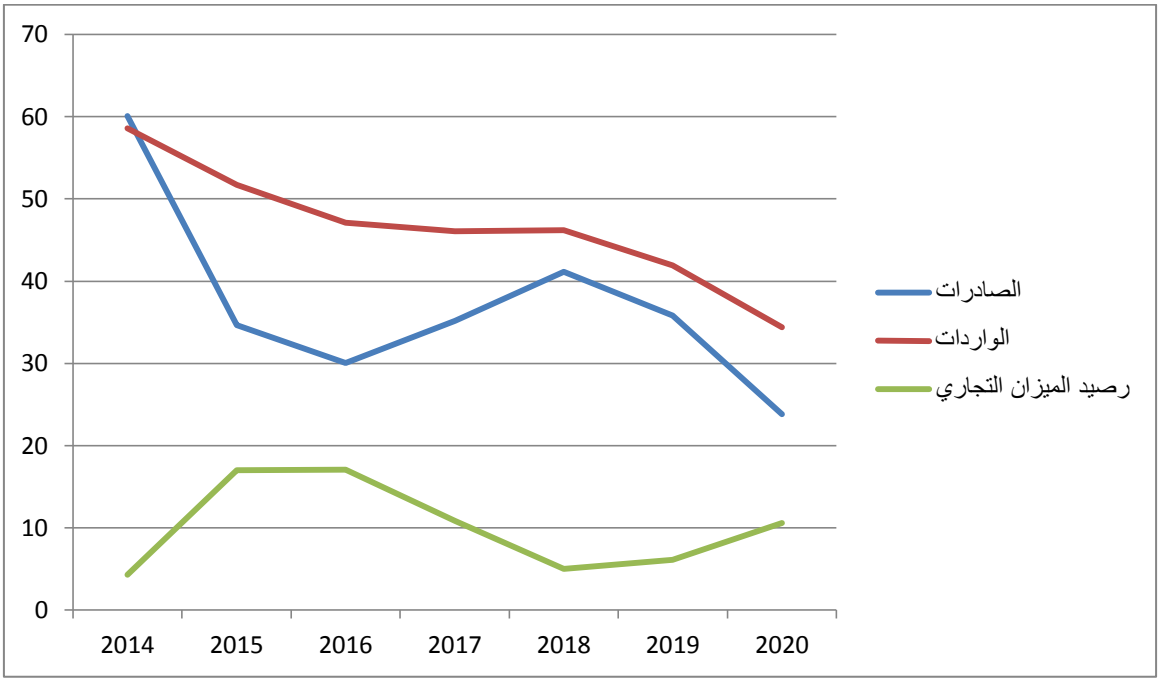

الشكلرقم (02-03): تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2014-2021).

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 01 باستخدام برنامج Excel.

الفرع الأول: تحليل تطور حجم الصادرات الجزائرية:

نلاحظ من خلال المنحنى رقم (02) أن الصادرات الجزائرية تعرف تذبذبا وذلك راجع إلى هيمنة القطاع الوحيد وهو قطاع المحروقات، ومع تدهور أسعار البترول منتصف 2014 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من حوالي 60.061 مليار دولار أمريكي إلى حوالي 34.668 مليار دولار أمريكي سنة 2015، أي بنسبة 45% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة، وقد استمر هذا التراجع سنة 2016 وبسبب عودة أسعار النفط للإرتفاع نظرا لزيادة الطلب العالمي على الطاقة سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات سنتين على التوالي 2017 و2018 لتعود تدريجيا للإنخفاض، وهذا نتيجة تبعات أزمة كورونا رغم إرتفاع أسعار النفط العالمية.

كما يعتبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية محدود وهذا للسيطرة التامة لقطاع المحروقات بحكمه القطاع المهيمن على البنية العامة للصادرات حيث يتراوح متوسط نسبة تغطيتها 94,7%،

بإستثناء سنة 2020 حيث انخفضت إلى 90,62%، ويتوقع إرتفاع الصادرات غير النفطية وهذا راجع لإرتفاع أسعار النفط العالمية.

أما بخصوص الصادرات غير النفطية تتميز بعدم الإستقرار، ولا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات كالمواد نصف مصنعة ، بلغت قيمة الصادرات لسنة 2014 بـ 2.35 مليار دولار أمريكي فتعدّ أفضل فترة لها رغم إنخفاض أسعار النفط العالمية ، مما نستنتج أن الصادرات غير النفطية تعتمد بشكل كلي على عوائد الصناعة التحويلية، التجهيزات الصناعية سجلت منحنى تصاعدي مما يتضح أن هنالك وتيرة نمو عالية في صادرتها.

الفرع الثاني: تحليل تطور حجم الواردات الجزائرية:

إن المتمعن في هيكل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2021، وفق ما يوضحه الجدول رقم (01) يسجل معدلات قياسية مرتفعة للواردات الجزائرية مقارنة بالصادرات، حيث سجلت واردات الجزائر لعام 2015 تراجعا قدر بـ 12,08% لتستقر عند 51.702 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 58.580 مليار دولار امريكي في عام 2014 وهذا راجع أساسا إلى تراجع صادرات المحروقات لتواصل الواردات في إنخفاضها سنتي 2016 و2017 بسبب الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالإقتصاد الوطني جراء تداعيات الصدمة النفطية بعدها سجل إرتفاع طفيف وهذا جراء الإجراءات التي تبنتها الدولة الجزائرية من أجل تقليص قيمة الواردات بواسطة جملة من الأدوات والإجراءات الجمركية التي تعمل على الحد من غزو المنتجات الأجنبية ودعم الإنتاج الوطني من جهة أخرى.

لكن سرعان ما سجلت قيمة الواردات خلال السنوات الأخيرة 2019، 2020، 2021 تراجعا لتستقر عند 15,2 مليار دولار أمريكي إثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب إنكماش الطلب المنجز عن الإغلاق الإقتصادي.

أما فيما يخص التنوع السلعي للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الإقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، وهو ما عاد على الإقتصاد الجزائري بالسلب وجعله ذا تبعية قوية لتغيرات أسعار النفط.

الفرع الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري:

للميزان التجاري أهمية اقتصادية كبيرة، فمن خلاله يمكننا التعرف على درجة التطور لبلدها.

من خلال الجدول رقم (01) يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف عدّة تغيرات خلال الفترة 2014-2021. لقد تميزت سنة 2014 برصيد موجب بلغ 4.306 مليار دولار أمريكي، وذلك راجع إلى الإرتفاع النسبي في أسعار المحروقات حيث وصلت إلى 100 دولار للبرميل إلا أنه في منتصف السنة حدثت أزمة في أسعار النفط العالمية مما أدّى إلى استنزاف وتآكل احتياطات الصرف من العملة الصعبة نتيجة تغطيتها لعجز في الميزان التجاري، لينخفض في سنة 2015 ويسجل عجز بـ 17.034 مليار دولار امريكي بسبب إنخفاض كل من الصادرات والواردات ويرجع إرتفاع العجز سنة 2016 إلى 17.063 مليار دولار.

بعدها شهد إنخفاض من قيمة العجز خلال السنوات التالية، وهذا راجع لسياسات الحكومة في ترشيد الواردات لينتقل بفارق 6.195 مليار دولار أمريكي مقارنة بالسنة السابقة بسبب إرتفاع في الصادرات إلى حوالي 35.191 مليار دولار أمريكي وإنخفاض طفيف في الواردات التي وصلت إلى 46.059 مليار دولار أمريكي، وبخصوص سنة 2018 فسجل عجز أقل بـ 5.029 مليار دولار أمريكي نتيجة الإرتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات وإرتفاع بوتيرة بطيئة لحجم الواردات ليسجل عودة إنخفاض كل من الصادرات والواردات لسنتين 2019 و2020 بمتوسط 3.108 مليار دولار أمريكي نتيجة تبعات فيروس كورونا على الإقتصاد الوطني رغم إرتفاع أسعار النفط العالمية.

المطلب الثاني: معدل تغطية الصادرات بالنسبة للواردات:

يتمثل معدل التغطية (Taux de couverture) عن نسبة الصادرات X إلى الواردات (M) من السلع وبحسب من العلاقة رقم (1) التالية: $Tc= (X/M)\times100$.....(1)

يبين هذا المعدل مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان المعدل أصغر من المئة (100) هذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وإراداته، ويلاحظ أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية الواردات كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج.

يعتبر قياس المعدل التغطية أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الإقتصاد الوطني على إنتاج السلع ومواد تصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن إستيرادها من الخارج.

الجدول رقم 02-03: تطور معدل التغطية (TC) خلال الفترة (2014-2021).

السنة	معدل التغطية (TC) (%)
2014	103
2015	67
2016	64
2017	76
2018	89
2019	85
2020	69
2021	92

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد مع معطيات الجدول رقم (01)، وباستخدام العلاقة رقم (1).

وانطلاقا من الجدول أعلاه، نورد المنحنى البياني التالي:

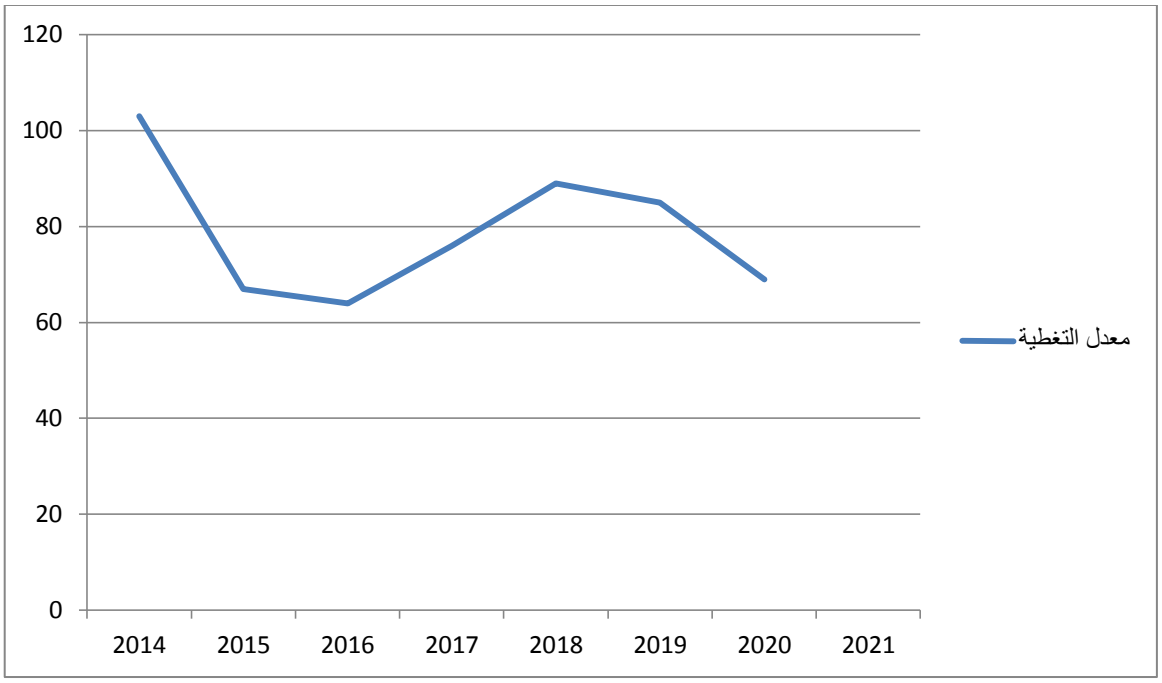

الشكل رقم (03-03): معدل تغطية الصادرات للواردات.

من خلال المنحنى الموضح أعلاه، نلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات الجزائرية للواردات فاقت 100% فقط سنة 2014 وهذا يعني أن الواردات مغطاة كليا بالصادرات، أما عن الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2021 كانت نسبة التغطية أقل من 100% وهذا يدل على أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا نتج عنها رصيد ميزان تجاري سالب، ويعود السبب الرئيسي لإرتفاع معدل التغطية سنة 2014 إلى التراجع المعتبر في قيمة الواردات مقارنة بالسنوات السابقة وإرتفاع حصيلة الصادرات النفطية جراء الإرتفاع المستمر لأسعار البترول وتخطيها عتبة 100 دولار أمريكي للبرميل، وسياسة منع الإستيراد التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال الأشهر الأولى من سنة 2014.

أماعن السنوات اللاحقة إلى غاية 2021، نلاحظ أن معدل تغطية الصادرات للواردات محصور ما بين 60% و92% يدل على أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا بسبب المستوى الهبوطي لهذا الأخير، حيث انخفض إلى حدود 64% سنة 2016 ناتج عن إنخفاض أسعار النفط المفرز لإختلالات في الإقتصاد الوطني، من بينها إنخفاض قدرة إيرادات الصادرات على تغطية الواردات.

أما عن السبب الرئيسي لإنخفاض معدل التغطية خلال فترة 2019 إلى 2021 يعود للأوضاع الصحية المتدهورة المصرح بها من طرف منظمة الصحة العالمية جراء جائحة كورونا، حيث أعلنت الصين عن حجر صحي شامل في جانفي 2020 لكونها بؤرة المرض وبإعتبارها أكبر الدول استهلاكا للنفط تراجع طلبها من 13.3 مليون برميل يوميا سنة 2019 إلى 10.7 مليون

برميل يوميا خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، كذلك الأمر مع الصادرات الجزائرية من المحروقات بين الثلاثي الأول 2019 و 2020.

بما أن الجزائر من بين الدول التي ترتكز في إقتصادها على النفط المشكل لما يقارب 92% من صادرات البلاد وبالتالي إنخفاض الصادرات، الأمر الذي أذى إلى إنخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات.

ومن هنا نتوصل إلى أن معدل التغطية له علاقة طردية مع سعر النفط، فقدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات بالجزائر غير مستقرة، إذ لم يتم الإعتماد على مصادر غير النفط.

المطلب الثالث: تأثير التعريفة الجمركية على الصادرات و الواردات:

التعريفة الجمركية عبارة عن وسيلة في يد إدارة الجمارك تساهم في تسهيل عملية المراقبة، وهي قائمة أو جدول للرسوم التي تفرض على السلع في فترة محددة، حيث عرفت معدلات التعريفة الجمركية عدة تخفيضات منذ بداية التسعينات من 6 معدلات إلى 3 معدلات خلال السنوات 202، 2004، 2008، وهو ما يتماشى ومتطلبات الإنضمام للمنظمة العالمية.

وبالرجوع إلى الشكل البياني (1) يمكن تسجيل:

- رصيد الميزانية التجارية يتحدد بشكل كبير بالصادرات علما أن تغطية الواردات من خلال إيرادات الصادرات، حيث نلاحظ سنة 2014 رصيد الميزان التجاري موجب نتيجة إرتفاع الصادرات أيإرتفاع النسب في أسعار المحروقات، وفي منتصف 2014 حدثت أزمة في أسعار النفط العالمية أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بعكس الواردات رغم الأزمات المتتالية لأزمة النفط، أما عن أزمة كورونا فكانت إيجابية بالنسبة للواردات حيث كان التصدير متوقف عكس الإستيراد.
- نلاحظ أن هناك العلاقة الطردية بين واردات الإيرادات الجمركية مقارنة بالتطور الإيجابي للايرادات الجمركية مما يدل على أن الجزائر تستعمل التعريفة الجمركية في الواردات أكثر من الصادرات.
- العلاقة بين التعريفة الجمركية والميزان التجاري، أن التعريفة الجمركية في الجزائر تؤثر على الواردات أكثر، عكس الصادرات لا تؤدي فيها الإجراءات الجمركية إلى نتائج مرغوبة نتيجة ضعف الإنتاج المصدر وإعفاء على الصادرات النفطية من الرسوم الجمركية.

وعليه التخفيض في المعدلات التعريفة الجمركية يؤدي إلى زيادة الواردات ، فالتعريفة الجمركية تعمد إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال إمتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريقة زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات التعريفة مما يشجع على دخول السوق الجزائري.

المبحث الثالث: هيكل التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد اكتسبت الجباية الجمركية منذ الإستقلال أهمية بالغة في الإقتصاد الجزائري من خلال المبالغ التي يتم تحصيلها منها، والتي كانت تساهم بعائدات معتبرة ضمن الإيرادات العامة للميزانية.

المطلب الأول: تطور الجباية الجمركية في الجزائر:

تولي الجزائر كباقي دول العالم أهمية كبيرة للسياسة الجبائية الجمركية والإيرادات العامة من أجل دفع عجلة النمو الإقتصادي، من خلال تكييفها بما يتماشى والظروف الإقتصادية السائدة والإعتماد عليها كقناة رئيسية لتحقيق النمو الإقتصادي.

الجدول رقم 03-03: تطور الجباية الجمركية والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2021.

السنوات	الجباية الجمركية	الإيرادات العامة
2014	908.47	4218,18
2015	1000.66	4684,65
2016	990.87	4747,43
2017	1005.81	5635,51
2018	1026.28	6714,26
2019	1097.86	6507,90
2020	1035	6289,72
2021	1036	5328,18

الوحدة: مليار دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على:

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك والقوانين المالية 2014، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، وزارة المالية، www.mf.gov.dz

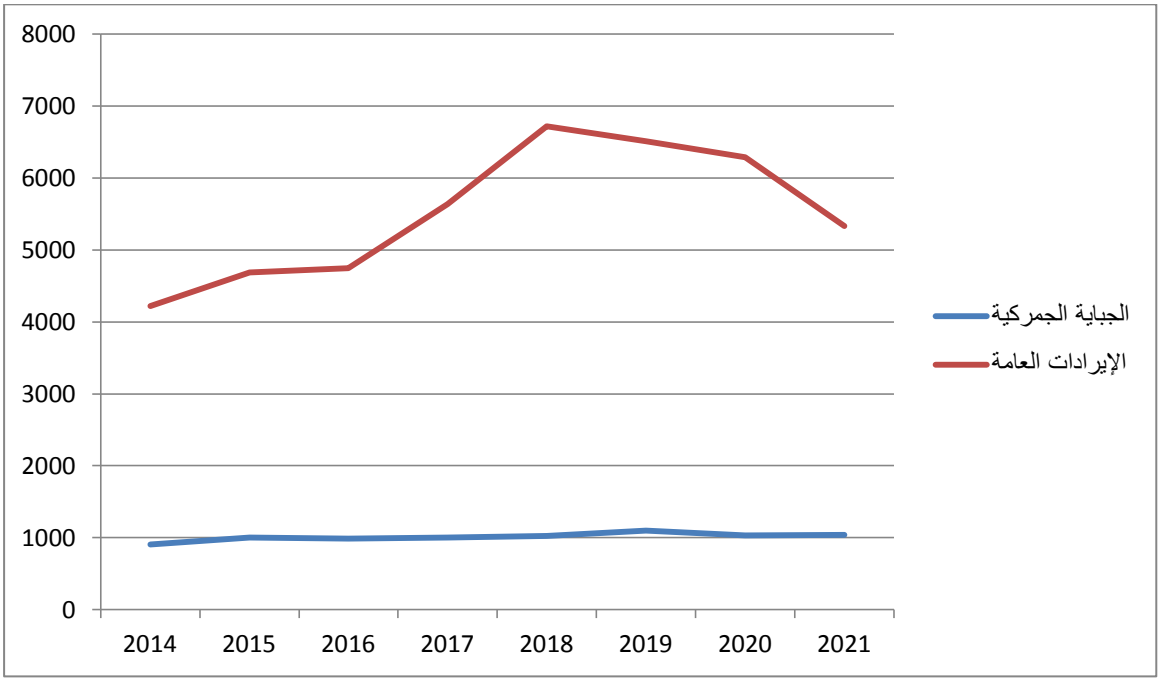

الشكل (04-03): تطور الجباية الجمركية و الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2014-2021).

من خلال الجدول رقم (03) يتبين أن الجبائية الجمركية ما بين 908.47 مليار دينار جزائري و1036 مليار دينار جزائري، أي بإرتفاع متوسطه 1012.61 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى تخفيض معدلات التعريفة الجمركية مما يساعد على زيادة الواردات الناتجة في الأسواق الدولية، وزيادة الطلب على النفط الجزائري ماعدا الإنخفاض المسجل لسنة 2015 بفارق 92.19 مليار دينار جزائري مقارنة بالسنة السابقة، وهذا بعد أزمة النفط العالمية التي ضربت منتصف 2014.

أما عن سنة 2017 فسجلت زيادة عن ما حققته سنة 2016 بقيمة 1005.81 مليار دينار جزائري وهذا لعودة أزمة النفط، وفي سنة 2018 فكان بسبب أزمة الإحتياجات السياسة المشتعلة في البلاد.أماعن سنة 2019 فكان جراء الأزمة الصحية العالمية "أزمة كورونا" لكون هذا الفيروس ذو طابع استثنائي أدى إلى حدوث صدمات عكسية كبيرة في العرض والطلبعطلت قطاع المحروقات بانخفاض 16% من الإعلان عن انتشار الوباء فحالة الهلع أدت إلى تراجع الصادرات القادمة من الصين لأغلب الدول، وتراجع النشاط الصناعي العالمي والعديد من الدول فرضت الحجز على مواطنيها والتوقف عن العمل نتج عنه تراجع النشاط الإقتصادي و بالتاليحجم الحاجة للنفط انخفض

وهذا يعني انخفاض الأسعار، إضافة إلى أزمة الإحتياجات السياسية المشتعلة في البلاد منذ أكثر من عام.

المطلب الثاني: مساهمة الجباية الجمركية في الجباية العادية و الجباية العامة:

يحتل قطاع الجمارك أهمية بالغة في الإقتصاد الوطني من خلال المبالغ التي يتم تحصيلها من الجباية الجمركية والتي تساعد على رفع قيمة الجباية العامة والعادية، وبالتالي تساهم بشكل كبير في تطوير الإقتصاد الوطني ومن خلال الجدول الآتي يمكن بيان تطور مساهمة الجباية الجمركية في الجباية العامة والعادية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021.

الجدول رقم 04-03: مساهمة الجباية الجمركية في الجباية العادية والجباية العامة خلال الفترة 2014- 2020.

البيان / السنوات	الجباية الجمركية	الجباية العامة	الجباية العادية	مساهمات الجباية الجمركية من الجبايةالعامة	مساهمات الجباية الجمركية من الجباية العادية
2014	908418	4218120	2267450	%22	%40
2015	1000665	4684650	2465710	%21	%41
2016	990870	4747430	2722680	%21	%36
2017	1005815	5635514	2845374	%18	%35
2018	1026281	6714265	3033027	%15	%34
2019	1097864	6507907	3041418	%17	%36
2020	1035000	6289723	3046865	%16	%34

الوحدة: مليون دينار جزائري.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك وَاعتمادا على إحصائيات مقدمة من طرف CNIS، قانون المالي 2014-2021.

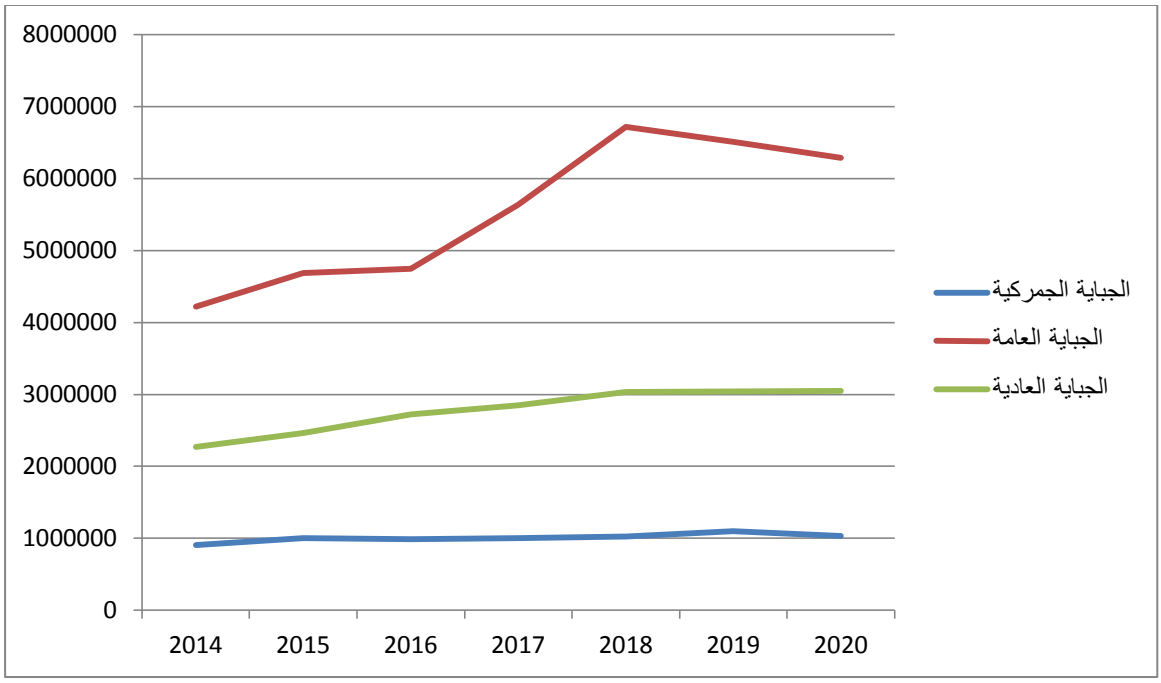

الشكل رقم (05-03): مساهمة الجباية الجمركية في الجباية العادية و الجباية العامة(2014-2020)

من خلال الجدول السابق حاولنا أن نبين أهمية الجباية الجمركية في المنظومة الجبائية الجزائرية، عن طريق عرض الجباية العامة، الجباية العادية والجباية الجمركية، ومن خلال هذه المعطيات قمنا بحساب نسبة مساهمة الجباية الجمركية من الجباية العامة و الجباية العادية لتظهر أهميتها وتطورها،حيث نلاحظ في الجدول أعلاه أن الجباية العامة في إرتفاع معتبر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021 حيث سجلت حوالي 400000 مليون دينار جزائري ثم إرتفعت إلى 600000 مليون دينار جزائري، كما أن الجباية العادية شهدت إرتفاع جيد في قيمتها حيث قدرت ب200000مليون دينار جزائري إلى 300000 مليون دينار جزائري، لكن سنة 2021 حدث إنخفاض طفيف سواء في الجباية العامة أو العادية.

تمثل الجباية الجمركية نسبة معتبرة من الجباية العادية، لوحظ تباعد الجباية الجمركية و العادية في معظم الأحيان، وذلك راجع بالأساس إلى الإصلاحات التي مست الجباية العادية و التي ساهمت بشكل كبير في زيادة إيرادات الجباية العادية.

ففي سنة 2015 إرتفعت مساهمة الجباية الجمركية من الجباية العامة بالرغم من الإنعكاسات السلبية للإنخفاض المستمر في أسعار البترول، من خلال إتباع سياسة التقشف من جهة و زيادة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية. أما السنوات الثلاثة الموالية فشهدت إنخفاض وهذا راجع إلى قانون

المالية 2017 الذي نص على تسقيف النفقات من أجل الحفاظ على نفقات الإستثمار. وبخصوص السنتين 2019 و 2020 فشهدت تذبذب سببها الرئيسي الأزمة الصحية العالمية.

كما أن نسبة مساهمة الجباية الجمركية من الجباية العامةعرفت هي الأخرى تذبذب خلال فترة دراستنا بتسجيل إنخفاض من 22% إلى 16%، وهذا الإنخفاض مرده أن الزيادة في قيمة الجباية الجمركية لم تتناسب مع الزيادة في الجباية العادية.

المطلب الثالث: تأثير أزمة كورونا على السياسة الجبائية الجمركية:

عاش العالم منذ ديسمبر 2019 على واقع شبح جائحة كورونا (كوفيد-19) إذ يعد هذا الوضع إستثنائيا من مختلف الجوانب، و شكل منعطفا كبيرا في تاريخ الإنساني، ليس على خطورته على صحة الإنسان فحسب بل بآثاره الوخيمة على المستوى الإقتصادي، و من بين الدول التي تأثرت بهذا الوباء الجزائر وبشكل خاص تضرر قطاع التجارة بفرعيه الداخلي و الخارجي، و هنا نأتي لإبراز مدى تأثر السياسة الجبائية الجمركية بفيروس كورونا (كوفيد-19):

- خلفت جائحة كورونا خسائر كبيرة على مستوى سوق النفط العالمي، وسجل النفط الجزائر بإنخفاض كبير مع بداية تفشي الوباء جعلت الدولة المصدرة تقلص عمليات الإنتاج إلى غاية سنة 2020.

-أثر فيروس كورونا على التجارة الخارجية للجزائر من خلال سلاسل التوريد من الصين و الدول الأوروبية اللذان يشكلان نسبة أكبر من الواردات، حيث تسبب في تباطئ وتيرة النشاطات الإقتصادية، المالية و التجارية.

- إنعكس فيروس كورونا على تخفيض القيود الجمركية عند دخول التجهيزات الطبية من الخارج، حيث تم إصدار تعليمية لمصالح الجمارك بتخفيض إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر.

- أدت أزمة كورونا إلى توقف النشاط التجاري الخارجي، وتترتب عليه غياب التحصيلات الجباية الجمركية لفترة محدودة، سرعان ما أعيد مزاولة النشاط بمنح مدة 15 يوم كحد أقصاه للدفع.

- أثرت الجائحة على أسعار المواد الغذائية والدوائية وكثير من السلع الضرورية بشكل كبير عن طريق الإستنزاف المتزايد لإحتياطاتها الإستيراتيجية، مع ضعف إمكانية الإستيراد الإستهلاكي والإنتاجي وتدهور القدرات الإنتاجية.

- بحكم أن الصادرات النفطية هي الورقة الرابحة للصادرات الجزائرية وكون الصين من أكبر الدول استهلاكا للنفط الجزائري، توضح إنعكاس جائحة كورونا سلبا على السياسة الجبائية الجمركية وعدم تغطية الصادرات للواردات وعجز الميزان التجاري.

المطلب الرابع: متطلبات تفعيل الجباية الجمركية في الجزائر:

قد صار النظام التجاري الدولي في نظرنا قدرا محتوما على الدول النامية عليها تقبله وتتكيف معه وتستعد لتحضير قاعدة اقتصادية تستطيع من خلالها أن تدخل في سوق المنافسة الدولية، وتنشأ إقتصاد وطني لكي لا ينعكس سلبا على اقتصادياتها لذلك فعليها بتبني إجراءات وآليات تذكر في النقاط التالية:

- تحسين إطار الإستثمار المباشر الأجنبي ومناخ الأعمال بحكم أن الإنفتاح التجاري كقاعدة عامة لا يمكن أن يفيد أي بلد دون أن يكون مقرونا بإستراتيجية التنمية خاصة بالإستثمار المباشر الأجنبي والفائدة تعود على الدولة والمستثمرين والمشرعات الوطنية والأجنبية.
- الإعتماد على القطاعات المهمشة وهذا من أجل السيطرة على السياسة الإقتصادية.
- زيادة حصيلة الإيرادات العامة باستخدام الوسائل المناسبة المتمثلة في التعريفة الجمركية أو الضرائب على الصادرات دون مغالاة لتفادي النقص في الإيرادات الكلية جراء المعاملة بالمثل في الدول الأخرى.
- الرفع من كفاءة البنية التحتية، دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.
- تحسين معدل التبادل التجاري الناتج عن زيادة الواردات وقلة الصادرات الذي يترتب عليه العديد من المشاكل في الإقتصاد الوطني وعليه تفرض الدولة قيود على الواردات، ومرونة أكبر في التحكم بعائدات التصدير من العملة الصعبة.
- الشفافية والمشاركة من خلال تقديم معلومات واضحة ومصارحة بالمخاطر مع جماهير الشعب والجهات المحلية والدولية المعنية، بشكل يعزز التعاون في المواجهة وتنفيذ الحلول.
- خفض الأنشطة هو البديل المنطقي لسياسة الخطر الشامل عالية التكلفة، الذي يحفظ استمرار الحياة وعدم انهيار الإقتصاد.

- تسهيل الإجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل لتوفير وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.

خـــلاصة:

رغم عولمة الإقتصاد وحرية المبادلات التجارية تبقى ظاهرة الجمارك تتمتع بتلك السمة العالمية أو الشاملة، وإن كان تنظيم التبادلات التجارية وتحريرها عن طريق تأطيرها قانونا، وتطوير قطاع الجمارك من حيث الوسائل والموارد البشرية والخروج من تبعات قطاع المحروقات إعتمادا على النموذج الإقتصادي الجديد الذي سمي بخطة الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي، حيث شهدت الصادرات والواردات تأثرا في الفترة الأخيرة جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا بالإضافة إلى الإنكماش الإقتصادي بسبب تدابير العزل والغلق.

الخاتمة

الخــاتمة:

في الأخير يمكن القول أن المهمة الأساسية والمألوفة لإدارة الجمارك هي السهر على تطبيق التعريفة لكي يتم حماية الإقتصاد الوطني، هذا عن طريق إستعمال الأنظمة الخاصة، بحيث تتأقلم هذه الحماية مع متطلبات التصدير، وكذلك تقوم على الحدود لمراقبة التجارة الخارجية، والصرف في مرحلة التصدير والإستيراد، وفي ميدان الجباية تقوم إدارة الجمارك بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الداخلية للبضائع المستوردة لغرض الإستهلاك.

الفرضيات:

بالرجوع للفرضيات المقدمة سلفا توصلنا إلى مدى صحة أو خطأ الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها لأنه خلال جائحة كورونا أدت إلى توقف عمل إدارة الجمارك، و عليه توقف السياسة الجمركية.
- **الفرضية الثانية:** تم التأكيد على صحتها من خلال التحليل لتطور هيكل التجارة الخارجية وفقا لمقتضيات المراحل التي مرت لها الصادرات والواردات الجزائرية من 2014-2021.
- **الفرضية الثالثة:** أما فيما يخص هذه الفرضية فقد أثبتنا صحتها لأنه خلال جائحة كورونا تم توقفا النشاط التجاري و عليه ترتب عدم تحصيل للرسوم الجمركية إلا بعد الرجوع لمزاولته.

النتائج:

في ضوء هذا التحليل يمكن إستخلاص أهم النتائج:

- إن السياسة الجمركية تواجه تحديات كبيرة تفرضها عليها التطورات الإقتصادية التي يشهدها العالم، إذ تعد من أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة؛
- إعتماد الميزانية العامة على إيرادات الجباية البترولية أكثر منها على إيرادات الجباية الجمركية الأمر الذي يجعلها عرضة لحالة الحجز في الميزانية نتيجة إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- لجائحة فيروس كورونا أثار سلبية على الإقتصاد الجزائري، ولاسيما فيما يتعلق بإنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإرتفاع تكاليف التصدّي والإحتواء الصحية وخسارة بعض المؤسسات الإقتصادية والشركات.

- أدى فيروس كورونا إلى عرقلة الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي وعزل الدول ووضعها تحت الحجر الحي وأخرى تحت خطر التجول وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة.
- إعتماد الإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات جعل منها رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية ما دفع بقائمين على السياسة الإقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية للتنمية الصادرات الغير نفطية.
- قدرة إدارة الجمارك على التكيف والتغير لتعديل التنظيمات والقوانين وتنفيذ إجراءات مبسطة أثناء الأزمة.

التوصيات:

وفي الأخير يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- إضفاء طابع المرونة على العمل الجمركي وجعله أكثر تكيفا مع الأزمات الطارئة، من خلال بناء خلية يقظة استراتيجية.
- إدخال العصرنة والحداثة في التعاملات الجمركية ومسايرة التكنولوجيا الحديثة، قصد مواكبة الأحداث العالمية.
- ضرورة إيجاد التدابير الضابطة لإستيراد المنتجات الإستهلاكية وتامة الصنع خاصة، منها التي لها تأثير على المنتج المحلي.
- دعم مختلف مبادرات الشراكة مع المستثمر الأجنبي في إطار يضمن نقل الخبرات والتكنولوجيا، وذلك بغرض ترقية جودة المنتج الوطني، وبالمقابل تشجيع المؤسسات على إحلال الواردات.
- تكوين الجهاز البشري رفيع المستوى من حيث السلم الإداري لتحسين نوعية الرقابة والإشراف على حسن سير العمل الجمركي.
- العمل على التحول من الوسائل الكمية المفيدة لحركة التجارة الدولية (الغير التعريفية) إلى الوسائل السريعة.

الآفاق:

رغم سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أنه يبقى مجال الدراسة مفتوح لمواضيع أخرى تكون مكملة لبحثنا أو يكون هذا البحث نقطة إنطلاقة لبحوث أخرى، وقد درسنا تأثير أزمة كورونا على السياسة الجبائية الجمركية في الجزائر، ويمكن توسيع هذه الدراسة بإسقاطها على حالة دول أخرى، وعليه يمكن إقتراح مايلي:

- مدى تأثر السياسة الجبائية الجمركية بعد الأزمة الصحيةالعالمية كورونا.
- رقمنة الإدارة الجمركية في ظل تداعيات العالمية لجائحة كورونا.
- التعاون و التنسيق الجمركي الدولي لمكافحة الغش و التهرب الجمركي.

و في الأخير نتمنى أننا أصبنا في النتائج المتوصل إليها و أننا وفقنا في بحثنا و أن يكون مرجع لطلب آخرين.

الحمد لله و ما التوفيق إلا من رب العالمين.

قائمة المراجع

الفرع الأول: المراجع العربية

أولا: الكتب:

1- زينب حسين عوض، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.

2- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.

3- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

4- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

ثانيا: المقالات:

1- أحمد فايز لهارش، أزمة فيروس كورونا، العولمة ودور جديد للدولة اقتصاديا، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، [على الخط]، جوان 2020، المجلد 03، العدد 02.

2- أخبار الجمارك، عدد رقم 01 جانفي، الجزائر، 2014.

3- إيمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسة الجمركية المصرية في تحقيق أهداف المجتمع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 01، المجلد 55، جامعة الإسكندرية، 2018.

4- بن عيسى حياة، جريمة التهريب الجمركي، المجلد 09، العدد 02، المجلة النقذية للقانون والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر تلمسان، 2014.

5- بن كلتوم أحمد، مصطفاوي نعيمة، دور الجباية الجمركية في دعم الإقتصاد المحلي، دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية تيارت، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2020.

6- بهية بركات، جريمة التهريب في القانون الجزائري، المجلد 01، العدد 01، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.

7- حليس عبد القادر، وادة راضية، تكييف العمل الجمركي مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة العمال، المجلد 11، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وكلية التسيير، جامعة سطيف والجلفة، الجزائر، 2022.

8- زهرة سيد أعمر، أسماء بلعما، قراءة في تداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر، آثار وإجراءات، مجلة إدارة أعمال، المجلد 04، العدد 02، أدرار، الجزائر، 2002.

9- زهية لموشي، الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، 2018.

10- صلاح الدين بولعراس، الإقتصاد في التدعيات العالمية لجائحة كورونا بين الإستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، رقم 20، 2020.

11- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2009.

12- عبد الجبار مختاري، تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات، دراسات العدد الإقتصادي، مجلة دولية علمية محكمة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط الجزائر، 2016.

13- عبد الكريم كيبش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الإقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة، حالة الجزائر، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 13، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2017.

14- عتروس سيف الدين، أثر جائحة كوفيد-19 على بعض القطاعات الإقتصادية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.

15- عصام حسيني، حسن الأطرش، تأثير جائحة كورونا على جرائم السرقة في المجتمع الفلسطيني، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 06، العدد 03، 2021.

16- عمر محمد أسعد، اتجاهات الطلاب الجامعات المصرية نحو استخدامات تطبيقات التعليم الإلكتروني عن بعد في ظل جائحة كورونا، مجلة الكلم، المجلد 06، العدد 02، 2021.

17- كرامة مروة وأخرون، تاثير الأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد العالمي، تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الإقتصاد الجزائري نموذجيا، مجلة التمكين الإجتماعي، الجزائر، رقم 02، 2020.

18- مبارك بن الطيبي، دفاتر السياسة والقانون العدد 19، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.

19- المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مجلة اتجاهات السياسة، رقم 14، برلين، ألمانيا، 2021.

20- موسى كاسحي، دربال رقية، أزمة فيروس كورونا وآثارها على الإقتصاد الجزائري، مجلة البحاث، المجلد 06، العدد 01، 2021.

21- نور الدائم طيب، يوسفي حاج، (كوفيد 19) على إعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد02، 2020.

22- وليد عبد الحي، تحول مسلمات في نظرية العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر.

23- يوسفات علي هاشم، التهريب الجمركي في التشريع الجزائري (مفهومه، أسبابه، إستراتيجيات التصدي له)، المجلد 13، العدد 31، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2014.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1- بوسنة خير الدين، الجمارك بين الوظيفتين الجبائية والاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تخصص قانون عام، الجزائر، 2015.

2- حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017.

3- زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

4- سلطاني سلمى، دور الجمارك في السياسة الخارجية، حالة الجزائر رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

5- طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

6- غزل الحوري، أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا، 2015.

7- محمد رحماني، الرقابة الجمركية على الإمتيازات الجبائية، دراسة حالة مديرية التدريبات الميدانية بالجزائر، مذكرة تخصص بالمدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2003-2004.

8- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.

9- معز محمود أحمد محمود، محمد بكري أحمد علي، مؤيد جمال الدين موسى، السياسة الجمركية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي، مذكرة البكالوريوس، كلية الدراسات التجارية، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.

10- ميلودي عمار، تقييم فعالية السياسة الجمركية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الميسيلة، الجزائر، 2019.

11- نعمة رزق نمر الخزندار، أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطة المستوردة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات.

1- الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 يوليو 1979، تتضمن قانون الجمارك، العدد 30.

2- الجريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة في 19 فبراير 2017، تتضمن قانون الجمارك.

3- الجريدة الرسمية رقم 43 المؤرخة في 18 يوليو سنة 2018، تحدد كيفيات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة من طرف إدارة الجمارك.

4- الجريدة الرسمية، العدد 11، القانون رقم 11، القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017، المتضمن قانون الجمارك، المادة، 187.

5- الجريدة الرسمية، العدد 11، القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017، المتضمن قانون الجمارك.

1- الحواس زواق، دور التحفيز الضريبي في تهيئة وإصلاح بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، إستراتيجيات بيئة الأعمال المعاصرة، رؤى وأفكار متجددة، جامعة فيلا دليفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 2014.

خامسا: النصوص القانونية:

6- قانون 98-10 المؤرخ في 22 أوث 1998، المعدّل والمتمم، القانون 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، المتضمن قانون الجمارك الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1438هـ الموافق ل 19 فبراير 2017، المادة 05.

7- قانون رقم 79-07 المتضمن قانون الجمارك 1979/07/21، المعدّل والمتمم بالقانون رقم 10/98 المؤرخ في 1998/08/22.

8- القوانين المالية 2014، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، وزارة المالية.

9- المادة 03 من قانون الجمارك الجزائري 1992.

10- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 18-188 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2018، الذي يحدّد كيفيات ممارسة الرقابة المؤجلة والرقابة اللاحقة من طرف إدارة الجمارك.

11- المادة رقم 01 من الأمر 98-10 المتضمن قانون الجمارك.

12- المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 18-188 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2018.

13- المادة رقم 09 من المرسوم التنفيدي رقم 18-188 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2018.

14- المادة رقم 238 مكرر من الفصل الرابع عشر من قانون الجمارك الجزائري 73-07 المعدّل والمتمم.

15- المادة رقم 29 من الأمر رقم 98-10 المؤرخ في 26 ربيع الثاني 1419 الموافق ل 19 أوث 1998، الصادر ب ح ر المؤرخة في 01 جمادى الاولى 1419، الموافق ل 23 أوث 1998، العدد 01 المتعلق بقانون الجمارك.

16- المادة رقم 324 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998 من قانون الجمارك الجزائري.

17- مادة قانون الجمارك.

18- المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك، ج ر، عدد 86، الصادرة في 28 ديسمبر 1993.

19- المواد 243، 16، 14، قانون 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017، المعدّل والمتمم للقانون 79-07، المؤرخ في 21 جويلية 1979، المتضمن قانون الجمارك.

ثامنا: المواقع الإلكترونية.

- http://www.wcomd.org/fr.le21/05/2021(14:00)
- www.mf.gov.dz
- Bdgs.iadb.arg/integration-trade/en/customs-authorities-covid-19
- http://www.cinicef.arg/sop/ar/covid19
- https://douane.gov.dz
- http://commerce.gov.dz
- http://www.cancer.net/set/cancer.net/filles.gov

الفرع الثاني: المراجع الأجنبية.

- Alenbenazic, mesurions efficieucy inthe création customs service, Financial théorie and practice magazine phd thesis cratia, 2012.
- Idir rsour, les régimes douanières, editions G.A.L, alger, algérie, 2007.
- Jagandeep singh, Jaspreet singh, covid-19 and it's ampact on society electronician revercha jour al of social sciences and amanitines, volo 2, issue 01, 2020.
- M-shimidililin et ducorq-j, l'organisation et réglementation de commerce extérieur, 3 edition, France, 1995.
- Robert Ireland thomas cantens and todashi yasui, anoverview, of performance measurement in customs administrations, wcv, researel palper, 2021.
- Sandra croulera- santa maria and josé martin gar ciasanjinés, the resilience and transformation of customs autoritaires during covid-19, inter- American développent bank, 2020.
- Soumaya couli baly, dysfonctions d'organe au cours de l'infection respiration liée au sras cov-02 au mali, mémoire pour obtenir le diplôme d'études

spécialisées enanes thésie- réanimation, université des sciences, des techniques et des technologies de bamako, 2019-2020.

قائمة الملاحق

الجمهـــــورية الجزائـــرية الديـمـقـــراطيـة الشـعـبيـة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des Finances
Direction Générale
Des Douanes

وزارة المالية
المديرية العامة
للجمارك

STATISTIQUES DES RECOUVREMENTS EFFECTUES PAR L'ADMINISTRATION DES DOUANES
(Période : Année 2016)

Direction de la Fiscalité et du Recouvrement

3-EVOLUTION DES RECOUVREMENTS AU COURS DES DEUX SEMESTRES DE L'ANNEE 2016:

Le tableau ci-dessous reprend l'évolution des recouvrements au cours du deuxième semestre 2016 par rapport au premier semestre de la même l'année.

En effet, une augmentation de l'ordre de **0,82%** a été enregistrée au cours du deuxième semestre (**497,41 milliards DA**) par rapport au premier semestre (**497,46 milliards DA**).

Les recettes budgétaires ont enregistré une légère hausse de l'ordre de **1%**, alors que les recettes affectées à la caisse de garantie et de solidarité des collectivités locales (CGSCL) et celles affectées aux comptes d'affectation spéciale ont enregistré respectivement des baisses de l'ordre de **0,65%** et **7,79%** par rapport au premier semestre de l'année 2016.

	1er Sem 2016	*Stru(%)*	*2eme Sem 2016*	*Stru(%)*	*Evol (%)*
RECETTES BUDGETAIRES	*448 127 223 170*	*90,82*	*452 613 097 558*	*90,99*	*1,00*
RECETTES AFFECTEES A LA CAISSE DE GARANTIE ET DE SOLIDARITE DES COLLECTIVITES LOCALES (CGSCL)	*43 177 468 827*	*8,75*	*42 897 641 754*	*8,62*	*-0,65*
RECETTES AFFECTEES AUX COMPTES D'AFFECTATION SPECIALE (CAS)	*2 109 495 236*	*0,43*	*1 945 238 875*	*0,39*	*-7,79*
TOTAL	*493 414 187 233*	*100,00*	*497 455 978 187*	*100,00*	*0,82*

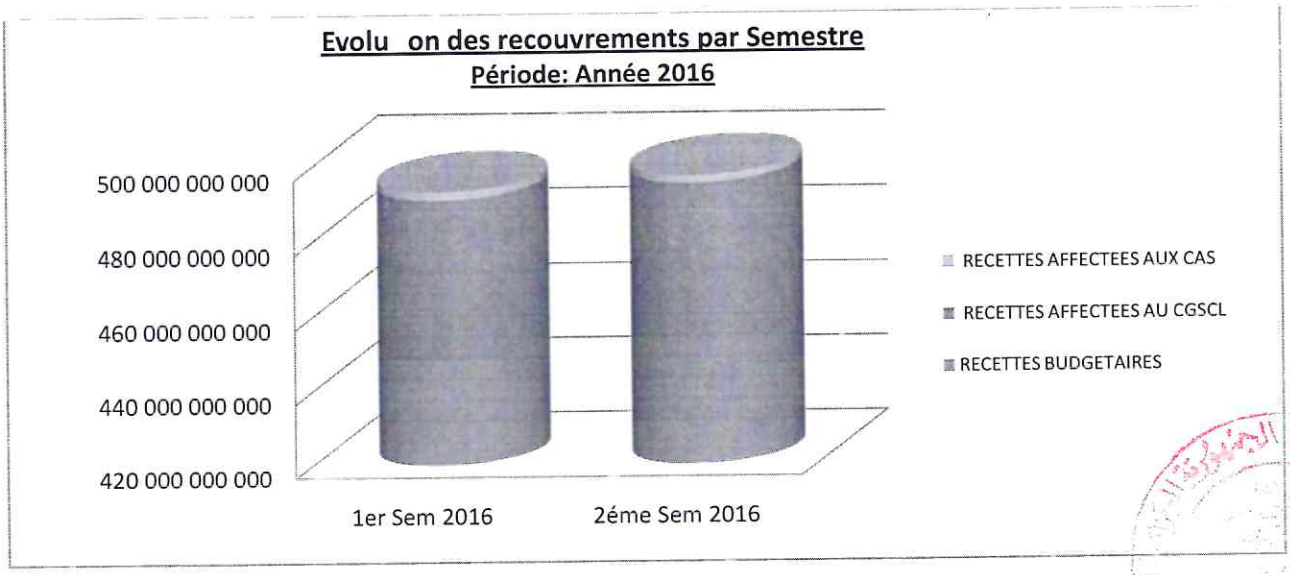

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique & Populaire

Ministère des Finances
Direction Générale des Douanes

وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك

STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE

(Période : Année 2017)

Centre National de l'Informatique et des Statistiques

RECAPITULATIF DES RESULTATS DE LA BALANCE COMMERCIALE

PERIODE : ANNEES (2014/2017*)

Valeurs en millions

	ANNEE 2014		ANNEE 2015		Evol (%)	ANNEE 2015		ANNEE 2016		Evol (%)	ANNEE 2016		ANNEE 2017*		Evol (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars		Dinars	Dollars	Dinars	Dollars		Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	4 719 708	58 580	5 193 460	51 702	-11,74	5 193 460	51 702	5 154 777	47 089	-8,92	5 154 777	47 089	5 099 907	45 957	-2,40
Exportations	4 838 129	60 061	3 481 837	34 668	-42,28	3 481 837	34 668	3 286 589	30 026	-13,39	3 286 589	30 026	3 857 097	34 763	15,78
Balance Commerciale	118 421	1 481	-1 711 623	-17 034	-	-1 711 623	-17 034	-1 868 188	-17 063	-	-1 868 188	-17 063	-1 242 810	-11 194	-
Taux de Couverture (%)	103		67		-	67		64		-	64		76		-

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR
PERIODE: ANNEES 2014/2015

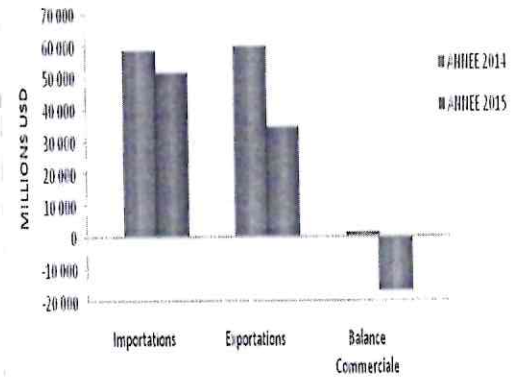

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR
PERIODE: ANNEES 2015/2016

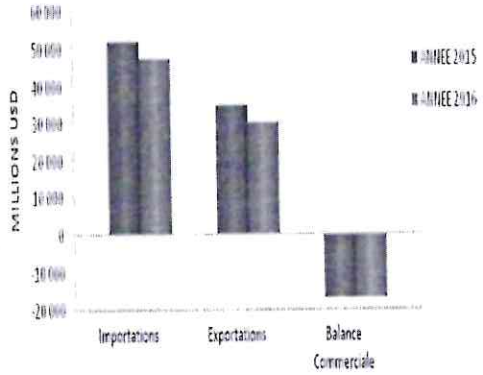

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR
PERIODE: ANNEES 2016/2017*

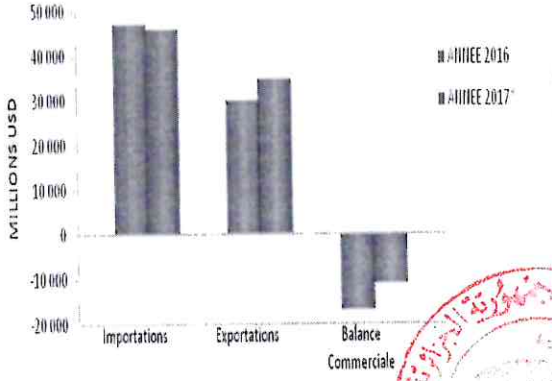

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique & Populaire

Ministère des Finances

Direction Générale des Douanes

وزارة المالية

المديرية العامة للجمارك

STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE

(Période: Année 2018)

DIRECTION DES ETUDES ET DE LA PROSPECTIVE

RECAPITULATIF DES RESULTATS DE LA BALANCE COMMERCIALE

PERIODE : ANNEES (2015/2018*)

Valeurs en millions

	ANNEE 2015		ANNEE 2016		Evol (%)	ANNEE 2016		ANNEE 2017		Evol (%)	ANNEE 2017		ANNEE 2018*		Evol (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars		Dinars	Dollars	Dinars	Dollars		Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	5 193 460	51 702	5 154 777	47 089	-8,92	5 154 777	47 089	5 111 297	46 059	-2,19	5 111 297	46 059	5 387 655	46 197	0,30
Exportations	3 481 837	34 668	3 286 589	30 026	-13,39	3 286 589	30 026	3 904 715	35 191	17,20	3 904 715	35 191	4 800 538	41 168	16,98
Balance Commerciale	-1 711 623	-17 034	-1 868 188	-17 063	-	-1 868 188	-17 063	-1 206 582	-10 868	-	-1 206 582	-10 868	-587 117	-5 029	-
Taux de Couverture (%)	67		64		-	64		76		-	76		89		-

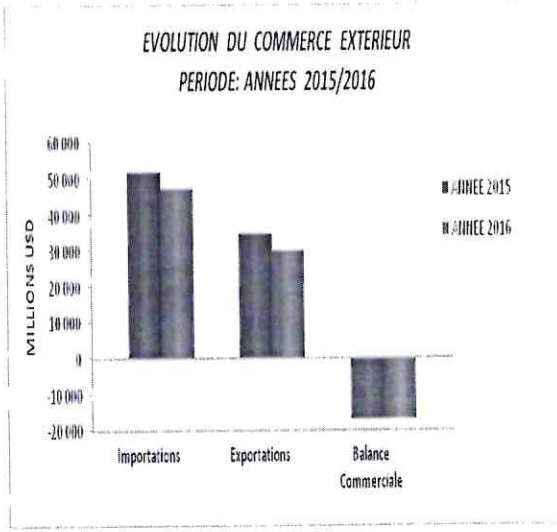

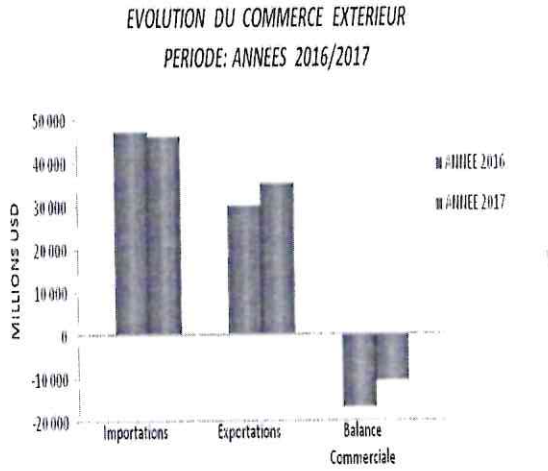

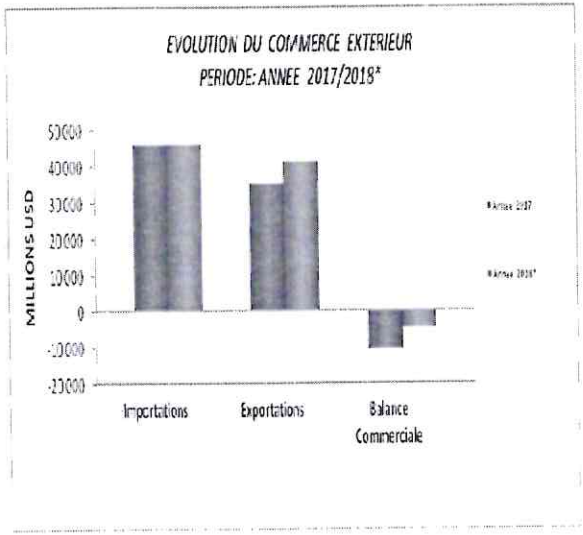

*Résultats provisoires

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك
مديرية الدراسات و الاستشراف

Ministère des Finances
Direction Générale des Douanes
Direction des Etudes et de la Prospective

جديد

- تصنيف قدا.و. نتفيح 4
- قائمة الدول
- نسخة باللغة الانجليزية

إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر

الفترة: سنة 2020

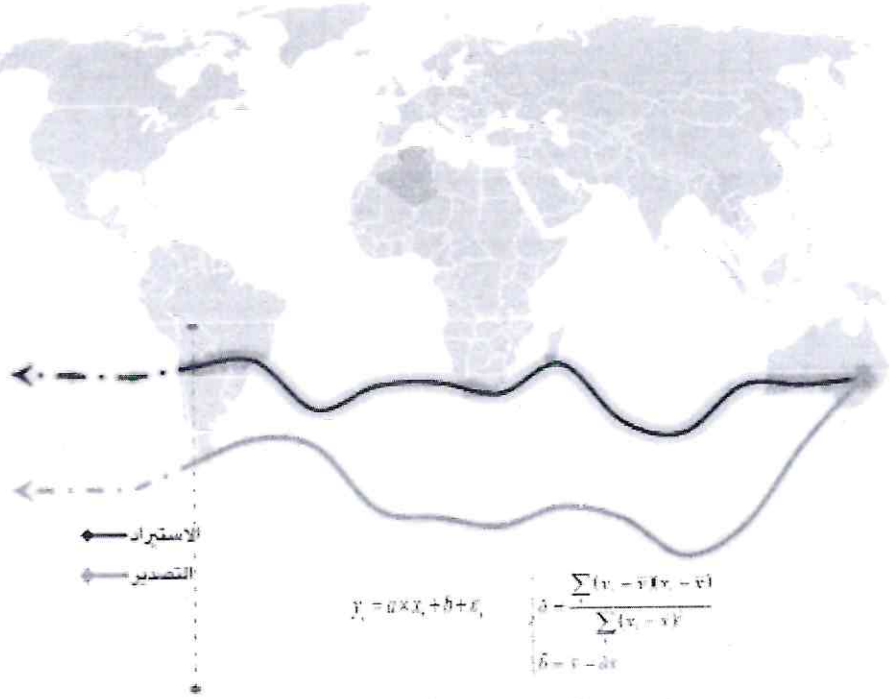

I. تطور الميزان التجاري

1. الاتجاهات العامة

مع نهاية سنة 2020، سجلت التجارة الخارجية للبضائع ما يلي:

- حجم اجمالي للواردات يقدر ب 34,39 مليار دولار امريكي، اي **انخفاض** بنسبة 17,99 % بالمقارنة مع نتائج سنة 2019؛
- حجم اجمالي للصادرات يقدر 27,80 مليار دولار امريكي، اي **تراجع** بنسبة 33,57 % مقارنة بسنة 2019؛
- مبلغ الصادرات المؤقتة للمحروقات (أحلمة جمركية لم تحصل بعد) يقدر ب 5,12 مليار دولار امريكي خلال السنة الجارية، في حين أن المبلغ المتعلق بالصادرات النهائية للمحروقات بلغ 16,42 مليار دولار امريكي؛
- عجز في الميزان التجاري قدره 10,6 مليار دولار امريكي، خلال السنة الجارية مقابل 11,1 مليار دولار امريكي سنة 2019؛
- ابرزت هذه النتائج عن معدل تغطية الواردات بالصادرات بلغ 69,19 % خلال سنة 2020، مقارنة بمعدل 85,43 % لسنة 2019. (أنظر الجدول 1.1)

الجدول 1.1

تطور الميزان التجاري

(*: مبالغ مؤقتة، **: مبالغ معدلة، القيمة بالمليون) .

	سنة 2019**			سنة 2020*			نسبة التغير%	
	مليار دج	مليون دولار امريكي	حد التصريح الجمركي	مليار دج	مليون دولار امريكي	حد التصريح الجمركي	مليار دج	مليون دولار امريكي
الواردات	5 005 302.53	41 934.12	299 180	4 360 320.30	34 391.64	249 000	-12.89%	-17.99%
الصادرات	4 275 399.00	35 823.53	18 538	3 016 678.59	23 796.60	16 159	-29.44%	-33.57%
حيا: الصادرات المؤقتة للمحروقات	5 005.72			649 606.96	5 124.32			
الميزان التجاري (احصائي)	- 729 903.50	- 6 110.59		-1 343 641.71	-10 596.04		84.08%	73.39%
الميزان التجاري (خارج الصادرات المؤقتة للمحروقات)				-1 993 248.74	-15 719.36			
معدل التغطية %	85.43%			69.19%				

الشكل 1.1

تطور الميزان التجاري

(القيمة مليون دولار امريكي، سنتي 2019**-2020*)

عجز الميزان التجاري يتعمق ليستقر في 10,6 مليار USD خلال سنة 2020

التصريح المفصل

1 DECLARATION — CODE — LIBELLE — 3 FEUILLET — 4 total / articles

EXEMPLAIRE DECLARANT

ENREGISTREMENT

N°

DATE - HEURE

CODE - BUREAU

5 IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL

8 code fisc — CP

7 FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL

11 TYPE D'OPERATION — 12 NATURE TRANS. — 13 MODE DE TRANSPORT

14 PAYS ACHAT VENTE — CODE — 15 PAYS DEST.ORIF — CODE — 16 RELAT. VENTE/ACHAT — 17 COEF AJUST

18 DECLARANT — N° AGREMENT — LIG REP

19 PRIX TOTAL FACTURE NET (P.CFA) — DEVISE — MONTANT — 20 DEVISE — AUTRES FRAIS — MONTANT

21 DEVISE — FRET — MONTANT — 22 DEVISE — ASSURANCE — MONTANT

23 CODE AUTRES ELEMENTS ET (P.CFA) — 24 DATE DE CHANGE

25 VALEUR EN DA — 26 DOMICILIATION BANCAIRE

27 CODE MARCHE — N° DOCUMENT — 28 LIGNE DOUANIER — DATE — 29 Nbre Total (Code Détaillé)

30 TRANSPORT DE / VERS L'ETRANGER — NATION — MODE — IDENTIFICATION — 31 POIDS TOTAL BRUT

32 TRANSPORT INTERIEUR — NATION — MODE — IDENTIFICATION — 34 LOCALISATION MARCHES — 35 MODE PAIEMENT

ARTICLE N° — 36 DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS) — 37

38 REGIME FISCAL — 39 ORIGINE — 40 CODE STATISTIQUE — 41 POIDS NET

42 VALEUR EN DA — 43 TAR.PREF — 44 QUANT.COMPLE

45 CODES PIECES A JOINDRE

ARTICLE N° — 46 DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS) — 47

48 REGIME FISCAL — 49 ORIGINE — 50 CODE STATISTIQUE — 51 POIDS NET

52 VALEUR EN DA — 53 TAR.PREF — 54 QUANT.COMPLE

55 CODES PIECES A JOINDRE

56 PIECES JOINTES : — 57 LIEUX D'UTILISATION OU D'ENTREPOSAGE DES MARCHANDISES AMENEES SOUS LE COUVERT D'UN REGIME SUSPENSIF

58 CODE — 59 REGIME DOUANIER PRECEDENT — N° DECL — DATE — CODE — 60 DELAI — 61 TAUX/DPP — 62 MONNAIE — MONTANT DEVISE

63 MARQUE — GENRE — INDICATIONS VEHICULES PARTICULIERS — ANNEE — 64 MONTANT CAUTION : — 65 MONTANT REMISE :

LIQUIDATION

67 CODE TAXE	68 QUOTITE	69 ASSIETTE	70 MONTANT	71 CODE TAXE	72 QUOTITE	73 ASSIETTE	74 MONTANT

75 MODE DE PAIEMENT

COMPTANT	OBLIGATION	ENGLA PAYER	N° CREDIT

TOTAL

CONSIGNATION PENALITES

76 TRANSIT / SCELLEMENTS APPOSES — NOMBRE — MARQUES

DATE (LIMITE)

77 BUREAU FRONT — 78 BUREAU DEST

79 QUITTANCE CONSIGNATION — N° : — DU :

QUITANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES — N° : — DU :

80 QUITTANCE PENALITES — N° : — DU :

DATE :

SIGNATURE DU DARMER — 81

AUTORISE PAR : — N° : — DU :

OBSERVATIONS

ENGAGEMENTS SOUSCRITS

Je soussigné , déclare sous les peines de droit mettre sous le présent régime douanier les marchandises décrites dans cette déclaration .

SIGAD — LIQUIDATION RECAPITULATIVE

فاتورة تجارية

20 AVENUE DU MARECHAL JUIN
BP 379
BELFORT CEDEX , 90007
FRANCE

Paiement à effectuer à:
TRANSFERT LIBRE A 135 JOURS

16, BOULEVARD DES ITALIENS

SWIFT BNPAFRPPPAC; ACCT #00010091103
IBAN #FR7630004006826001009110353

Numéro Contrat Client	Date du Contrat	Numéro Référence GE
		869170

PAIEMENT DU LE:
24 juin 2022
NUMERO DE FACTURE INTERNATIONALE
869170_GEEP_184

FACTURE Nr.	DATE FACTURATION	PAGE
	9 février 2022	1/2

FACTURE A

General Electric Algeria Turbines Spa (« GEAT »)
ZONE INDUSTRIELLE LOT N°60, SECTION C
AIN YAGOUT
BATNA - ALGERIE
TELEPHONE : +213 33 89 00 05

SOCIETE AU CAPITAL
RC N° : 0541[illegible] 0226042 B14, NIF :

- FABRICATION DE TURBINES

DESCRIPTION		QTY	PRIX TOTAL TOTAL PRICE (USD)
Contrat GEAT			
de			
Envoi partiel du Lot d'auxiliaires pour les turbines à gaz 1 et 2 selon liste de colisage N°:	GEAT-USA-V038- USD-BAZ	01	119 293,00
TRANSPORT MARITIME			6 241,12
TOTAL DAT DJENDJEN (ALGERIE)	125 534,12 USD		

*FACTURATION POUR LA FOURNITURE (EQUIPEMENT Y COMPRIS TRANSPORT MARITIME ET/OU AERIEN) SELON ARTICLE 18.2 DU CONTRAT

Calcul valeur Pour Mémoire

TOTAL EQUIPEMENT COUT ET FRET	125 534,12 USD
- TERME DE 3,5% FACTURABLE A LA MSI	-4 393,69 USD
- TERME DE 3,5% FACTURABLE A LA RECEPTION PROVISOIRE	-4 393,69 USD
Net a payer	116 746,73 USD

Origine: Voir Annexe de la facture en page 2

GE Energy Products France SNC
20 avenue du Maréchal Juin
BP 379
90007 BELFORT

Cent vingt-cinq mille cinq cent trente-quatre USD douze Cents

GE ENERGY PRODUCTS FRANCE SNC

MONTANT TOTAL FACTURE	125 534,12 USD

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGER
AGENCE KRIM BELKACEM « 602»
DOMICILIATION - IMPORT - DI-DIP

Signature Autorisée Alger.

Directrice d'Agence

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر جائحة كورونا على السياسة الجبائية الجمركية، من خلال معرفة الإجراءات والآليات التي إعتمدتها الحكومة في ظل الأزمة الصحية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل العديد من الإحصائيات.

وقد تحددت فترة الدراسة إبتداءا من سنة 2014 إلى غاية سنة 2021 وهي الفترة التي شهدت إنهيار لأسعار البترول في الأسواق العالمية، كذلك ظهور وإنتشار لجائحة كورونا تسبب في ركود الإقتصاد العالمي وكذا الإقتصاد الجزائري على حدّ سواء.

قد خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة الجبائية الجمركية لم تصل إلى الفعالية اللازمة بحكم هيمنة الجباية البترولية و من بين المقترحات المطروحة ضرورة دعم الإستثمار المحلي، تنويع الشراكة مع الإستثمار الأجنبي والرفع بالقطاعات المهمشة بهدف تحقيق سيطرة إقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجمركية، التجارة الخارجية، الجباية الجمركية، فيروس كورونا، الجمارك الجزائرية.

Abstract:

This study aims to try to identify the impact of Corona's pandemic on the customs tax policy, by knowing the procedures and mechanisms adopted by the government in light of the health crisis, and to achieve the goals of the study, many statistics were analyzed.

The study period was determined from 2014 until the year 2021, the period that witnessed a collapse of oil prices in global markets, as well as the emergence and spread of the Corona pandemic that caused the bounds of the global economy and the Algerian economy as a limit.

This study concluded that the customs tax policy did not reach the necessary event by virtue of the dominance of petroleum taxation, and among the proposed proposals the need to support local investment, diversify the partnership with foreign investment and raise the marginalized sectors with the aim of achieving economic control.

Keywords: Customs policy, Foreign trade, Customs levy, Algerian economy, Corona virus, Algerian customs.

الحمد لله